

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم
السياسية و العلاقات الدولية
تخصص علاقات دولية و استراتيجية

إشراف الأستاذ
الدكتور بخوش
مصطفى

إعداد الطالب
لعسل نورالدين

أعضاء لجنة المناقشة

رئيس	جامعة	أستاذ	د. فرحاتي
أ	بسكرة	محاضر	عمر
مشرفا و	جامعة	أستاذ	د. بخوش
مقررا	بسكرة	محاضر	مصطفى
ممتحن	جامعة	أستاذ	د. لعجال أعجال
أ	بسكرة	محاضر	محمد لمين
ممتحن	جامعة	أستاذ	د. مفتاح
أ			عبد الجليل

محاضر بسكرة

السنة الجامعية: 2007 / 2008

مقدمة

إن دراسة العلوم السياسية بصفة عامة و العلاقات الدولية بصفة خاصة لا يمكن فصلها عن الاقتصاد، و ضمن دراسة العلاقات الدولية فإن الاقتصاد السياسي الدولي هو بالأساس منهج تفكير في العالم يؤكد علاقيتين كبيرتين متداخلتين: أولاهما هي أن السياسة و الاقتصاد لا ينفصلان ، حيث لا يمكن فهم السياسة إلا إذا أُخِذَ الاقتصاد في الحسبان، و الاقتصاد لا يمكن فهمه إلا إذا أُخِذَت السياسة في الحسبان. و ثانيتهما هي أن السياسة تبني الاقتصاد في الوقت ذاته يبني الاقتصاد فيه السياسة.

و إذا نظرنا إلى تاريخ البشرية و تفاعلها فيما بينها أفرادا و جماعات، فإننا نلاحظ أن هذا التاريخ ينطوي على نمطين أساسيين من التفاعل، نمط تعاوني و نمط صراعي، و كلاهما يتركز بالأساس حول الأمور الاقتصادية.

و يشهد التاريخ أيضا أن الصراعات مهما كانت أسبابها و دوافعها المعلنة، فإن لها غالبا أبعادا اقتصادية، كما تترتب عنها نتائج اقتصادية تكون في كثير من الأحيان وخيمة على الطرف الأضعف، وأحيانا أخرى على جميع الأطراف. كما يمكن أن تكون وسائله و استراتيجياته اقتصادية، من حصار، ومقاطعة، و حضر و غيرها.

و عند رصدنا للتفاعلات الدولية على مر العصور، نجد أن هناك علاقة سببية بين التحولات التي طرأت بمرور الزمن على الموازين الاقتصادية و الإنتاجية العامة، و بين المكانة التي تحتلها قوى مفردة في النظام الدولي.

إن التحولات الاقتصادية كانت دائما إرهابات لقيام القوى الكبرى الجديدة، التي قد يكون لها يوما أثر حاسم على النظام العسكري و الجغرافي. فبإمكان قوة اقتصادية ما بناء قوة عسكرية تناسب حجمها الاقتصادي، إلا أنه ليس بإمكان أي قوة عسكرية أن تبني قوة اقتصادية، فالقوة العسكرية تعتمد على ما

تقدمه لها القوة الاقتصادية من ميزانيات تسليح و مؤونة و غيرها.
و ما انهيار الاتحاد السوفياتي إلا نموذجا و مثالا يندرج ضمن هذا الإطار.

و لأن عدد سكان المعمورة في تزايد مستمر، و الموارد في تناقص و تآكل، أو تبدو أنها كذلك - حتى لا أكون "مالتوسيا" - فإن الصراع بين مختلف الفاعلين في الساحة الدولية حول الموارد و الثروة و النفوذ سوف يتعاظم طرديا مع تزايد الفاعلين و نموهم، و عكسيا مع قلة الموارد الطبيعية و المالية. ويستخدم الصراع أكثر عندما لا تكفي القوى الفاعلة في النظام العالمي و الإقليمي، أو التي تطمح للعب دور مهم على هذا النطاق بتعظيم قدراتها الاقتصادية عن طريق المنافسة المشروعة، فتلجأ إلى محاولة منع منافسيها من تحقيق ذلك، مستخدمة ضمن المجال الاقتصادي وسائل و استراتيجيات عديدة و متنوعة. حيث قال بهذا الخصوص و منذ حوالي ثلاثة قرون مضت الاقتصادي الألماني "فون هورنيك" Von Hornick:
"إن قوة أي دولة و ثراءها اليوم يتوقفان لا على وفرة و تأمين قوتها و ثرائها، بل يتوقف بالدرجة الأولى على ما إذا كان جيرانها يملكون منهما القليل أو الكثير".

و هذا ما يدعو للتركيز على التفاعل بين الاقتصاد و الإستراتيجية، حيث تكافح كل الدول الكبرى في النظام العالمي لتعزيز ثروتها و نفوذها، لكي تصبح - أو تظل - ثرية و قوية في آن معا. بينما تكافح باقي الدول الضعيفة من أجل ضمان بقائها و صون سيادتها.

و نظرا للأهمية القصوى التي اكتسبها الاقتصاد في السياسة العالمية، فقد أصبح استعمال السلاح الاقتصادي لا يتوقف حصرا على الصراعات ذات الأسباب و الأهداف الاقتصادية فحسب، فقد استعمل هذا السلاح في الصراع الإيديولوجي بين قطبي الحرب الباردة، كما استعمل في حرب العراق و يوغسلافيا و غيرها. أي أن الاقتصاد يمكن أن يكون سببا أو سلاحا أو هدفا للصراعات الدولية.

و هذا ما سوف نتناوله بالتحليل في هذه الدراسة، حيث نركز على الدور الذي يلعبه الاقتصاد كهدف و مجال و سبب و سلاح في الصراعات الدولية، و تحديد استراتيجياته و مستوياته على الساحة الإقليمية و الدولية.

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية الاقتصاد في حد ذاته، على صعيد التفاعلات الدولية بين مختلف الوحدات السياسية و المنظمات العالمية و الشركات متعددة الجنسية. بل لأهميته حتى بالنسبة للأفراد داخل الدولة الواحدة، و كيف يساهم في بناء الدولة و ترسيخ الاستقرار بما يحققه من تلبية حاجات الأفراد و الجماعات، إن لم يؤجج نار الفتنة بينهم إذا كانت موارد هذه الدولة متواجدة في مناطق ذات خصوصية أثنية أو قبلية أو دينية معينة.

و الاقتصاد رقم مهم في معادلة القوة، خاصة في وقتنا الراهن. حيث ظهرت تهديدات جديدة متعددة و متنوعة، لا يمكن للقوة العسكرية أن تقهرها أو تحول دون تعاضمها و انتشارها. و بحكم التغير الذي طرأ على مفهوم الأمن كنتيجة لظهور هذه التهديدات الجديدة، حيث انتقلنا من مفهوم الأمن القومي إلى مفهوم الأمن الإنساني، الذي يستمد أبعاده من حقوق الإنسان التي هي بالضرورة عالمية. و يصبح كل ما يمس بهذه الحقوق تهديداً يجب صده أو القضاء عليه. و عليه تبرز القوة الاقتصادية كعامل حاسم في مواجهة و محاصرة أو القضاء على مثل هذه التهديدات. فلا يمكن مواجهة تهديد الفقر أو الهجرة السرية مثلا بالقنابل و الصواريخ، و إنما بالاستثمار و المشاريع التنموية و غيرها.

كما تكمن أهمية الدراسة أيضا في الناحية الإستراتيجية في العلاقات الدولية، خاصة الصراعية منها، ففي زمن أصبحت الدول تتنافس على تكديس الأسلحة نتيجة للمعضلة الأمنية التي يسببها الشك و الريبة و عدم الثقة، حتى تتآكل بفعل الصدا أو عوامل التخزين دون أن تستعملها، ثم بعد عقد أو عقدين تجد أن

هذه الأسلحة قد تجاوزها الزمن فتحاول من جديد تجديد ترسانتها وتبقى هكذا في دوامة من التسليح تستنزف طاقات الدولة و مواردها.

كما أن التطور الهائل في صناعة الأسلحة النووية، و تمكن مجموعة من القوى الفاعلة من الحصول على التكنولوجيا النووية و بالتالي السلاح النووي، جعل وظيفة هذه الأسلحة ردعية فقط واستحال استعمالها بسبب إمكانية التدمير المتبادل لطرفي الصراع. فتصبح من هذا المنطلق المواجهة العسكرية مستحيلة، لتفسح المجال أمام مواجهة أخرى هي المنافسة و الصراع الاقتصادي.

و الأهمية الأخرى التي يكتسبها الموضوع هي أنه في ظل العولمة، و في نظام عالمي يتسم بزوال الكتلة الشرقية، و تحول أنظمتها إلى الليبرالية الاقتصادية و التعددية السياسية، و في ظل تلاشي الحدود في وجه السلع و الخدمات و حركة رؤوس الأموال، تحتدم المنافسة بين الدول فيما بينها على حصة أوحصص في الأسواق العالمية. و بين الشركات متعددة الجنسية فيما بينها من جهة، و بينها و بين الدول من جهة أخرى، مما يعني أنه في نظام دولي كهذا سوف يكون البقاء للأقوى اقتصاديا.

أسباب اختيار الموضوع

أ - الأسباب الموضوعية:

بالإضافة إلى كل ما سبق ذكره عن أهمية الموضوع، فإن هذه الدراسة سوف تبحث في نوع من الصراعات الدولية التي قد لا تسفك فيها قطرة دم واحدة، إلا أن نتائجها قد تحدد بقاء أو زوال دولة ما، أو اعتلاءها أو فقدانها لمكانة ما في هرم القوى على الساحة الإقليمية والعالمية. فاليابان أوألمانيا مثلا خرجتا من الحرب العالمية الثانية مدمرتين تماما ومنهارتين، لكنهما و بفضل التركيز على المتغير الاقتصادي في بناء القوة استطاعتا أن تحققا ما عجزتا عن تحقيقه من خلال الحرب العالمية الثانية،

و هما الآن من القوى المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية على
الريادة العالمية، أو تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب.

من بين الأسباب الموضوعية لتناول الموضوع بالبحث هو
أن هذه الدراسة تحاول أن تقدم رؤيا تحليلية لمجال من مجالات
الصراع الدولي، حيث أطراف الصراع في هذه الحالة ليسوا
بالضرورة مختلفين إيديولوجيا مثلا أو طائفا أو سياسيا، بل إن
أعلى مستوى من مستويات هذا الصراع و الذي يدور حول
المنافسة على الريادة العالمية بين قوى كبرى، كلها تقريبا
ليبرالية ديمقراطية، و متحالفة ربما سياسيا و عسكريا (الولايات
المتحدة، اليابان، ألمانيا، فرنسا، الهند...).

رغم الأهمية القصوى لدور الاقتصاد في العلاقات الدولية،
و في تحديد مكانة الدول على سلم القوى العالمية في مرحلة
ما بعد الحرب الباردة و العولمة الاقتصادية، إلا أن الدراسات
العربية الأصيلة في هذا المجال قليلة و لا توازي الأهمية التي
توليها مراكز البحث العالمية لهذا المجال و خاصة الأمريكية
والفرنسية.

أيضا من الأسباب الموضوعية لاختيار هذا الموضوع هو
كون جل الدراسات في العلاقات الدولية التي تتضمن أبعادا
اقتصادية، تم تناولها من طرف باحثين اقتصاديين و ليس
سياسيين، و هذا طبعا سوف يؤثر على نتائج البحث و أحكامه.

ب - الأسباب الذاتية

من الأسباب الذاتية التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع
ميولي الشخصية للجانب الاقتصادي في العلاقات الدولية، و
رغبتني في تنمية معارفي في هذا المجال و التخصص فيه
مستقبلا.

بما أن تخصص دُفَعْتِنَا هو علاقات دولية و إستراتيجية،
ارتأيت أنه من المنطق أن نراعي في أبحاثنا الجانب
الاستراتيجي، و لهذا السبب تناولت الصراع الدولي مركزا و

محددا اهتمامي في ما يتعلق بالاستراتيجيات الاقتصادية
المنتجة في الصراعات الدولية.

رؤيتي للمكانة الإقليمية و الدولية التي يمكن للجزائر أن
تتبوأها إن أحسنت استغلال طاقاتها ومواردها، لأن الصراع
الاقتصادي في عصر العولمة حتى و إن رغبت في عدم الدخول
فيه، فإنه سوف يفرض عليك، بداية من منافسة شرسة من
جيرانك، و نهاية بما تمليه عليك المنظمات الدولية كمنظمة
التجارة العالمية، أو معاملاتك التجارية مع قوى كبرى مثل
الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي، التي هي دوما غير متكافئة.
مع ميزة تفضيلية للجزائر تتمثل في تعدد أبعادها الإقليمية (البعد
الإفريقي، البعد المغاربي، البعد العربي، البعد المتوسطي).

الدراسات السابقة

إن أهم و أغلب الدراسات التي تناولت موضوع الصراع
الاقتصادي هي دراسات غربية، ومن أهمها مؤلف " **القوى
العظمى: التغيرات الاقتصادية و الصراع العسكري من
1500 إلى 2000** " للباحث " **بول كيندي** " Paul Kennedy
الذي تناول فيه تاريخ القوى الكبرى على امتداد فترة خمسة
قرون، حيث تركز الدراسة على العوامل الاقتصادية و العسكرية
التي تؤدي إلى قيام القوى الكبرى ثم اضمحلالها، و يتضح من
تركيز الكتاب على هذين العاملين أنه يرى أنهما يمثلان العنصر
الفاصل في اعتلاء أي دولة مكانة القوة العظمى على مر
العصور.

الكتاب الثاني هو للباحث الاقتصادي الكبير " **لستر ثارو** "
Lester Thurow بعنوان : " **الصراع على القمة** :
مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا و اليابان "، و
يقول فيه الباحث أن الولايات المتحدة كانت في القرن العشرين
قوة عظمى عسكرية في عالم ثنائي القطبية، و ستكون في
القرن الحادي و العشرين قوة عسكرية لا تنازعها في ذلك دولة
أخرى. كما كانت قوة عظمى اقتصادية، و لكنها لن تكون كذلك
في القرن الواحد و العشرين، بل ستكون دولة في عالم متعدد

الأقطاب، إلا أنه و رغم أن عنوان الكتاب هو حول المنافسة بين الولايات المتحدة و اليابان، إلا أنه يرشح أوروبا الموحدة حول ألمانيا لتكون القوة الاقتصادية العظمى في القرن الواحد و العشرين.

بالإضافة إلى هذين الكتابين هناك دراسة للباحث الفرنسي "**جاك فونتنال** " Jaques Fontanel بعنوان "**الحروب و الصراعات الاقتصادية**"، إلا أن هذه الأخيرة لم تعط للصراع الاقتصادي إلا جزءا في بدايتها، ثم انساق الباحث للحديث عن الحروب التقليدية و العولمة و الإنفاق العسكري و غيرها.

أما الإضافة التي أحسبني قدمتها في هذه الدراسة فتتمثل في تخصيصها كليا للصراع الاقتصادي، أسبابه و دوافعه، استراتيجياته، ثم مستوياته، حيث تناولت في هذه الأخيرة ثلاث مستويات لهذا الصراع (صراع على الريادة العالمية، و صراع على الريادة الإقليمية، و صراع من أجل البقاء و المحافظة على الذات).

إشكالية الدراسة

يعتبر الليبراليون أن الاعتماد المتبادل بين وحدات النظام الدولي، سوف يخلق شبكة من الارتباطات تجعل من لجوء أي طرف لتهديد مصالح طرف آخر هو تهديد لمصالح أطراف أخرى فضلا عن مصالحه، و بالتالي فإن الليبرالية الاقتصادية وفتح الحدود، و تفعيل روابط للاعتماد المتبادل سوف تقضي على الصراعات، و سوف يعم السلم و الرفاه الاقتصادي.

و يرى الماركسيون بأن صراع الطبقات سوف يستمر باستمرار الدولة الرأسمالية التي هي وسيلة للدفاع عن مصالح الطبقة البرجوازية، و أن الصراع انتقل من المستوى الداخلي حيث الصراع بين طبقة البرجوازية التي تملك وسائل الإنتاج و تحتكر السلطة و توظف الدولة لخدمة مصالحها، و بين طبقة العمال التي تملك طاقة عملها، إلى المستوى الدولي ليتحول إلى صراع بين طبقات برجوازية في دولة ما ضد طبقة برجوازية

في دولة أخرى حول مناطق نفوذ استعمارية أو مصالح اقتصادية معينة.

مما سبق، و بالنظر إلى ما يحدث في العالم من صراعات على مناطق الموارد، و المنافسة الاقتصادية الشديدة بين قوى كبرى على تباؤ أو الحفاظ على مكانة في النظام الدولي، و الاستعمال المتزايد لاستراتيجية العقوبات الاقتصادية في عدة صراعات دولية في مناطق مختلفة من العالم، خاصة منذ نهاية الحرب الباردة و محاولة الولايات المتحدة تأكيد هيمنتها على العالم و فرض الانضباط على الجميع، كل هذا يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية:

ما طبيعة و حدود الدور الذي يلعبه الاقتصاد كمحرك و هدف و مجال للصراعات الدولية؟

و قد تتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- هل الاقتصاد متغير يؤدي إلى الصراع أم أنه وسيلة لتحقيق الأمن و السلام و الرفاه؟
- إذا كان الصراع الدولي يمكن أن يأخذ الشكل الاقتصادي فما هي الاستراتيجيات المستعملة في إدارة هذا الصراع، و ما مدى فاعليتها؟
- ما هي مستويات و حدود الصراع الاقتصادي الدولي؟

الفرضيات

للإجابة على الإشكالية السابقة يمكن أن نضع الفرضيات التالية:

- كلما تضاربت مصالح الوحدات المشكلة للنظام الدولي و أصبح ما يكسبه طرف من قوة اقتصادية هو بالضرورة خسارة لطرف آخر، كلما احتدمت الصراعات الاقتصادية و تعاظمت.
- الاستراتيجيات المنتهجة في الصراعات الاقتصادية الدولية قادرة على حسم الموقف لصالح مستعملها أكثر من الاستراتيجيات العسكرية.

- تناقص الموارد الحيوية و تزايد الطلب عليها، يدفع باتجاه تأجيج الصراعات الاقتصادية على جميع الأصعدة و على كل المستويات.

منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة في الأساس على المنهج الوصفي، فهي تصف نمطا صراعيا من الصراعات الدولية، و تبحث في أسبابه و أهدافه و أبعاده و مستوياته، من منظور استراتيجي.

كما تم الاستعانة بالنظرية الماركسية و النظرية الليبرالية في تحليل أسباب الصراع و الدور الذي يلعبه الاقتصاد في ذلك.

البناء الهيكلي للدراسة

لقد قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، كل منها يحوي ثلاث مباحث و كل مبحث يحوي ثلاث مطالب.

و قد خصص الفصل الأول للإطار النظري و المجال المفاهيمي للدراسة حيث تناولنا في المبحث الأول التحليل المفاهيمي للمصطلحات و الذي قسم إلى ثلاث مطالب تم في المطلب الأول التطرق إلى مفهوم الصراع، و في المطلب الثاني مفهوم الحرب و الحرب الاقتصادية، أما المطلب الثالث فقد خصص لمفهوم الإستراتيجية. كما تناولنا في المبحث الثاني المرتكزات النظرية لدور الاقتصاد في الحروب و الصراعات الدولية، و قد قسم بدوره إلى ثلاث مطالب، و تضمن المطلب الأول المضامين الاقتصادية للموروث النظري في العلاقات الدولية، و جاء في المطلب الثاني البعد الاقتصادي للحرب و السلام من منظور ليبرالي و خصص المطلب الثالث للبعد الاقتصادي للصراع الدولي من منظور ماركسي. أما المبحث الثالث فقد رأينا أن نتناول فيه إشكالية التغير في مضامين القوة كنتيجة للتغير في مفهوم الأمن، و جاءت مطالبه الثلاثة على

الشكل التالي: المطلب الأول تناولنا فيه موضوع التغير في مفهوم الأمن و طبيعة التهديدات، و تناولنا في المطلب الثاني المداخل المختلفة لمنهج قياس قوة الدولة، و خصصنا المطلب الثالث لأهمية عامل القوة الاقتصادية في تحقيق الأمن بمفهومه الشامل.

الفصل الثاني بعنوان الفعل الإستراتيجي و آليات التفاعل في الصراعات الاقتصادية الدولية وقد تضمن ثلاث مباحث، و قد خصصنا المبحث الأول لاستراتيجيات التفاعل في الصراعات الدولية من منظور اقتصادي، حيث جاء في المطلب الأول إستراتيجيات العقاب و الانتقام و الردع، و في المطلب الثاني إستراتيجيات الإغراء و التحفيز " الجزرة "، و في المطلب الثالث إستراتيجيات الجاهزية و التحصين. أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه التوظيف الإستراتيجي للسلاح الاقتصادي بعد نهاية الحرب الباردة فكان المطلب الأول بعنوان استعمال السلاح الاقتصادي في الحرب اليوغسلافية، أما المطلب الثاني فكان التوظيف الإستراتيجي للسلاح الاقتصادي في أزمة الخليج، و قد تضمن المطلب الثالث التوظيف الاستراتيجي للسلاح الاقتصادي في النزاع حول البرنامج النووي الإيراني. أما المبحث الثالث فكان يتعلق بالتكتلات الإقليمية و التوازنات الإستراتيجية، و قد خصص المطلب الأول منه إلى الأهمية الإستراتيجية للتكتلات الإقليمية في ظل العولمة، و المطلب الثاني دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن لوحداتها، أما المطلب الثالث فتضمن دور التكتلات الإقليمية في بعث الصراع و المنافسة الدولية.

الفصل الثالث تناولنا فيه أبعاد و مستويات الصراع الاقتصادي الدولي، و قد جاء في المبحث الأول المنافسة بين القوى الكبرى على الريادة العالمية و الهيمنة، حيث تضمن هذا المبحث ثلاثة مطالب، تحدثنا في المطلب الأول نظام عالمي متعدد الأقطاب اقتصاديا، و في المطلب الثاني تناولنا حالة الصراع الاقتصادي بين القوى الكبرى على الريادة و الهيمنة. أما المطلب الثالث فتحدثنا فيه عن الصراع على النفط كمورد استراتيجي من أجل الهيمنة. كما خصصنا المبحث الثاني

للحديث عن الريادة الإقليمية والتطلع إلى القمة، حيث تضمن
المطلب الأول المنافسة بين القوى الأوروبية، و المطلب الثاني
المنافسة بين القوى الآسيوية، و المطلب الثالث المنافسة
الإقليمية في أمريكا اللاتينية. و جاء في المبحث الثالث: البقاء
الدولتي و المحافظة على الذات، و قد تناولنا في المطلب الأول
التهديدات و المخاطر التي تواجهها الدول النامية، و في المطلب
الثاني تحدثنا عن الضرورة " الإستراتيجو - اقتصادية " لمواجهة
التهديدات الداخلية، كم خصصنا المطلب الثالث للحديث عن
الضرورة " الإستراتيجو - اقتصادية " لمواجهة التهديدات
الخارجية.

انتهت الحرب الباردة و انتهى معها الصراع الإيديولوجي بين قطبي تلك المرحلة و ما يستقطب حولهما من قوى و أحلاف، و سياق "مفقر" نحو التسليح، ليفسح المجال أمام نوع قديم جديد من الصراعات هو الصراع الاقتصادي.

إن المعطيات الجديدة التي فرضتها التغيرات التي طرأت على النظام الدولي جعلت السياسات والاستراتيجيات المتبعة في فترة الحرب الباردة لا تصلح لما بعدها، و عليه فإن مراكز الدراسات الإستراتيجية و وكالات المخابرات أصبحت تولي اهتماما أكبر للعامل الاقتصادي على حساب العامل الإيديولوجي و العوامل الأخرى. و أصبح مؤشر صعود و هبوط القوى العظمى و الإقليمية يقاس بما تملكه هذه القوى من قوة اقتصادية بالدرجة الأولى. و بذلك أصبح تنافس مختلف الفاعلين الدوليين من أجل مكاسب اقتصادية منطلقا لبعث صراعات جديدة تحتم على أطرافها تبني استراتيجيات اقتصادية متنوعة من أجل تحقيق أهدافها و الدفاع عن مصالحها، حيث تتنوع هذه الاستراتيجيات حسب طبيعة التهديد الذي تواجهه هذه الأطراف، و حسب الهدف المراد تحقيقه من دخولها في صراع اقتصادي، و حسب الإمكانيات و الوسائل المتاحة لصانع الإستراتيجية و متخذ القرار.

و قبل أن نتعمق في تفاصيل الموضوع، فإن أدبيات البحث تتطلب أن نتناول في الفصل الأول الإطار النظري و المجال المفاهيمي للدراسة. و قد قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث يحوي كل منها ثلاثة مطالب. و قد جاء في المبحث الأول التحليل المفهومي للمصطلحات، و نتعرض فيه بالشرح والتحليل لمفاهيم الصراع، و الحرب و الحرب الاقتصادية، و الإستراتيجية. كما تضمن المبحث الثاني المرتكزات النظرية لدور الاقتصاد في الحروب و الصراعات الدولية، و قد ركزنا فيه على النظرية الليبرالية و النظرية الماركسية. أما المبحث الثالث فقد تناولنا فيه التغير في مضامين القوة كنتيجة للتغير في مفهوم الأمن، حيث تفرع إلى ثلاثة مطالب تتعلق بالتغير في مفهوم الأمن و طبيعة التهديدات، والمداخل المختلفة لمنهج قياس قوة الدولة،

و أخيرا أهمية عامل القوة الاقتصادية في تحقيق الأمن بمفهومه الشامل.

المبحث الأول: التحليل المفهومي للمصطلحات

إن طبيعة الموضوع وتداخل محدداته و تخصصاته بين ما هو اقتصادي وسياسي، بين الأمني والعسكري، و بين ما هو صراعي و تعاوني، يتطلب بادئ ذي بدء المرور عبر بعض المصطلحات و المفاهيم التي يجب شرحها و توضيحها، و الوقوف عند مضامينها اللغوية و مدلولاتها الاصطلاحية، حتى نكون على بينة من أمرها في المراحل القادمة من البحث.

المطلب الأول: مفهوم الصراع

إن مصطلح الصراع في مضمونه يشير إلى وضع يكون فيه فردان أو مجموعة أفراد أو مجموعة أثنية أو اقتصادية أو سياسية في تعارض واع فيما بينها، بحيث يسعى كل طرف لتحقيق أهداف متناقضة فعلا أو تبدو أنها كذلك.

Lewis coser يعرف الباحث الاجتماعي " لويس كوسر الصراع بأنه: «تنافس على القيم وعلى القوة والموارد، يكون الهدف فيه بين المتنافسين تحييد أو تصفية أو ¹» إيذاء خصومهم

عندما نحلل هذا التعريف، نلاحظ أن كوسر حدد أسباب الصراع في التنافس على القيم والقوة و الموارد، و هذا يعني أن الصراع قد يكون إيديولوجيا كما يمكن أن يكون له أسباب ودوافع اقتصادية "الموارد"، و هذا النوع الأخير من الصراع إذا وجد فإنه قد يحدث بين طرفين أو أكثر ليسوا بالضرورة

¹ - جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف. النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، (تر: وليد عبد الحي)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 1985. ص 140.

مختلفين إيديولوجيا، كما أنه لم يحدد الوسائل التي تستعملها الأطراف في تحقيق أهدافها، هل هي دائما عسكرية أم اقتصادية أم دبلوماسية أو غيرها.

أما أمين هويدي فيعرف الصراع بأنه: «تصادم إرادات و قوى خصمين أو أكثر، يكون فيه هدف كل طرف من الأطراف تليين إرادة الآخر»¹

في هذا التعريف نستشعر وكأن الباحث يركز على الصراعات البسيطة فقط، والتي يكون الهدف فيها هو " تليين " إرادة الطرف الآخر، وفي هذا النوع من الصراعات قد تكفي الوسائل الدبلوماسية فقط، أو ربما بعض العقوبات الاقتصادية لبلوغ الهدف، بينما هناك صراعات أخرى لا يكتفي فيها الأطراف بتليين إرادات بعضها، بل يسعى كل منهما للقضاء نهائيا على الآخر.

فالصراع بالنسبة Joseph Frankel أما جوزيف فرنكل له هو: **« موقف ناجم عن الاختلاف في الأهداف والمصالح القومية»²**

من هذا التعريف نفهم أن جوزيف فرنكل قد حصر أطراف الصراع في الدول فقط بتحديد للأهداف والمصالح القومية، بينما قد تكون أطراف الصراع خاصة الصراع الاقتصادي - شركات متعددة الجنسية مثلا أو أفرادا أو جماعات المصالح - و قد تجر هذه وراءها دولا في صراعاتها حول مصالحها.

ويعرف رايمون آرون الصراع بأنه: **« تنازع بين شخصين أو جماعتين أو وحدتين سياسيتين للسيطرة على نفس الهدف، أو السعي لتحقيق أهداف غير متجانسة، ومع أن الإنسان عدواني بطبيعته، إلا أنه ليس من الضروري أن تكون الحرب هي التعبير عن**

¹ - زايد عبيد الله مصباح. السياسة الدولية بين النظرية والممارسة . طرابلس: دار الرواد، 2002. ص 151.

² - زايد عبيد الله مصباح. مرجع سابق، ص 151.

هذه العدوانية، ومع أن من المستحيل القضاء على كل كافة الصراعات، إلا أنه ليس من الضروري أن يتجسد الصراع على شكل حرب بمفهومها التقليدي، وهي القوة العسكرية المنظمة واستخدام الأسلحة¹» التدميرية

من الواضح هنا أن **رايمون آرون** يقر بحتمية الصراع نتيجة لطبيعة الإنسان العدوانية، إلا أنه يريد أن تُستبدل الوسائل المستخدمة في هذه الصراعات من الوسائل العسكرية التدميرية إلى أساليب أخرى كالديبلوماسية والإعلامية وخاصة الاقتصادية.

من مجمل التعاريف السابقة يمكننا القول أن الصراع هو حالة من التفاعل بين البشر فيما بينهم سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات أو الدول، ولا يشمل صراع البشر مع قوى الطبيعة، لذا فإنه يمكن أن ينطلق من موقف تنافس، إلا أنه يتضمن درجة أعلى من مجرد التنافس، حيث يرقى هذا التنافس ليصبح صراعا حينما تحاول الأطراف دعم مراكزها على حساب مراكز الآخرين - بإخراجهم من اللعبة - أو حتى تدميرهم، وقد² يكون الصراع عنيفا أو غير عنيف، مستمرا أو متقطعا

ويأخذ الصراع من مرحلة التنافس وصولا إلى مرحلة الفعل العنيف والحسم العسكري أشكالا عديدة ومستويات متفاوتة، وذلك حسب طبيعة الصراع وأهدافه ووسائله. فقد تكون أطراف الصراع أفرادا أو جماعات أو دولا، وقد تكون أهدافه تنافسيه أو انتقامية ، كما يمكن أن تكون وسائله عسكرية، إعلامية ، دبلوماسية، أو اقتصادية

على هذا الأساس يمكن أن نقدم **تعريفا إجرائيا للصراع** يكون شاملا للأطراف والأهداف والمستويات والوسائل :
«الصراع هو تنافس وتعارض واع على القيم وعلى القوة وعلى الموارد، تكون أطرافه إما أفرادًا، أو

¹ - جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف. مرجع سابق، ص 94.
² - جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف. مرجع سابق، ص 140.

جماعات، أو وحدات سياسية أو اقتصادية، حيث يسعى كل طرف فيه إلى تحييد أو إيذاء أو تدمير الطرف الآخر، وتتنوع وسائله حسب مستوياته، من « الدبلوماسية إلى الاقتصادية حتى العسكرية

المطلب الثاني: مفهوم الحرب و الحرب الاقتصادية:

لقد شاع في السنوات الأخيرة استعمال مصطلح الحرب الاقتصادية، لكن لتعرف على مدلولاته وما يعنيه يجب أن نعرف مصطلح الحرب أولا.

أ - مفهوم الحرب:

إن الحرب كظاهرة وجدت منذ القدم، إلا أن أشكالها ووسائلها وتأثيراتها تطورت بشكل مذهل مع التطور الذي عرفه الإنسان والعالم.

ولقد هيمن موضوع الحرب والسلام على مختلف ميادين الفكر الإنساني، لأن تاريخ البشرية لم يخل في أي مرحلة من مراحلها و لا عصر من عصوره من الصراعات و الحروب .

وفي مجال العلاقات الدولية نجد أن الاتجاه الواقعي مثلا أخذ موضوع الحرب من اهتمام مفكره أكثر من السلام، بل أن هذا الأخير اعتبر في نظرهم كغياب للحرب.

وفي هذا الصدد يقول **رايمون آرون**: « إن **العلاقات الدولية تدور أحداثها تحت ضلال الحروب** »¹ . وهذا في كل الأزمنة التاريخية وكل الحضارات المتعاقبة.

و حول هذا الموضوع يقول **توماس هوبز** أن: « **الحرب لا تتجسد في معارك و قتالات حقيقية فقط، ولكن**

¹ - Dario Battistella . Théories des relations internationales, 2^e ed. Paris : Sciences Po Les Presses, 2006. P496.

في فضاء زمني حيث إرادة المواجهة والدخول في 1 «معارك إلى حد كبير مؤكدة»

و أن الدول في علاقاتها التعاونية لا تسبتعد أبدا إمكانية اللجوء إلى القوة المسلحة، وهذا على أساس طبيعة الإنسان الشريرة والعدوانية، أو نتيجة النظام الفوضوي ومعضلة الأمن.² التي نعيشها (التأهب المؤكد للمواجهة)

أما فيما يخص تعريف الحرب فقد عرفت الموسوعة العسكرية بأنها: « سلوك عنفي سائد بين الجماعات البشرية، وتعتبر مظهرا من مظاهر الصراع، يتم فيها استعمال السلاح بين المتصارعين، فهي تعني استخدام القوة المسلحة بين جماعتين من البشر. «تخضعان لنظامين متعارضين ولهما مصالح متضاربة».

3

هذا التعريف ركز على الفعل الحربي الذي يحدث في ميدان المعركة باستعمال الوسائل العسكرية والعنف المسلح، بينما وخاصة في عصر الأقمار الصناعية، وثورة المعلومات، و التدفقات المالية، والاقتصاد الدولي المتداخل، فقد استبدل هذا النوع من الحروب بحروب أخرى لا تكون بالضرورة وسائلها وأسلحتها عسكرية، فقد تكون إعلامية (الدعاية الهدامة وزرع الشك والوهن في نفوس أفراد الطرف الآخر، والنيل من إرادة وعزيمة مقاتليه، وبالتالي ثنيه عن التفكير في دخول المواجهة العسكرية)، وكذلك الحروب الاقتصادية.

ويعرف كيلمان الحرب بأنها: « فعل اجتماعي داخلي من جهة، وبين المجتمعات من جهة ثانية، وتتم ممارسته في نطاق دولة واحدة أو في النطاق الدولي».⁴

¹ - Ibid, P 495.

² -Ibid, P 496.

³ - زايد عبيد الله مصباح. مرجع سابق، ص 157.

⁴ - جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف. مرجع سابق، ص 143.

الملاحظ من هذا التعريف أنه حدد مفهوم الحرب بالفعل الاجتماعي دون تحديد طبيعته، وحدد نطاقه ومجاله بأنه داخلي أو دولي ولم يتطرق إلى مستوياته ووسائله.

أما "سموحي فوق العادة" فإنه يعرف الحرب بأنها: **« القتال المسلح الذي ينشب بين دولتين أو أكثر في سبيل تحقيق هدف سياسي أو عسكري، وتخوض غمارها جيوشها النظامية لحل النزاع القائم بينها بعد إخفاق جميع المساعي الدبلوماسية لإيجاد تسوية سلمية، وتحاول كل منها، من حيث النتيجة فرض إرادتها بالقوة على الدولة الثانية وإخضاعها لسيطرتها»¹.**

هذا التعريف يركز على الحروب التي تدور بين الدول فقط، وبالتالي استثناء الجماعات الإثنية وحركات التحرير وغيرها من المعادلة، كما أنه حصر أهدافها في السياسية والعسكرية فقط واستثنى الاقتصادية التي بسببها دارت جل الحروب عبر التاريخ، كما أنه ركز على الحرب التي تدور بين طرفين مسالمين إلا أنهما عجزا عن حل خلافتهما بالطرق السلمية، وهكذا يكون قد استثنى الحروب الاستعمارية التي تكون فيها دولة قوية معتدية ودولة ضعيفة مسلوبة الإرادة.

ولعل أشهر تعريف للحرب هو ذاك الذي قدمه المفكر حيث يعرفها **K.V.Clausewitz** الاستراتيجي الكبير **كلاوزفيتز** بأنها: **« فعل عنيف موجه لإرغام منافسينا على تنفيذ إرادتنا»²** . ويقول أيضا: **" الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى"³.**

ولكن من أجل إرغام منافسينا أو أعدائنا على تنفيذ إرادتنا قد لا نحتاج دائما إلى الأسلحة العسكرية، أو أنها لا تكون ناجعة

¹ - سموحي فوق العادة . معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية، ط 2. بيروت: مكتبة لبنان، 2004. ص 462.

² - Karl Von Clausewitz. War Politics and Power, (trad: Edward M Couins) Indiana: Regrery Gateway inc. 1962. P63.

³ - Philippe Moreau Defarges. Problèmes Stratégiques Contemporains, 2^e ed.[S.L.E], Hachette, 1994. P 25.

مقارنة باستعمال أسلحة من نوع آخر، كالمقاطعة الاقتصادية والحصار وغيرها .

والملاحظ اليوم أنه حتى في إطار القانون الدولي فقد أصبح يستعمل مصطلح **(النزاعات المسلحة)** عوض مصطلح الحرب، وذلك لأن مصطلح الحرب قد يطلق كما سبق ذكره ... على الحرب الإعلامية أو الاقتصادية أو الحضارية

وعلى هذا الأساس يمكننا صياغة تعريف إجرائي للحرب يكون كالتالي:

الحرب هي فعل صراعي، يستخدم فيه « الأطراف سواء كانوا أفرادا، أو جماعات، أو دولاً، أساسا القوة العسكرية، تدعمها قوة اقتصادية، دبلوماسية، أو إعلامية...» من أجل إرغام منافسيهم «على تنفيذ إرادتهم أو تحييدهم أو القضاء عليهم

: ب _ مفهوم الحرب الاقتصادية

يمكن أن ندرج تحت هذا المصطلح إرادة التطور الاقتصادي و الهيمنة الاقتصادية على حساب الأمم الأخرى، تلك التي يمكن أن تترجم إلى استراتيجيات تصدير "مفقرة" أو من طراز "انهب جارك"¹. حيث أن استراتيجية الإفكار عن طريق مجهود التحضير للحرب تدخل في هذا الإطار، وأيضا العقوبات الاقتصادية تُمكن دولةً أو مجموعة دول من التحكم في موارد و مقدرات دولة ما، مثل قانون "النفط مقابل الغذاء" للعراق.

من جهة ثانية تعتبر العقوبات التي يتخذها طرف ضد آخر من أجل دفعه إلى تغيير سياسته أداة نفوذ اقتصادي أساسية. و قد استعملت كثيرا في فترة الحرب الباردة، و في هذه الحالة يمكن استعمال وسائل الضغط الاقتصادي المطبقة في نزاع مسلح، لاسيما منها (المقاطعة، الحصار، أو حتى تحطيم أهداف اقتصادية). ويمكن للحرب الاقتصادية أن تستهدف إضعاف القوة

¹ جاك فونتنال. العولمة الاقتصادية والأمن الدولي: مدخل إلى الجيواقتصاد، (تر: محمود براهيم). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. 2006. ص 29.

العسكرية لدولة ما، لأنه لا يمكن لأية قوة عسكرية أن تحقق أهدافها ما لم تكن مدعومة بقوة اقتصادية. (مؤونة، عتاد، رواتب العسكريين وغيرها). و يشير أيضا مصطلح الحرب الاقتصادية إلى منافسة اقتصادية أصبحت محتدمة جدا، وهو يشمل بصفة عامة الفكرة التي مفادها أن الاقتصاد هو موضع ومصدر صراعات، وأن أهدافه تنصب على تقاسم الثروات العالمية، وفي هذا السياق استبدل غزو الأقاليم - ولو جزئيا - بغزو الأسواق

يتعلق الأمر إذا بحرب دائمة تخوضها الدول وشركاتها من أجل تقاسم الإنتاج العالمي حتى يكون أكثر فائدة وخدمة للمصالح الوطنية. فالحواجز الجمركية، وتحديد الحصص، والرقابة المباشرة وغير المباشرة على الأسواق المالية، والإغراق، والبحث المتواصل عن الاحتكارات، كل ذلك يعد أيضا أسلحة مدمرة، وفي نفس الوقت ناجعة لإعادة تشكيل الهرم التسلسلي الدولي للقوى، يكون لصالح الدول التي تستعملها، و إذا أخذنا بعين الاعتبار الفواعل الأخرى من غير الدول فإن الشركات متعددة الجنسية تخوض أيضا حروبا من هذا القبيل فيما بينها و أحيانا ضد دول وقفت ضد تحقيق هذه الشركات لمصالحها، أو تتورط حتى في إثارة حروب إثنية و قبلية في دول غنية بموارد تحتاجها تلك الشركات لصناعتها لتستفيد هي من نهب تلك الموارد، أو تتحصل عليها بأثمان بخسة. كما أن المؤسسات الدولية كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي، و منظمة التجارة العالمية تلعب دورا في هذه الحروب و الصراعات الاقتصادية الدولية بحكم انه مهيمن عليها من قبل قوى فاعلة في العلاقات الدولية.

والسلاح الاقتصادي لا يستعمل فقط في أوقات النزاعات المسلحة، فاليوم نحن بصدد الحديث عن حرب اقتصادية، حرب تجارية، حرب معلوماتية، حرب إرهاب. فالحرب قد أخذت أبعادا جديدة. فخلال النصف قرن الأخير عدد الذين ماتوا بسبب البؤس والفقر، يفوق بكثير عدد الذين يقتلون بسبب النزاعات المسلحة، إننا بصدد الحديث عن عنف مميت

حين نتحدث عن منع الدول الفقيرة من المطالبة بإعادة توزيع الثروات¹.

على هذا الأساس يمكن أن نضع تعريفا إجرائيا للحرب الاقتصادية يكون التالي:

الحرب الاقتصادية هي منافسة شديدة بين طرفين أو أكثر، على أهداف اقتصادية أو سياسية أو أمنية. تكون الأسلحة فيها اقتصادية من مضاربة وإغراق وعقوبات اقتصادية وحصار. وميدانها الأسواق العالمية والتجارة الدولية والمنظمات التجارية والمالية. «

المطلب الثالث: مفهوم الإستراتيجية

إن مفهوم الإستراتيجية، تتقاطع حوله عدة تخصصات و فروع علمية. فهي عند الإداريين، تعني "خطة موحدة و شاملة و متكاملة تربط المنافع الإستراتيجية للمؤسسة بالتحديات البيئية، و التي تبنى لتأكيد تحقيق الأهداف الأساسية للمؤسسة من خلال التنفيذ المناسب من قبل المؤسسة". أما عند الاقتصاديين فهي: **" خطط مستقبلية طويلة الأجل وشاملة تتعلق بتحقيق التوافق و الانسجام بين البيئة التنافسية و قدرة الإدارة العليا على تحقيق الأهداف**

Karl Von Clausewitz يعرف كارل فون كلاوزفيتز الإستراتيجية بأنها: **« فن استخدام المعارك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب، أي أن الإستراتيجية تضع مخطط الحرب، وتحدد التطور المتوقع لمختلف**

¹_ جاك فونتنال. مرجع سابق، ص 30.
2_ Jacques Fontanel. *Géoéconomie de la globalisation*. Alger: Office des publications universitaires. 2005. p 307.

المعارك التي تتألف منها الحرب، كما تحدد الاشتباكات¹. «التي ستقع في كل معركة

إن من عيوب هذا التعريف هو حصره للفعل الإستراتيجي فيما يتعلق باستخدام المعارك فقط، بمعنى تسخير الاعتبارات والإمكانيات في الحرب للبحث عن المعركة التي تحقق الحل الحاسم بقوة السلاح.

تعريفاً آخر Moltke " وفي سياق آخر يقدم "مولتكه للإستراتيجية بأنها: «إجراء الملاءمة العملية للوسائل الموضوعية تحت تصرف القائد إلى الهدف المطلوب»².

هذا التعريف في شقه الأول أي فيما يتعلق بالوسائل، فإن مدلول هذه الكلمة قد يتضمن كل ما تحوزه الدولة أو طرف الصراع من قوة، سواء كانت هذه الوسائل عسكرية، اقتصادية، أو غيرها، بينما في الشق الثاني المتعلق بالقائد فكأنه يتحدث هنا عن القائد العسكري، وبالتالي عندما نكون بصدد إستراتيجية شاملة وخاصة الجانب الإداري منها أو الاقتصادي فإن وضع القائد سوف يتغير، لأنه يجب أن نفرق بين القيادة العسكرية و القيادة الإدارية مثلاً.

وفي معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية يعرف سموحي فوق العادة الإستراتيجية بأنها: « فن تسيير العمليات الحربية واتخاذ جميع التدابير اللازمة لإضعاف إمكانات العدو وتتناول القضاء على الروح المعنوية لدى شعبه وأفراد جيشه، وشل موارده الاقتصادية، وتدمير خطوط مواصلاته وقواعده الحربية، وتنسيق التعاون بين مختلف القوى البرية والجوية لتحقيق النصر النهائي»³.

¹ - ليدل هارت. الإستراتيجية و تاريخها في العالم، (تر: الهيثم الأيوبي)، ط 4. بيروت: دار الطليعة، 2000. ص 274.

² - المرجع نفسه.

³ - سموحي فوق العادة ، مرجع سابق. ص 414.

إن التطبيق الميداني للإستراتيجية على المستوى الأدنى يسمى (تكتيكا) وهى بدورها تطبيق لإستراتيجية أعلى تسمى الإستراتيجية العليا، وما هي إلا السياسة التي تقود الحرب والتي تتميزها عن السياسة الأساسية التي تحدد هدف الحرب، ويستخدم تعبير الإستراتيجية العليا لشرح فكرة (السياسة خلال التنفيذ) وإيضاح أن دورها الحقيقي هو توجيه وتنسيق كل إمكانيات الدولة أو أعضاء الحلف بغية الحصول على الهدف السياسي للحرب.

وعلى هذا الأساس يصبح دور الإستراتيجية العليا هو أن تقدر وتضاعف الإمكانيات الاقتصادية والبشرية والإعلامية بقصد دعم الوحدات المقاتلة، وعلينا أن ندرك أن القدرة الحربية عامل واحد من عوامل الإستراتيجية العليا التي يدخل في حسابها أيضا قوة الضغط المالي أو السياسي أو الدبلوماسي أو التجاري أو المعنوي، وكلها عوامل هامة لإضعاف إرادة الخصم¹.

إن المفهوم التقليدي للإستراتيجية لا يعطي الكلمة مدلولها الحقيقي. ففي الوقت الراهن أصبح مصطلح الإستراتيجية لفظا متعدد الإيحاءات، فهو يستخدم للدلالة على كل النشاطات الإنسانية التي لها أهداف و وسائل.

فالإستراتيجية إذن تغطي مجالا واسعا أين تلتقي العقلانية مع الواقع.² فالإستراتيجية بالمفهوم العام ليست مجالا خاصا بالعسكريين وحدهم، إنها بحكم امتدادها إلى مختلف مجالات الحياة الاجتماعية الاقتصادية و السياسية، تهم مختلف الاختصاصيين وعلماء السياسة والاقتصاد وعلماء الاجتماع إلى جانب رجال الإستراتيجية.³ فالإستراتيجية بمعناها الشامل هي قيادة مجمل العمليات الاقتصادية والثقافية الاجتماعية والعسكرية وفق تصور محدد للمصلحة الوطنية.

¹ - ليدل هارت. مرجع سابق. ص 277.

² - Philippe Moreau Defarges, Op.Cit. P 10.

³ - عبد العزيز جراد. العلاقات الدولية. الجزائر: موفم للنشر، 1992. ص 101.

المبحث الثاني: المرتكزات النظرية لدور الاقتصاد في الحروب والصراعات الدولية

يتضمن هذا المبحث ثلاثة مطالب، حيث يتناول المطلب الأول المضامين الاقتصادية للموروث النظري في العلاقات الدولية، بينما يتناول المطلب الثاني البعد الاقتصادي للحرب والسلام من منظور ليبرالي، أما المطلب الثالث فبتعرض للبعد الاقتصادي للصراع الدولي من منظور ماركسي.

المطلب الأول: المضامين الاقتصادية للموروث النظري في العلاقات الدولية

يرى سمير أمين في كتابه "ما بعد الرأسمالية" بأن القرن التاسع عشر يعتبر مرحلة أساسية في تاريخنا المعاصر،

لأن الأوضاع الأساسية التي تميز عالمنا المعاصر، تشكلت خلال هذا القرن، و ذلك من خلال عدد من النضالات القاطعة، ذات الطوايع المختلفة من حروب وثورات وتطورات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية.

ولعل "الدولة القومية" والنظام الرأسمالي العالمي والتناقضات الطبقيّة المميّزة للمجتمع الحديث، هي من بين هذه الأوضاع التي تبلورت بعد ثلاثة قرون من النضوج البطيء.

و حسب سمير أمين دائما فإن هذه الأوضاع و التناقضات، أنتجت مجموعتين متعارضتين من النظريات، وهما: الماركسية ونظرية صراع الطبقات من جهة، والقومية ونظرية اندماج الطبقات في الدولة القومية البرجوازية الديمقراطية من جهة¹.

وبالنظر إلى الواقع الظاهر، نجد أن النظريتين تفسران كثيرا من أوجهه، حيث أن هذا الواقع مميّز بالصراعات الطبقيّة العنيفة إلى حد الثورة في بعض الأحيان من جهة، وبالصراعات بين الدول القومية التي تصل إلى حد الحروب العالمية من جهة².

و لقد هيمن العامل الاقتصادي على جل الدراسات التي تناولت الشروط الرئيسية لتحقيق السلام العالمي، والدوافع التي تدفع باتجاه نشوب الصراعات الدولية.

وإن عددا كبيرا من النظريات في العلاقات الدولية حول تفسيرها للحرب والسلام يتمحور مضمونها حول الأمور الاقتصادية، وتعتبر بعض هذه النظريات أن رفع مستوى المعيشة وزيادة النمو الاقتصادي القومي عوامل تساهم في السلام بين الأمم.

ففي الفكر الليبرالي المعاصر، اعتبرت التجارة الحرة هي ضمانة تحقيق السلام، حيث أن هذا الشكل من التجارة سيؤدي

¹ - سمير أمين، ما بعد الرأسمالية. الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر و الإشراف، 2003. ص 210.

² - المرجع نفسه.

إلى خلق تقسيم للعمل يستند إلى التخصص في الاقتصاد الدولي الذي تعتمد فيه الدول على بعضها إلى درجة تجعل¹ اللجوء إلى الحرب مسألة صعبة

و بخصوص آليات تحقيق الأمن و السلام فإن أنصار المذهب المؤسسي الليبرالي يعتقدون - خلافا للواقعيين - أن أفول استقلال الدولة لا يدعو إلى الأسف بالضرورة، بل هم يرون أن تخطي الحدود الوطنية و الترابط، ظاهرتان لا بد من إدارتهما.² حيث اعتقد أنصار هذا المذهب بضرورة استبدال عصبة الأمم بعد فشلها بمؤسسات أخرى تكون مسؤولة عن السلام و أن المؤسسات **Haas** الأمن الدوليين. ويرى كتاب مثل **هاس** الدولية و الإقليمية كيانات مناظرة للدولة ذات السيادة، و التي كانت قدرتها على توفير أهداف الرفاه آخذة في التناقص.³ و في الأربعينات من القرن الماضي التفت أنصار المذهب المؤسسي الليبرالي إلى المؤسسات الدولية للقيام بعدد من الوظائف التي⁴ لا تستطيع الدول القيام بها

أما بعد الحرب الباردة فقد اكتسبت نظرية السلام الديمقراطي زخما كبيرا، و يتركز ذلك على الحجة القائلة: أن الدول الديمقراطية لا تميل إلى محاربة الدول الديمقراطية⁵. الأخرى، لذا فإن الديمقراطية تعتبر مصدرا رئيسيا للسلام

و لقد ارتبطت **نظرية السلام الديمقراطي** إلى حد و **بروس Michael Doyle** بعيد بكتابات **مايكل دويل** حيث يعتبر **دويل** أن التمثيل الديمقراطي و **Bruce Russet** **راست** الالتزام الإيديولوجي بحقوق الإنسان، و الترابط العابر للحدود الوطنية، كل ذلك يفسر اتجاهات "**الميل إلى السلام**" التي تتميز بها الدول الديمقراطية. و يجادل أيضا في أن غياب هذه الصفات يفسر السبب

¹ - جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف. مرجع سابق، ص 169.

² - تيموثي دن " الليبرالية " في: جون بيليس و ستيف سميث. عولمة السياسة العالمية، (تر: مركز الخليج للأبحاث). دبي: مركز الخليج للأبحاث. 2004. ص 327.

³ - المرجع نفسه. ص 325.

⁴ - المرجع نفسه. ص 328.

⁵ - جون بيليس. " الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة"، في: جون بيليس و ستيف سميث. مرجع سابق، ص 428.

الذي يجعل الدول غير الديمقراطية "مائلة إلى الحرب". فمن دون¹ هذه القيم و القيود فإن منطق القوة يحل محل منطق التوفيق

وفي المقابل وبعكس هذا الاتجاه هناك مفكرون يرون أن الاقتصاد هو السبب الرئيسي للصراع الدولي، وحتى الحروب والنزاعات الحدودية أو الإثنية، ما هي إلا صراع على أهداف جيواقتصادية.

المطلب الثاني: البعد الاقتصادي للحرب والسلام من منظور ليبرالي:

أن الحرب في **Norman Angell** يرى **نورمان أنجيل** العصر الصناعي تمثل مفارقة تاريخية، و يعتبر بأن الحرب التي جرت في هذا العصر تدل على أن الاعتقاد الأولي بمكاسب اقتصادية للمتضرر لا تلبث أن يتبين وهمها².

نستشف من هذا القول أنه حسب أنجيل فإن الهدف الأساسي للحروب وبالذات التي جرت في العصر الحديث هو تحقيق مكاسب اقتصادية، إلا أن هذه المكاسب لن تتحقق حسب رأيه لأن التكاليف دائما تكون باهظة.

إن **انجيل** هنا يفكر بمنطق الدولة كفاعل أساسي ووحيد في العلاقات الدولية، أما إذا فكرنا بمنطق وجود فواعل آخرين كالشركات متعددة الجنسية، أو أية جماعة مصالح، فإننا نجد أن بعض هذه الفواعل قد يدخلون دولهم في حروب تكون خاسرة ربما لها، لكنها مربحة لهم. فبعض المحللين مثلا يعتقدون أن حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق إنما هي حرب **Halyburton** شركات البترول والأسلحة كشركة **هاليبيرتون** و الشركات الأمنية التي أسسها جنرالات متقاعدون وجنودها من المرتزقة، فهذه الشركات تجني أرباحا طائلة من هذه الحرب من عقود أمضتها حتى قبل بدايتها، بينما تتكبد القوات الأمريكية خسائر كبيرة في العتاد و الأرواح.

¹ - جون بيليس. مرجع سابق، ص 428.
² - جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف. مرجع سابق، ص 157.

و يراهن **أنجيل** على دور الرفاه الاقتصادي والازدهار في القضاء على الحروب، حيث يقول: **«إن اللحظة التي يصل فيها الناس إلى قناعة تامة بعدم جدوى القوة العسكرية لتحقيق أو زيادة أو الحفاظ على الرفاه والازدهار والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، فإن الحروب السياسية ستتوقف كما توقفت الحروب»**.¹

إلا أن " أنجيل " هنا يقصد بالتأكيد الحرب المسلحة، وهذا صحيح إلي حد بعيد، حيث تحقق هذا بالفعل خاصة في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.

إلا أن توقف الحرب هذا لم يتراجع لصالح السلام المطلق والاستقرار النهائي، وإنما تراجع ليفسح المجال أمام حروب أخرى هي بالضرورة حروب اقتصادية (اقتصادية الهدف، و اقتصادية الدوافع، و اقتصادية السلاح).

فهو ينظر إلى **Alfred Thayer Mahan** "أما " **ماهان** دول العالم كمؤسسات اقتصادية تخوض مزاحمة شديدة فيما بينها على الموارد و الأسواق، وهو بخلاف الماركسيين لا يرجع ذلك إلى مجرد دوافع المنافسة، بل إلى طبيعة الإنسان من جهة، ومحدودية الموارد من جهة ثانية، والتناقضات في المصلحة القومية هي التي تؤدي إلى ديمومة الصراع.²

Richard أما بالنسبة ل**ريتشارد روزكرانس** فإن واقعا جديدا أخذ في التشكل في خضم ما **Rosecrance** يشهده العالم على اتساعه من سياسات عرقية، وصراعات إقليمية، وأزمات مالية، تثير الصخب. فهاهي الدول المتقدمة تنحي جانبا أطماعها العسكرية والإقليمية، وتكافح ليس من أجل الهيمنة العسكرية، وإنما لكي يكون لها نصيب أوفر من الإنتاج العالمي.³

¹ جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف. مرجع سابق، ص 169.

² - المرجع نفسه. ص 160.

³ - ريتشارد روزكرانس. توسيع بلا غزو: دور الدولة الافتراضية في الامتداد للخارج، (تر: عدلي برسوم). القاهرة: مركز الأهرام للترجمة و النشر، 2001. ص 7.

و هذا الواقع الجديد والذي سيكون السمة البارزة للمنظومة الدولية، يتميز ب بروز أو ظهور " **الدول الافتراضية** " التي تتخطى الجغرافيا والأرض، وتتخرط في السوق العالمية. و يعرف روزكرانس الدولة الافتراضية بقوله « **إن الدولة الافتراضية ما هي إلا وحدة سياسية قامت بتقليص قدراتها الإنتاجية القائمة داخل أراضيها ...وتفضل¹ الانخراط في السوق العالمي عن اكتساب الأرض**

وقد قدم سنغافورة، وتايوان، أو حتى إقليم هونغ كونغ، كنماذج لهذه الدولة، وهو يتوقع بأن هذه الدولة الافتراضية في صورتها النقية ستصبح نموذجاً مثالياً يُحتذى به من جانب دول كثيرة، فتصبح في هذه الحالة حاملة لإمكانية قيام نظام جديد تماماً للسياسة العالمية.

و حول دينامية تفاعل هذه الدولة مع بيئتها الخارجية، فإنه يقول بأنه في الماضي عندما كانت النزاعات العسكرية و حمى التوسع الإقليمي هي التي تحدد طبيعة العلاقات بين الدول، كانت الجيوش تشكل التدفقات الرئيسية بين البلدان، أما في المستقبل فسوف تكون التدفقات في معظمها اقتصادية، حيث تنتقل عوامل رأس المال و التكنولوجيا و المعلومات و القوى البشرية بين الدول بسرعة، و على المدى الطويل، يمكن أن تحل قدرة الدولة على الوصول إلى عوامل الإنتاج العالمية، محل الحاجة إلى السيطرة على أرض جديدة.²

وحول التفاعل بين الدول في إطار علاقات القوة، يتلأشى مفهوم القوة بمضامينه التقليدية، ليحل محله مضمون القدرة الصناعية والتكنولوجية. و في هذا الإطار تتوطد روابط الاعتماد المتبادل أكثر فأكثر. حيث يقول في هذا الشأن : « **ستكون العلاقات الاقتصادية فيما بين الدول أشبه بجهاز عصبي يربط "الرؤوس" في مكان واحد بـ"الأجسام" في كل مكان، وسوف تنشط الأمم المنتجة سريعاً لتصبح بمثابة العقول المفكرة التي تقف وراء**

¹ - ريتشارد روزكرانس. مرجع سابق. ص 4.
² - المرجع نفسه.

الصناعات الناهضة في بلدان أخرى، وبمرور الوقت ستكون دول قليلة هي التي تحتفظ داخل حدودها بكل المكونات اللازمة لوجود اقتصادي متقدم تقنيا، ومن ثم فإن من الشأن تمزيق الروابط بين الدول أن يؤدي¹ إلى فصم هذه الوحدة العضوية

وحول أهمية الحرب بالنسبة للدولة الافتراضية، فإنه يقلل من شأنها، بل في جدواها، لأن المقاومة الوطنية والتحول في أسس الإنتاج قللت من جدوى المنافع التي تنتج عن الحرب، فإذا كان الإمساك المادي بالأرض الثابتة في مكانها أمر جائز، فإن العمل ورأس المال والمعلومات لا يمكن الإمساك بها، وإنما² تنزلق بعيدا مثل الزئبق عقب أي هجوم

وهو هنا يعطي أهمية لكل من عامل العمل، ورأس المال، والمعلومات، عن عامل الجغرافيا والأرض، ويرجع انخفاض القيمة بالنسبة للأرض لعدم قدرة الدول على الصمود، والمد الوطني بين أبناء المستعمرات قوض إمبراطوريات القرن التاسع عشر، و أصبح يشكل حائلا أمام معظم محاولات المستعمرين أو الغزاة لانتزاع الموارد الطبيعية، وقد تبذل أمة ما جهدا كبيرا للاستيلاء على أرض جديدة، دون أن تكسب من وراء ذلك منافع اقتصادية تتناسب مع هذا الجهد

وحول مستقبل الحرب فإنه يستبعد حدوثها لأنها لا تسبب سوى الركود، حيث يقول في هذا الشأن: **« لا يوجد طريق مضمون يصل باقتصادك إلى حالة من الركود أكثر من³ أن تشعل نيران الحرب ضد جارك**

ورغم هذا فإن التسابق بين الدول لن يختفي، لكنه سوف يتخذ على نحو مطرد شكل التنافس على حصص السوق، وسوف يكون هناك رابحون وخاسرون، لكن يظل السؤال الجوهرى بالنسبة له يتعلق بالوسائل التي سيجري من خلالها هذا التنافس

1 - المرجع نفسه. ص 15.

2 - ريتشارد روزكرانس. مرجع سابق. ص 7.

3 - المرجع نفسه. ص 82.

وهكذا فهو يستبعد نهائيا حدوث حروب بشكلها التقليدي " نزاعات مسلحة " ، لأنها سوف تكون خاسرة للجميع، لكنه لا يستبعد حدوثها خاصة بشكلها الاقتصادي والذي هو موضوع بحثنا.

" Francis Fukuyama ويرى " فرانسيس فوكوياما " في كتابه " نهاية التاريخ والإنسان الأخير " أنه مع انتشار مبدأ المساواة الاجتماعية، حدثت تغيرات هامة في اقتصاد الحرب، حيث أنه قبل الثورة الصناعية، وفي مجتمعات كلها فلاحية تقريبا، كانت الثروة القومية تجمع من الفوائض الضئيلة التي تؤخذ من جموع المزارعين، وبالتالي لا يمكن لأي أمير طموح أن ينمي ثروته إلا بالسيطرة على أراضي ومزارع أمير آخر، أو السيطرة على موارد ثمينة كالذهب والفضة.

لكن بعد الثورة الصناعية تراجعت أهمية الأرض والعمال والموارد الطبيعية، وذلك لصالح التقنية والتنظيم العقلاني للعمل. فاليابان أو سنغافورة أو هونغ كونغ مثلا، قد حازت على الرغم من قلة أراضيها ومحدودية سكانها ومواردها الطبيعية التي تكاد تكون منعدمة أوهي كذلك، على مرتبة اقتصادية¹. تحسد عليها، دون أن تحتاج إلى الامبريالية لتنمية ثرواتها.

وحول علاقة الليبرالية بالامبريالية يقول " فوكوياما " بأن السلم المدني الذي أتت به الليبرالية، يجب أن يلقي منطلقا ما يقابله في العلاقات بين الدول. وهو يعتبر بأن الامبريالية والحرب كانتا نتيجتين تاريخيتين للمجتمعات الأرستقراطية، وبما أن الديمقراطية الليبرالية قد ألغت الفروق الطباقية بين الأسياد والعبيد التي كانت في النظم الإقطاعية، وذلك بمنح العبيد السيادة على أنفسهم، يجب أن تنتهي إلى إلغاء الامبريالية². كذلك.

كما يعتبر " فوكوياما " أن المجتمعات الليبرالية غير عدوانية، و يتجلى ذلك من خلال العلاقات السلمية جدا بين هذه

¹ - فرانسيس فوكوياما. نهاية التاريخ والإنسان الأخير، (تر: فؤاد شاهين، جميل قاسم، رضا لشيبي). بيروت: مركز الإنماء القومي، 1993. ص 246.
² - المرجع نفسه. ص 245.

Michael المجتمعات. و هذا ما ذهب إليه **ميكائيل دويل** الذي أكد أن الديمقراطيات الليبرالية لم تتحارب فيما **Doyle** بينها منذ ما يقارب القرنين على وجودها، ويقول فوكوياما في هذا الشأن: «إن النظام الفوضوي للدولة في أوروبا الليبرالية، لا يولد إلا الخوف و اللأمن، لأن أغلب الدول الأوروبية تتفاهم فيما بينها تماما. فكل دولة من هذه الدول تدرك أن جاراتها شديدة الالتصاق بالقيم الاستهلاكية إلى درجة تجعلها تتجنب خطر الموت. وكل هذه الدول مليئة بالمقاولين وبأرباب الصناعة، ولكن ينقصها الأمراء والديماغوجيون ذوو الطموحات¹.» الكافية لإشعال فتيل الحرب

وفي سياق آخر يقول فوكوياما بأن النظم الليبرالية لا تتقاتل فيما بينها، ولكن يمكن أن " تقاوم " الدول التي تسوسها نظم حكم أخرى، كما فعلت الولايات المتحدة وفرنسا خلال². "الحربين العالميتين، في فيتنام أو أخيرا في الخليج "الفارسي

وهنا بالطبع يجب أن نقف أمام مصطلح " تقاوم " الذي وظفه في هذا الافتراض، فمن يقاوم من؟ هل حرب الولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام والعراق مقاومة؟ فنحن لا نفهم كيف أن هذه الأنظمة الليبرالية المسالمة وغير العدوانية تهاجم دولا تبعد عنها جغرافيا بآلاف الكيلومترات، ولم تتورط معها في أي "نزاع مباشر، ويسمى هذا "مقاومة

أما بخصوص أن الأنظمة الليبرالية لا تقاتل بعضها فهذا من الناحية العسكرية فقط، وعلى مستوى العلاقات بين الدول، أما على المستوى الداخلي لهذه الدول الليبرالية فبماذا يفسر فوكوياما وأنصار هذه الفكرة المحاولات الانفصالية في إيرلندا، وإقليم الباسك، وجزيرة كورسيكا؟

أما من الناحية الاقتصادية والمنافسة على الزعامة والمكانة الدولية، فالحرب الاقتصادية محتدمة جدا بين هذه

¹ - المرجع نفسه. ص 249.

² - المرجع نفسه. ص 247.

الأنظمة، بل حتى بين شركات الدولة الواحدة (شركة مايكروسوفت مع باقي شركات البرمجيات).

وبالتالي فلا يمكن أن نعتبر بأن الصراع قد اختفى كلياً بين هذه الأنظمة، وإنما تغير شكله وسلاحه وميدانه فقط، وهذا ما سنوضحه بشيء من التفصيل في الفصل الثالث.

أما بخصوص رؤيته لمستقبل العالم فإن "فوكوياما" يرى بأنه سوف ينقسم إلى جزئين جزء "ما بعد تاريخي" وجزء آخر سيظل دائماً في التاريخ منخرطاً، وسيكون المحور الأساسي للتفاعل بين دول العالم "ما بعد التاريخي" هو الاقتصاد، وستفقد قواعد سياسة القوة أهميتها، ولكنه سوف يبقى منقسماً إلى دول قومية، لكن القوميات المختلفة والمتفرقة التي تشكل هذا العالم ستنحصر في التعبير عن نزعاتها القومية في الحياة الخاصة فقط، لأنها ستكون قد تصالحت مع الليبرالية، وسوف تقلل العقلانية الاقتصادية ومن خلال توحيد أسواق الإنتاج من شأن العناصر التقليدية للسيادة¹.

أما العالم المنخرط في التاريخ، فسيواصل انقسامه بفعل صراعات قوية، لأن هذه الدول سوف يتواصل فيها تطبيق القواعد القديمة لسياسة القوة².

أما بخصوص التفاعل بين العالمين التاريخي وما بعد التاريخي فإنه سوف يكون ضعيفاً، وسوف توجد محاور عديدة يصطدم على امتدادها هذان العالمان.

- المحور الأول وهو **البتروول**: وهو السبب الحقيقي للأزمة العالمية التي تلت الغزو العراقي للكويت، والإنتاج النفطي رغم أنه مصيري بالنسبة للعالم ما بعد التاريخي، إلا أنه سوف يبقى محصوراً في العالم التاريخي، و سوف يبقى النفط المورد الوحيد الذي بسبب تمركز إنتاجه سيجعل السوق خاضعة لأشكال الاستغلال والمناورة والقطيعات، لأسباب سياسية. وهذه

¹ - فرانسيس فوكوياما، مرجع سابق، ص 258.
² - المرجع نفسه.

القطيعة يمكن أن تحدث نتائج مؤلمة بالنسبة للعالم ما بعد التاريخي.

- المحور الثاني وهو **الهجرة**: والتي سوف تتسبب في مشاكل خاصة بالنسبة للعالم ما بعد التاريخي.

- المحور الثالث ويتعلق **"بالنظام العالمي"**: فبسبب الخطر الخاص الذي يمكن أن تتسبب فيه بعض الدول التي تنتمي إلى العالم المنخرط في التاريخ بالنسبة لجيرانها، سوف تتدخل العديد من الدول ما بعد التاريخية بصفة مجردة، وتمنع تصدير بعض التكنولوجيا نحو عالم تاريخي يعتقد أنه ميلال جدا إلى الصراع والعنف.¹

ورغم انتصارات الديمقراطية فإن المذهب الواقعي سوف يبقى مهيمنا مستقبلا، لأن النصف التاريخي مازال يعمل به، أما النصف ما بعد التاريخي فسيكون مكرها على استعمال هذه المناهج مع الجزء المتبقي في التاريخ، ورغم الاعتماد المتبادل الكبير بين العالمين، سوف تبقى للقوة الكلمة الأخيرة "Ultima Ratio".²

المطلب الثالث: البعد الاقتصادي للصراع الدولي من منظور ماركسي

اعتبرت بعض الاتجاهات الفكرية بأن الاقتصاد والمبادلات التجارية والاعتماد المتبادل أو التكامل والاندماج الإقليمي أو العالمي سوف يقضي على الصراع ويحقق السلام، إلا أن الاتجاه الماركسي بعكس هذا كله يرى أن هذه الأفكار التي هي وليدة "الرأسمالية المتوحشة" هي التي تولد الصراع وتحمل في طياتها بذور فنائها.

ولقد طور **ماركس** نظريته التاريخية استناداً لمبدأ المادية الجدلية، حيث يرى بأن نظام الإنتاج الاقتصادي هو الذي يحدد

¹ - فرانس فوكوياما. مرجع سابق، ص 259.
² - المرجع نفسه.

البناء الهيكلي والإيديولوجي للمجتمع، وأن الذي يهيمن على النظام الاقتصادي سوف يهيمن على النظام السياسي.

ويرى ماركس بأن التاريخ كله هو صراع بين الطبقات، طبقة حاكمة وأخرى محكومة، وفي كل مرة ينتج من هذا¹. الصراع نظام سياسي جديد

وفي المرحلة التي سبقت ظهور الرأسمالية، كان النظام الإقطاعي هو السائد والمهيمن على السلطة السياسية، ثم بدأ هذا النظام يواجه تحدٍ من الطبقة التجارية الصاعدة "البرجوازية"، والتي استمدت قوتها من التجارة والصناعة، وكانت تتمركز في المدن الكبيرة والصغيرة وليس في الأرض العقارية. ومن رحم هذا الصدام بين القوى المتعارضة انبثق². النظام الجديد (الرأسمالية)

في المنظور الماركسي الطبقات هي التي تمثل وحدة التحليل الأساسية وليس الدولة كما عند الواقعيين أو الفرد كما عند الليبراليين.

أما وظيفة الدولة في النظام الرأسمالي فهي حماية المصالح الاقتصادية والسياسية للطبقة المهيمنة "البرجوازية" داخل وخارج حدودها، و ضد الدول الأخرى التي بدورها تدافع³. عن مصالح طبقتها المهيمنة

وبالنسبة لماركس فإن العلاقات الدولية من منظور علاقات "دولتيه" لا يمكن فهمها وتحليلها خارج إطار الإنتاج الرأسمالي الذي ابتكر هذه "الدولة" كأسلوب متميز للمنظومة السياسية لصراع الطبقات.

وبحكم أن الدولة هي التي تقود العلاقات الدولية وتسيرها، فإن الطبقة البرجوازية تستعملها كوسيلة للدفاع عن مصالحها. فالسياسة الخارجية لدولة ما في محاولتها لتحقيق مصالحها الوطنية، فهي إنما تبحث عن تحقيق مصالح الطبقة المهيمنة

¹ - جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف. مرجع سابق. ص 171.

² - المرجع نفسه. ص 171.

³ - Dario Battistella .Op. cit . p 227.

فيها، وعندما تتعارض مصالح هذه الطبقات في نزاعها على¹ الموارد والأسواق، تحدث الصراعات والحروب بين الدول

وينظر ماركس للظاهرة السياسية - كالإمبريالية والحرب - على أنها وليدة القوى الاقتصادية، وبالتالي فهو يخضع كل العوامل لهذا العامل بالتحديد، فبالنسبة له فإن الأديان، والدوافع الإنسانية، والثقافية والإستراتيجية العسكرية، لأي شكل من علاقات القوى بين المجتمع القوي والمجتمع الضعيف، ما هي إلا محاولات للتعتيم أو التغطية للبناء الاقتصادي التحتي (وهذا ما² يتجسد فعلا في الرأسمالية)

و ضمن الاتجاه الماركسي دائما فإن مصطلح **"الامبريالية"** مستوحى من رؤية ماركسية للعلاقات الاجتماعية، والتي تعتبر أن النظام الدولي هو التعبير المباشر . عن عمل وتطور وتناقضات الرأسمالية

بمعنى آخر أن هذا النظام قد طُبع بالديناميكية الرأسمالية. هذه الأخيرة و بسبب تناقضاتها فهي حاملة لسياسة امبريالية

ففي أعمال و مؤلفات كل من **رودلف هيلفردينغ** **Boukharine** و **نيكولاي بوخارين**، **Rudolf Hilferding** و **لينين**، **Rose Luxemburg** و **روز ليكسمبورغ**، **Nikolai Lénine** تشكلت وتجسدت هذه الرؤية للعلاقات الدولية، وذلك من خلال محاولاتهم لفهم التوسع الاستعماري في نهاية القرن التاسع العاشر. بالإضافة إلى بعض النزعات التي تزايدت بين القوى الإمبريالية³.

يقول لينين : **" إن الامبريالية هي الرأسمالية في مرحلة من التطور، يكون فيها الرأسمال المالي والاحتكارات هي القوى المهيمنة، وهي المرحلة التي يصبح فيها تصدير رأس المال في غاية الأهمية، وتقسيم العالم بين التروستات، وهي المرحلة التي يكون فيها**

¹ - Dario Battistella .Op. Cit p 228.

² - جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف. مرجع سابق، ص 171.

³ - Philippe BRAILLARD, Mohammad -REZA DJALILI. Les Relations internationales, 8^e ed. Paris: Presses Universitaires de France, 2006. P 19.

تقسيم جميع أراضي الكون بين القوى الرأسمالية 1"الكبرى قد اكتمل"

بالنسبة للينين فإن الإمبريالية هي أكثر من مجرد ظاهرة للتوسيع الاستعماري، بل هي نتيجة مباشرة لتطور الاحتكارات. وبالأخص لتطور رأس المال المالي.

أما الصراع بين القوى الامبريالية فهو في قلب تطور الرأسمالية وكفاحها من أجل البقاء. وفي هذا السياق يقول: "أنه لا مجال للشك أن انتقال الرأسمالية في مرحلتها الاحتكارية إلى الرأسمال المالي مرتبط بتفاقم الصراع من أجل تقاسم العالم." 2" أي تقاسم مناطق التأثير، مصالح، مستعمرات بين الامبريالية، ويحدث هذا حسب لينين بالضرورة عن طريق القوة. ومن خلال وظيفة علاقات القوة هذه، فإن هذا المسار هو بالطبيعة حامل للحروب. وبالطبع يمكن أن يحدث تحالف بين هذه القوى من أجل تقاسم السوق العالمي، ومع ذلك وبحسب النمو غير المتساوي للاقتصاديات الرأسمالية، تبقى التفاهات دائما 3. هشة ولا تمثل إلا فواصل بين حروب

وحسب لينين دائما فإن الرأسمالية الاحتكارية هي تعبير معادل للإمبريالية، وينتج ذلك من أربعة عوامل هي:

1. تركيز الإنتاج في اتحادات أو كارتلات أو نقابات أو تروستات.
2. التنافس على المواد الخام.
3. تطور الأوليغاركيات المصرفية.
4. تحول سياسة الاستعمار بشكله القديم إلى صراع حول مناطق النفوذ للمصلحة الاقتصادية، حيث يجري فيه استغلال الأغنياء والقوى الكبرى للقوى الأضعف. 4

John Atkinson أما الاقتصادي الإنجليزي **هوبسون**
يفسر الإمبريالية بأنها نتيجة عدم التوافق في داخل **Hobson**

1 - جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف. مرجع سابق، ص 175.

2- Philippe Braillard, Mohammad -Reza Djalili. Op.Cit, p20.

3 - Ibidem.

4 - جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف. مرجع سابق، 173.

النظام الرأسمالي، و الذي يتمثل في أقلية ثرية مكتنزة حدّ التخمة، و يقابلها في الطرف الآخر أغلبية معوزة لا تستطيع بقوتها الشرائية أن تستهلك كل إنتاج الصناعة الحديثة. ولهذا السبب فإن المجتمعات الرأسمالية تجد نفسها في مواجهة المأزق الصعب والمتمثل في فيض الإنتاج وغيض الاستهلاك.

وعلى هذا الأساس يسعى الرأسماليون لإعادة استثمار فائض رأس المال في مشروعات مربحة في الخارج، ويكون نتيجة لذلك قيام الظاهرة الامبريالية والتي يعرفها بأنها:

سعي كبار المشرفين على الصناعة لتوسيع قنوات « تدفق فائض ثروتهم بالبحث عن أسواق واستثمارات خارجية لتستوعب السلع ورأس المال الذي لا يستطيع المجتمع الذي يعيشون فيه أن يتاعها أو يستخدمه على التوالي¹. »

وحسب رأي **هوبسن** دائما فإن المقوم أو العماد الرئيسي في الإمبريالية هي الرأسمالية المالية، التي تنظم القوى الأخرى في كل متماسك.

ويقول في هذا الشأن : **« إن الرأسمالية المالية تتلاعب بالقوى الوطنية - الداخلية - التي تتمثل في السياسيين والجنود وأهل الإحسان والتجار، وإن الحماس للتوسع الذي يصدر عن هذه القوى حماس _ رغم قوته وحيويته _ غير منظم، بل هو أعمى، والمصلحة المالية بدورها هي التي تملك المزايا المطلوبة _ كالتمركز ودقة الحسابات _². »** لوضع الامبريالية موضع التنفيذ

ويرى **هوبسون** بأن السياسات العدوانية الامبريالية والحروب تؤدي إلى ميزانيات عسكرية هائلة، يرافقها دين عام وتذبذب في أهمية أو قيم التأمينات، والتي يستفيد منها رجل المال الماهر أكثر من غيره. حيث يقول هوبسون في هذا الشأن: **« ليس ثمة حرب أو ثورة أو اغتيال يقوم به فوضوي، أو أية هزة للمجتمع**

¹ - جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف. مرجع سابق. ص 174.
² - المرجع نفسه. ص 173.

**لا يستفيد منها هؤلاء _ رجال المال _ إنهم يستفيدون من
أية عملية إنفاق أو هزة مفاجئة للمجتمع** « لهذا فإن هذه
الشريحة عندما تواتيها الظروف فإنها لن تتورع عن بذل كل جهودها
للدفع الأمور نحو الحرب¹.

و في سنوات الستينات من القرن الماضي، راجت عدة
أبحاث **نيوماركسية لينينية** تحاول أن تفسر وتظهر كيف أن
الإمبريالية وبعد نهاية الحقبة الاستعمارية مازالت العامل المؤثر في
العلاقات الدولية. كما حاولت تفسير وضعية التخلف التي تتخبط فيها
"دول العالم الثالث".

Paul Baran، هذا التيار الفكري يمثله بالخصوص **بول باران**،
Pierre Sémier أمين، بيار جالي، Paul Sweezy بول سويزي
و**Arghiri Emmanuel وأغيري إيمانويل، Jalee**،
ومن منظور هذا التيار فإنه إذا أرادت الرأسمالية أن تبقى وتدوم يجب عليها أن
تعتمد على استغلال "محيط" تصدر له رؤوس أموالها الناتجة عن
قيمة الفائدة المرتفعة، وتسوق جزءا من إنتاجها، ولكي تضمن منابع
للتموين بالمواد الأولية².

و وضعية التبعية (**تبعية المحيط للمركز**) تُحفظ وتُقوّى
بكل الوسائل وبجميع الطرق، من شركات متعددة الجنسية،
منظمات دولية، مساعدات، تصدير رأس المال، الاستعمار
الذاتي "دور البديل للإمبريالية الذي تلعبه النخبة في دول
المحيط"، تقود كلها إلى نهب وسلب لدول العالم الثالث من
قبل الدول الرأسمالية، ونشهد بالتالي تقسيم العالم إلى دول
فقيرة ودول غنية في منطلق النظام الرأسمالي³.

¹ - المرجع نفسه. ص 175.

² - Philippe Braillard, Mohammad Reza Djalili. Op. Cit. p221.

³ - Ibidem.

المبحث الثالث: التغير في مضامين القوة كنتيجة للتغير في مفهوم الأمن:

سوف نتناول في هذا المبحث ثلاثة مطالب أيضا، حيث يتعلق المطلب الأول بإشكالية التغير في مفهوم الأمن و طبيعة التهديدات، و يتناول المطلب الثاني المداخل المختلفة لمنهج قياس قوة الدولة، أما المطلب الثالث فيتضمن أهمية عامل القوة الاقتصادية في تحقيق الأمن بمفهومه الشامل.

المطلب الأول: التغير في مفهوم الأمن وطبيعة التهديدات:

يتفق معظم الباحثين أن الأمن من المفاهيم المثيرة للجدل، إلا أنه هناك إجماع بينهم على أنه يعني عدم وجود تهديد للقيم الرئيسية (سواء كانت قيمة تتعلق بالفرد أو المجتمع)، لكن الخلاف الجوهرى يكمن في ما إذا كان التركيز يجب أن ينصب على أمن الأفراد أم الدول أم العالم ككل.

وقد سعى "باري بوزان" Barry Buzan من خلال كتابه **"(الشعوب والدول والخوف) People States and Fear"** لإيجاد رؤيا حول الأمن، تشمل جوانب سياسية واقتصادية ومجتمعية وبيئية وعسكرية.¹

يعرف بوزان الأمن بأنه: **« العمل على التحرر من التهديد »** وفي سياق النظام الدولي، فإن الأمن يعني: **« قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها**

¹ - جون بليس. مرجع سابق، ص 412.

المستقل، وتماسكها الوظيفي، ضد قوى التغيير التي¹. « تعتبرها معادية

**إن بقاء » Henry Kissinger ويقول هنري كيسنجر
الدولة هو مسؤوليتها الأولى والقصوى، ولا يمكن
«المساومة عليها، أو تعرضها للخطر².**

و كذلك يعرف بوزان الأمن القومي بأنه: « قدرة الدول
على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية³»

فيعتقد بوجود **Michaël Dillon** "أما "ميكائيل دايلون
مفهوم مزدوج للأمن ، فهو لا يعني فقط وسيلة للتحرر من
الخطر، بل يعني أيضا وسيلة لاحتوائه وجعله محدودا. وبما أن
الأمن أوجده الخوف، فإنه يقتضي القيام بإجراءات مضادة
.للتحكم، احتواء، إقصاء، وتحديد الخوف.

فالأمن مفهوم غامض يحوي في نفس الوقت الأمن و
(. **In security** اللأمن، وهذا ما يعبر عنه بـ [اللا] أمن⁴).

و حول تعريف بوزان للأمن فقد اعتبره الباحث الفرنسي
بأنه مجرد تبسيط **Dario Battistella** " داريو باتستيللا
والذي ينتمي **Arnold Wolfers**، لتعريف **أورنولد وولفرز**
إلى المدرسة الواقعية، حيث يعتبر بأن: «الأمن في أي معنى
موضوعي يقيس غياب التهديدات ضد القيم المركزية،
في معنى ذاتي غياب الخوف من أن تكون هذه القيم
محل هجوم⁵.»

إن تعريفي كل من وولفرز وبوزان للأمن يستدعيان طرح
: التساؤلات التالية

¹ - عبد النور بن عنتر، العهد المتوسطي للأمن الجزائري. الجزائر: المكتبة العصرية، 2005. ص 13.

² - تيموثي دن "الواقعية"، في: جون بيليس و ستيف سميث. مرجع سابق. ص 244.

³ - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق. ص 13.

⁴ - عبد النور بن عنتر. مرجع سابق. ص 14.

⁵ - Dario Battistella .Op.Cit. pp.461 462.

1. ما هو موضوع الأمن؟ بمعنى آخر: ما هي الوحدة المرجعية التي يتعين حماية قيمها المركزية؟ الدولة القومية؟ وحدة جماعية غير الدولة؟ الإنسانية؟ أم الفرد؟

2. ما هي التهديدات التي يجب أن تغيب؟ أو ما هي طبيعة التهديدات التي يتعين على الوحدة المرجعية أن تحمي نفسها منها بنجاح إذا أرادت أن تضمن أمنها؟: تهديدات عسكرية أو غير عسكرية؟ ويندرج تحت هذه الأخيرة (مخاطر اقتصادية، تلوث البيئة، فقدان الهوية... الخ).

3. هذه التهديدات هل هي موجودة موضوعيا أم ذاتيا؟ وفي الحالة الثانية بأي مسار سياسي وعن طريق أي خطاب يصبح تهديد ما رهان أمني؟

4. ما هي هذه القيم المركزية التي يجب حمايتها؟: البقاء الدولتي، الاستقلال الوطني؟ الوحدة الترابية؟ الرفاه الاقتصادي؟ الهوية الثقافية؟ الحريات السياسية؟... الخ.

وقد حاولت عدة دراسات الإجابة على هذه التساؤلات باختلاف اتجاهاتها ومرجعياتها، ومن بينها الدراسات التقليدية للأمن، التي تركز على الدولة كوحدة مرجعية وعلى التهديدات العسكرية فقط، وهذه الدراسات غلب عليها الطابع الإستراتيجي، تقابلها مقاربات نقدية تعتقد بوجود تهديدات أخرى غير عسكرية، وتعتمد في تحليلها على وحدات مرجعية أخرى إضافة للدولة.

إن المنظور الواقعي للأمن ينطلق من مسلمة الفوضوية وفرضية غياب الأمن في النظام الدولي، وأن الهدف الأول الذي تسعى إليه الدول هو ضمان البقاء.

وعلى هذا الأساس فإن المنظور الواقعي للأمن يركز على الدولة القومية (أمن حدودها، سيادتها، استقرارها...)، وذلك باعتبارها الفاعل المركزي إن لم يكن الوحيد في

السياسة الدولية، ضد أي تهديد "عسكري" خارجي، وأن القوة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق ذلك.

إن فرضية غياب الأمن كخاصية دائمة وعامة للنظام الدولي الذي يتسم بالفوضى بصورة مستمرة، وفي غياب قوة دولية عليا تضمن استقرار النظام وتفرض الأمن، تبقى كل دولة معرضة بالقوة لتهديد من قبل أية دولة أخرى، و لا يبقى لها من سبيل في هذه الحالة من اللأمن إلا أن تستعمل الأسلحة للدفاع نفسها.

إن هذا الشعور بالخطر الخارجي لا يمكن تجنبه بطريقة ما. حيث أن كل بلد معرض إلى التأويل الخاطئ للأعمال "الدفاعية" للدول الأخرى، وأن يلجأ تحت تأثير هذا الشعور الوهمي بالخطر إلى إجراءات دفاعية، والتي بدورها قد تفسرها الأطراف الأخرى (خطأ) على أنها عمليات هجومية، وهكذا يصبح الخطر نوعاً من النبوءة التي تحقق بفعل الاعتقاد بصحتها، فكل الدول ستسعى نتيجة لهذا الوضع إلى زيادة قوتها مقابل الدول الأخرى.

إن التنافس والحرب هما نتيجتان منطقيتان للنظام الدولي، لا بسبب طبيعة الدول ذاتها، وإنما بسبب الخاصية¹. الفوضوية لنظام الدول في مجمله.

إن هذا السعي المتواصل للقوة، وهذه الحلقة المفرغة " John Herz " للأمن والقوة هي ما يسميه " جون هرز " في خمسينات القرن "Security delemma" " معضلة الأمن العشرين، حيث يقول بشأنها: « إنها مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات، وبصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات، إلى ازدياد تعرض دول أخرى للخطر، حيث أن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها على

¹ - فرانسيس فوكوياما. مرجع سابق. ص 234.

أنها إجراءات دفاعية، ويفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطرا محتملا¹.

وقد انتقد بوزان المقاربة الواقعية للأمن، خاصة في تركيزها على الجوانب العسكرية فقط من حيث القوة والتهديد، وكذلك ربط الأمن حصرا بالقوة، لكنه يبقى واقعيا حين يتبنى مسلمة الفوضى في النظام الدولي، و حسب رأيه فإن سياق الفوضوية يفرض ثلاثة شروط أساسية على مفهوم الأمن هي:

1. الدول هي الوحدات المرجعية الأساسية لموضوع الأمن، وذلك لأنها هي إطار النظام، وأيضا المصدر الأعلى للسلطة الحاكمة، وهذا ما يفسر سيطرة السياسة المرتبطة « بالأمن القومي ».

2. الدولة هي الموضوع المرجعي الأساسي للأمن، إذ تقيم دينامية الأمن القومي سببية متبادلة الاعتماد بين الدول، وقد لا تسيطر قضايا الأمن الداخلي على أجندة الأمن القومي، لكن التهديدات الخارجية تشكل عنصرا أساسيا لمشكلة الأمن القومي.

3. الأمن لن يكون إلا نسبيا، أبدا مطلقا في ظل الفوضوية، لهذا السبب، فإذا حدث تغير في الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، استدعى هذا إعادة النظر في مجمل إطار إشكالية الأمن.²

إن بوزان عند تحليله للأمن القومي وذلك من خلال مفهوم التهديدات و الإنكشافات يقول أنه حين تكون للمرء فكرة حول طبيعة تهديدات و الإنكشافات الخاصة بالموضوع الذي تستهدفه، عندئذٍ يمكن أن يعطي معنى للأمن القومي كمشكلة سياسية. فالأمن يعكس عمل التهديدات و الإنكشافات معا. بمعنى أنه يمكن لسياسة الأمن القومي لدولة ما أن تتجه نحو الداخل من أجل أن تخفض من إنكشافات الدولة نفسها، وإما نحو الخارج لتخفض من التهديد الخارجي عن طريق

¹ - جون بيليس. مرجع سابق. ص 418.

² - عبد النور بن عنتر. مرجع سابق. ص 20.

التصدي لمصادره. وإن التهديد صعب التحديد بعكس الإنكشافات التي هي ملموسة ومحدودة وواضحة وذلك لسببين هما:

- استحالة قياس التهديد بسبب مسألة الذاتية والموضوعية.
- التهديدات التي تسيطر على الإدراك، قد لا يكون لها واقع جوهري، ثم إن تخوف القيادات قد لا يتقاسمه الشعب.¹

: الأبعاد الجديدة لمفهوم الأمن

كما سبق وذكرنا، فقد سيطرت مقاربة تقليدية، واقعية التصور على قضية الأمن، واختزل في المجال العسكري البحث، والنظر إليه في زاوية " **القوة القومية** " في المقام الأول من قبل كل صناع القرار والإستراتيجيين، " فقد اعتبر الأمن عندهم كمشتق للقوة².

إلا أنه بعد نهاية الحرب الباردة، بدأت تبرز نظرة شمولية وموسعة للأمن ويتم تبنيها في حقل الدراسات الأمنية والدولية. وقد تم توسيعا هذا المفهوم ليشمل إضافة إلى الجوانب العسكرية النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي نفس السياق يرى الباحث " **وليد عبد الحي** " بأن التحول التدريجي من معنى دفاعي لمفهوم الأمن القومي إلى مفهوم شمولي يستوعب كافة أبعاد الوجود السياسي، لا سيما الاقتصادي منها. هذا التحول جعل من مفهوم النمو الاقتصادي متغيرًا رئيسيًا في الحركة، إذ تشير مختلف الدراسات إلى أن التراكمات الناجمة عن فارق معدلات النمو الاقتصادي، هي التفسير الأنسب للحركة صعودا وهبوطا في سلم القوى الدولي، ونتيجة لأهمية دور هذا المتغير (الاقتصادي) في تحديد اتجاه وسرعة الحركة، اندفعت الدول إلى استثمار " **نهم** " للطبيعة لضمان مكان أفضل على سلم القوى³.

: أما " **بوزان** " فقد ميز بين أربعة أبعاد أساسية للأمن هي:

¹ - عبد النور بن عنتر. مرجع سابق. ص 17.

² - المرجع نفسه، ص 15.

³ - وليد عبد الحي. تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية. الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994. ص ص (117_ 118).

1. **الأمن العسكري:** ويخص المستويين المتفاعلين أو المتقابلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية وكذلك مدركات الدول لنوايا أو مقاصد بعضها تجاه بعض.
 2. **الأمن السياسي:** ويعنى الاستقرار التنظيمي للدول، نظم الحكومات والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.
 3. **الأمن الاقتصادي:** ويخص النفاذ أو الوصول إلى الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه والقوة الدولية.
 4. **الأمن الاجتماعي:** ويتعلق بقدرة الدول على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد، في إطار شروط مقبولة لتطورها، وكذا التهديدات و الإنكشافات التي تؤثر في أنماط هويات المجتمعات وثقافتها.¹
- و في سيرورة التحولات العالمية بعد نهاية الحرب الباردة، فإن أصحاب مدرسة "**المجتمع العالمي**" يجادلون بأنه في نهاية القرن العشرين تسارعت عملية العولمة (التي كانت تتطور منذ قرون عدة) إلى أن بلغت نقطة " أصبحت فيها الخطوط الواضحة للمجتمع العالمي " ظاهرة. فظهور نظام اقتصادي عالمي واتصالات عالمية وعناصر ثقافة عالمية، كل ذلك ساعد على نسج شبكة واسعة من العلاقات الاجتماعية التي تتخطى حدود الدول. ويقولون في الشأن ذاته: "**إن البشرية تواجه أخطارا جديدة ترتبط بالبيئة والفقر وأسلحة الدمار الشامل، وفي نفس الوقت فإن دولة الأمة**"².

و قد أدت " الشروخ في فن إدارة الدولة " المذكورة إلى نشوء حركة تبتعد عن الصراعات بين القوى العظمى باتجاه أشكال جديدة من انعدام الأمن، بسبب المنافسة ضمن الدول و عبر حدود الدول.

¹ - عبد النور بن عنتر. مرجع سابق. ص 16.
² - جون بيليس. مرجع سابق. ص ص. 239. 240.

و يرى منظرو المجتمع العالمي أن هذه الوضعية تعكس التحول التاريخي للمتجمع البشري الذي حدث في نهاية القرن العشرين، ومع أن الدول لا تزال تتعثر في سياستها، كما يقول المنظرون العالميون، فقد ازدادت ضرورة التفكير بأمن الأفراد¹. و الجماعات ضمن المجتمع العالمي الناشئ

و يعتقد أنصار هذه الاتجاه الفكري أننا بحاجة إلى رسم سياسة جديدة للمسؤولية العالمية، ترمي إلى التصدي على نطاق عالمي لقضايا عدم المساواة والفقر وإجهاد البيئة وأمن الأفراد والجماعات².

و قد ركزت التيارات المعيارية في ظل العولمة على شيئين أساسيين: أولهما و هو وجود قيم محورية تنظم العلاقة بين الفواعل، و ثانيهما هو أن تغير و تطور النظام مرتبط بهذه القيم. وفي هذه الحالة يصبح مستوى التحليل معنا هو الفرد وليس الدولة، و بالإعتماد على المنظومة القيمية لحقوق الإنسان التي هي بالضرورة "عالمية"، يصبح بالتالي مفهوم الأمن مرتبطا بعدم المساس بهذه الحقوق.

و على هذا الأساس و انطلاقا من المعطيات السابقة، أصبحت التهديدات و المخاطر ليست بالضرورة " مادية " أو " Ulrich " مباشرة "، و المخاطر كما عرفها " أولريك باك Beck " " La société des risques " " 1986 " هي تهديدات للبشر و لكل ما يخصهم³. كما يعتبر أنه في لعبة المنافسة بين الثروة المدركة و المخاطر غير المدركة فإن التفوق يكون لصالح المخاطر لأن المرئي لا يمكنه مواجهة غير المرئي⁴.

¹ - المرجع نفسه. ص 240.

² - جون بيليس. مرجع سابق. ص 441.

³ - Marie-Claude Smouts, « Risque global et politique mondiale », site internet : http://www.developpement.durable.sciences-po.fr/publications/cahier4_Smouts.pdf

⁴ - Bertrand Hériard Dubreuil, « Risques et inégalités sociales ». site internet : <http://www.ceras-projet.com/index.php?id=1013>

وعندما نتحدث عن التهديدات فإننا نتحدث عن: تهديد من؟
من طرف من؟ لأي أهداف؟ وبأي وسائل؟ وعندما نتحدث عن
التهديدات الأمنية فإننا نتحدث عن مستويين للتحليل:

طبيعة التهديدات: أغلبها ناتجة عن العجز الديمقراطي، و
غياب التنمية مع احتمال انتشار المخاطر.

مجال التهديد: و نقصد به فلسفة المخاطر و فلسفة النتائج
(أو عقلانية الفرص و اللاحسارة). فمثلا أحداث الحادي عشر من
سبتمبر شكلت تهديدا للولايات المتحدة الأمريكية، و كانت خطرا
على حلفائها خاصة الأوربيين، لكنها أعطت فرصة للجزائر
للخروج من عزلتها و تبني طرحها حول مخاطر الإرهاب و
تهديداته و ضرورات محاربهته.

المطلب الثاني: القوة و محدداتها في المنظومة الأمنية الجديدة

قبل التطرق للمضامين الجديدة للقوة في ظل التهديدات
الجديدة و التغيير في مفهوم الأمن، يجب أن نعود قليلا للتعريف
و المضامين التقليدية للقوة، خاصة أثناء فترة الحرب الباردة.

تعتبر مفردة " **القوة** " من المتغيرات الهامة جدا في
مجال العلاقات الدولية، و قد هيمن تناول هذا المتغير على جل
اهتمامات الباحثين السياسيين والإستراتيجيين، خاصة في فترات
الصراع والحرب، بل حتى في أوقات السلم فالواقعيون مثلا لا
يعتبر السلم إلا فترة استراحة بين حربين، وكذلك بسبب
"**المعضلة الأمنية**" التي سبق شرحها، و نلاحظ الاهتمام
بموضوع القوة في جانب تفاعلات الدولة مع بيئتها الخارجية أكثر
منه على المستوى الداخلي، وذلك لأن النظام الدولي يفتقر
إلى مؤسسات وآليات فض النزاعات، تمتلك بدورها وسائل
الإكراه لفرض إرادتها وسلطة القانون الدولي على الجميع.

ولعل أكثر الاتجاهات النظرية التي تناولت هذا المتغير
بالدراسة والتحليل وأعطته جانبا كبيرا من اهتمامها نجد
المدرسة الواقعية بجميع اتجاهاتها، ففي إطار النظام العالمي

ذي الطبيعة "الفوضوية" والتي يعتبرها الواقعيون كمسلمة ينطلقون منها في تفسيرهم وتحليلهم للظواهر الدولية، يكون لزاما على الدولة أن تعتمد على نفسها لحماية كيائها وضمأن و بناء عليه يصبح البحث عن القوة ، "Self help" أمنها وبقائها . و الصراع من أجلها هو لب التفاعلات الدولية

Hans " من هذا المنطلق يعرف "**هانس مورغانو** السياسات الدولية أوبالأحرى السياسة ككل بأنها **Morgenthau** "**صراع على القوة** " و بالتالي تصبح القوة غاية ووسيلة، وهو ¹.يفسرها بالسيطرة على عقول و أعمال الآخرين

ويقول أيضا أن " **السياسة الدولية والمحلية ليست إلا إحدى ثلاث : سياسة تسعى للحفاظ على القوة... و سياسة تسعى لزيادة القوة ... و سياسة تظاهر** ²"_بالقوة _عرض العضلات

فإنه يعرف القوة **Arnold Wolfers** أما **أرنولد وولفرز** بأنها: " **القدرة على دفع الآخرين نحو عمل ما تريد،** ³"_ومنعهم من عمل ما لا تريد

هذا التعريف لا يعطي توضيحا لمحددات القوة ووسائلها، فهو يتحدث عن أثرها ونتيجتها، وهذا جانب قيمى أكثر منه مادي

Raymond Aron "أما المفكر الفرنسي "**رايمون آرون** (**Peace and war among nations**) في كتابه (**السلام والحرب بين الأمم**) فإنه يقدم تعريفا تقليديا أيضا للقوة: « في (**among nations**) المعنى الأكثر عمومية، القوة هي القدرة على الفعل، الإنتاج، أو التحطيم [...] **أسمى قوة على الساحة الدولية قدرة وحدة سياسية على فرض إرادتها على وحدات أخرى. باختصار القوة السياسية ليست مطلقة** ⁴."بل هي تفاعل إنساني

¹ - جيمس دورتي، روبرت بالسغراف. مرجع سابق. ص 61.

² - المرجع نفسه. ص 71.

³ - المرجع نفسه. ص 61.

⁴- Jean Francois Daguza "Qu'est ce que la puissance aujourd'hui ", site inernet:

وفي موضع آخر يقول آرون « كمفهوم سياسي، القوة تمثل تفاعلا بين البشر ولكنها في نفس الوقت تمثلا احتمالا لدى فرد أو جماعة لإقامة علاقات أو تفاعلات تنسجم مع رغباتهم، مع أفراد آخرين أو جماعات أخرى . »

وقد وضع آرون مجموعة من العناصر التي تتشكل منها القوة وهي :

- الفضاء أو الحيز الذي تحتله الوحدة السياسية.
- الموارد و المواد المتاحة، و المعرفة التي تسمح بتحويلها.
- عدد الأفراد و فن تحويلهم إلى مقاتلين (كم ونوع).
- القدرة على المبادرة الجماعية.

وهو بذلك يحدد **معايير موضوعية** (الحيز _ الموارد _ العدد)، و **معايير ذاتية** (القدرة _ الإرادة)، و **هدف** (تحكم _ تأثير _ تحطيم)، فالقوة بمفهومها التقليدي إذن تحسب¹ بمقياس الإمكانيات التي تحوزها الدولة وبتراكمها

فيعتقد بأن بقاء الدول، **Spykman** "أما **سبيكمان** مرهون إما بقوتها أو لأن دولا أخرى تضمن حمايتها. ويضع سبيكمان للدولة التي تريد أن تضمن بقاءها بنفسها والتي تتمثل أساسا في أن تجعل الدولة هدفها الأول في سياستها الخارجية هو الحفاظ على قوتها أو زيادة هذه القوة، وبما أن القوة في معناها الأخير تعني القدرة على خوض غمار الحرب فإن الدول² تؤكد دائما على بناء مؤسساتها العسكرية

Robert Strauss "وبري **روبرت ستروز هوبيه** على أنه بالرغم من أن أسباب الصراع الدولي متعددة، **Hobie** إلا أنها تنبع بشكل كبير من "**دافع القوة**" لدى الإنسان، و الذي بدوره ينبع من دافع أكثر تجذرا وهو الرغبة في تأكيد الذات

http://www.frstrategie.org/test/barreCompetences/questionsDefense/jfd_a_sm2003-1.pdf

¹ Jean Francois Daguza. Op. Cit.

² - جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، مرجع سابق ص 66

وبالنسبة له فإن عناصر القوة هي نفسها التي يتناولها الواقعيون بصفة عامة، كالموقع الجغرافي، والموارد الطبيعية، والقدرة التكنولوجية والعلمية، وخصائص الطابع القومي والمؤسسات السياسية، إلى جانب المساحات والتركيب السكاني، وكل هذه العناصر تكون في خدمة القوة العسكرية¹.

ومن خلال تحليله للتاريخ، فإن "ماهان" يرى بأن السيطرة على البحر و الممرات البحرية ذات الأهمية الإستراتيجية هو عامل حاسم لمركز الدولة العظمى.

إن انحصار تعريف القوة تقليديا بمعنى ضيق في ميدان الإستراتيجية العسكرية، يعبر على أن تحظى دولة ما بما تريد إما بالتهديد باستخدام القوة أو باستخدامها فعلا.

و من الانتقادات التي وجهت للواقعيين في هذا الشأن، أنها تعتمد على رأي ذي بعد واحد إزاء مفهوم القوة و هناك استثناءان مهمان لهذا الاتجاه:

الأول: و هو أن الجناح الواقعي الأكثر ليبرالية طالما أشار إلى أهمية السعي إلى فهم أكثر ذكاء للقوة باعتبارها رمزا للمكانة و المهابة، بمعنى أن تكون الدولة قادرة على أن تحظى بما تريد، من دون التهديد باستخدام القوة، أو باستخدامها فعلا، بل من خلال النفوذ أو السلطة الدبلوماسية.

أدخل - "E.H.CARR" "الثاني": هو أن "إدوارد هاليت كار ما يشبه عملية التطعيم - أبعادا اقتصادية و إيديولوجية في صلب المعادلة التقليدية التي يطرحها الواقعيون².

أساس) و أحيانا تسمى المصادر الكلية للقوة لدولة ما حيث أننا ننظر إليها باعتبارها أساسا، (Power Base القوة يمكن على أساسه تحويل القوة الكامنة إلى قوة فعلية، و ثمة فكرة أخرى مختلفة عن الفكرة السابقة و لكنها تنتمي إليها، و

¹ - المرجع نفسه. ص 87.

² - جون بيليس. مرجع سابق. ص 440.

Base Value هي فكرة أو مفهوم "القيمة الأساسية أو القاعدية" كما يعرفها **هارول لاسويل و ابراهام كابلان**، و "Value" طبقاً لهذا المفهوم، فإن أساس القوة للفاعل أ هي كمية ذات قيمة معينة بالنسبة للفاعل ب الذي يقع تحت سيطرة الفاعل أ ، أي أن أ يتحكم في أي زيادة أو نقص في ثروة ب و رفاهيته و تمتعه بالاحترام. و من حيث أن ب يرغب في نسبة أكبر من القيمة التي يتحكم فيها أ ، كان لزاماً على ب أن يحاول إرضاء أ . وهكذا فإذا احتاجت دولة نامية إلى مساعدة اقتصادية لتحسين تكنولوجيتها، و إذا احتاج بلد جائع إلى قمح لدرأ خطر المجاعة، و إذا كانت الولايات المتحدة أو دولة كبرى أخرى تتحكم في بعض الإمدادات المتاحة، إذن فإن الولايات المتحدة أو هذه الدولة الكبرى سيكون لديها "أساس القوة" لممارسة نفوذها على الدول التي تحتاج لمعونتها¹.

وبعد نهاية الحرب الباردة لم تعد القوة ترتبط ارتباطاً كلياً بالعامل العسكري، وظهرت تحليلات للقوة معتمدة على عوامل خاصة (ومحددات أخرى تعطي الأولوية فيها للعوامل الاقتصادية بعد إعلان الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الأب بزوغ وكذلك العوامل "New World Order" النظام العالمي الجديد (التكنولوجية و الثقافية وغيرها).

و في ظل غياب العدو التقليدي للولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها أثناء الحرب الباردة "الإتحاد السوفيتي" بدأ السياسة الأمريكية و الإستراتيجيون ومراكز البحث في التساؤل عن العدو الجديد أو المحتمل، و ما حدود قوته؟ و ما طبيعة الصراع الذي سوف يدور معه؟ فظهرت أطروحات تتنبأ بأن الصراع القادم سوف يكون صراع حضارات، والعدو المحتمل هو الحضارة الإسلامية متحالفة مع الحضارة **Samuel** "الكونفشيوسية" **صامويل هينتينغتون** كما ظهرت أطروحات أخرى تتوقع أن يكون **Huntington**. العدو القادم للولايات المتحدة الأمريكية ذا طبيعة اقتصادية، و

¹ - كارل دويتش. تحليل العلاقات الدولية، (تر: شعبان محمد محمود شعبان). [د.م.ن]: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006. ص ص (41 - 42).

أن الحرب معه سوف لن تكون لا عسكرية، و لا باردة، وإنما هي حرب اقتصادية وميدانها التجارة الدولية والأسواق العالمية، فكان التركيز منصبا على العملاقين الآسيويين الصين أو اليابان، أو حتى الحليفين التقليديين فرنسا أو ألمانيا، و قد تجلى ذلك بصفة رسمية بعد فوز "**بيل كلينتون**" في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، و قد قام حينذاك بتعيين وزراء ومستشارين له جلهم خبراء اقتصاديين و ماليين، إلا أنه بعد أحداث 11 من سبتمبر شاهدنا عودة مرة أخرى إلى تغليب منطق **العسكرية** لكنها لم تكن قادرة على حسم الموقف، لأن "**Militarisme**" طبيعة التهديد جديدة وتتطلب وسائل جديدة ومضامين قوة جديدة.

فالتهديد الآن لم يأت من دولة واضحة المعالم و الحدود، بل من جماعة هلامية متغيرة التشكيل والتمركز، تستعمل وسائل بدائية أحيانا و تكنولوجيا متطورة أحيانا أخرى، بالإضافة إلى هذا، فإن التهديدات الجديدة التي أفرزها "**النظام العالمي الجديد**" و سيرورة العولمة، من إرهاب، جريمة منظمة، هجرة سرية، أمراض عابرة للحدود، "السيدا، جنون..." البقر، أنفلونزا الطيور، ظاهرة الاحتباس الحراري

إن هذه التهديدات الجديدة لا تجدي معها القوة العسكرية، بل يجب على الدولة إذا أرادت إن تحمي نفسها من هذه المخاطر أن تبني قوة ترتكز على مضامين جديدة وآليات جديدة لممارستها.

ومن بين الأطروحات الهامة أيضا التي حاولت أن تعطي مضامين جديدة للقوة، نجد محاولة "**جوزيف ناي**" الذي تحدث عن عدم صلاحية الصواريخ و الرؤوس النووية للاستعمال الوقت الحالي، وهذا يُرَسَّم عدم قدرة الدول المتقدمة بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية على فرض قيمها بالقوة.

فالقوى العظمى إذن يجب أن تبحث عن وسائل أخرى كي تتحرك و تؤثر. من هذا المنطلق استحدث "**ناي**" مصطلح "**Soft power**" " **القوة الناعمة**".

فالوسائل الجديدة للقوة موجودة إذن بعيد عن البعد البسيط للاقتصاد الكلاسيكي الذي يشبه "منطق التخزين"، بل توجد في قدرة التحكم في العناصر الثقافية و الإيديولوجية (الليبرالية الاقتصادية) و المؤسسات المرتبطة بها (ديمقراطية على النموذج الغربي)، بالإضافة إلى الإعلام والاتصال التي هي بمثابة الشعاع الموجه و الناقل للإيديولوجيا والثقافة المهيمنة¹. "منطق التدفق" (CNN) مثل

أسباب الابتعاد عن التأكيد على القوة Nye "وبرجع" **ناي**:
العسكرية إلى الأسباب التالية:

1. أن الأسلحة النووية مدمرة وفتاكة إلى درجة أنها صارت جامدة ومكلفة أكثر من اللازم، بحيث لا يمكن استخدامها نظريا، إلا في الحالات القصوى.

2. صعود التيار القومي الذي جعل من الصعب على الإمبراطوريات أن تحكم شعوبا استيقظت، ففي القرن التاسع عشر غزت حفنة من المغامرين معظم إفريقيا بحفنة من الجنود، وحكمت بريطانيا الهند بقوة استعمارية تعدادها لا يكاد يُحتسب أمام عدد السكان الأصليين، أما اليوم فإن الحكم الاستعماري ليس عرضة للشجب فقط، بل أنه باهظ الكلفة أيضا إلى حد لا يطاق.

3. التغيير الاجتماعي داخل القوى العظمى، حيث أن مجتمعات ما بعد الثورة الصناعية راحت تركز على الرفاه الاجتماعي و الاقتصادي وليس على المجد (مجتمعات اللذة).

4. بالنسبة إلى معظم القوى الكبرى اليوم، فإن استخدام القوة يعرض أهدافها الاقتصادية للخطر.²

يقول **ناي** حول مفهوم القوة الناعمة قد يحصل بلد ما على النتائج التي يريدها في السياسة العالمية لأن بلدانا أخرى تريد أن تتبعه، معجبة بقيمة، تحذو حذوه وتقتدي

¹ - Jean Francois Daguza. Op. Cit.

² - جوزيف ناي، مفارقة القوة الأمريكية، (تر: محمد توفيق البجيرمي) الرياض: مكتبة العبيكان، 2003. ص ص (33_34).

بمثاله، متطلعة إلى مستواه من الازدهار والانفتاح، وبهذا المعنى فإن وضع جدول الأعمال في السياسة العالمية واجتذاب الآخرين إليه، له أهمية تعادل تماما أهمية إجبارهم على التغيير باستخدام الأسلحة العسكرية أو الاقتصادية، أو التهديد باستخدامها، وهذا جانب من القوة أي جعل الآخرين¹. يريدون ما تريد أنت - أسميه "القوة الناعمة الطرية" -

هناك عوامل مرتبطة بالعولمة أضعفت ممارسة القوة من طرف القوى العظمى، هذه العوامل حسب جوزيف ناي هي: الاعتماد الاقتصادي المتبادل، المجالات عبر الوطنية، النزعة القومية في الدول الضعيفة (والتي تعرقل النمذجة الأمريكية)، وتحويل التكنولوجيا، كل هذا يتطلب التعاون الدولي _ بين **Keohane** الدول _ هذه العوامل المتعددة جعلت **كيوهان** يطوران مصطلح "**الاعتماد المتبادل المركب**" **Nye** ناي كما وضحا كيفية تجدد القوة المكتسبة لدولة ما حين تكون قادرة على التأثير والتفاوض مع الفواعل الجديدة التعاونية مثل المنظمات غير الحكومية، أو المنظمات الاقتصادية العالمية (صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية، الإتحاد الأوربي ...) أو الشركات متعددة الجنسية وغيرها، المنتجة² للضوابط والمعايير الدولية

فقد اعتبر بأن **Edward Letwak** "أما" **إدوارد ليتواك** الاقتصاد حل محل الجانب العسكري في الترتيب الهرمي لعناصر القوة، وقد شبه الوسائل الاقتصادية خاصة "المالية" بالأسلحة الهجومية.

القوة الجديدة إذن تكمن في التحكم في التدفقات، وشبكات التأثير (الإعلام والاتصال)، فتصبح القوة عندئذ البحث عن التحكم (بمعنى تسيير وإدارة) عدة مجالات، والتي تكون حسب الترتيب التالي:

1. تفوق اقتصادي.

¹ - المرجع نفسه. ص 38.

² - Jean Francois Daguz. Op. Cit

2. إدارة الأزمات.
3. التحكم في التدفقات المالية.
4. التحكم في الاتصالات.
5. التحكم في المعطيات.
6. التحكم في الوسائل.
7. التحكم في التأثيرات المتغيرة.
8. إنتاج المعايير الدولية.
9. التحكم في التنسيق (يعني التفاعل بين كل هذه العوامل).

و بالطبع فإن فاعلية تحويلها إلى أعمال لا يمكن الحكم عليها إلا من خلال وظيفة الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها،¹ ومن خلال الترتيب الهرمي لهذه الأهداف

سنة 1945 **Albert Hirschman** ولقد حاول **هيرشمان** البحث عن العلاقات بين التجارة الخارجية وقوة الدولة. فهو يقدم تحاليل لهشاشة الاقتصاديات الوطنية أمام استخدام السلاح الاقتصادي (حصص رقابة على المبادلات ، استثمار رؤوس أموال ...) من قبل دولة أو عدة دول، وكان هدف هذا المسعى هو تجاوز الإنفصامات الموجودة في التحاليل الاقتصادية التقليدية، والأمر هنا يتعلق بالتساؤل حول جدوى النظريات الإمبريالية التي ترى أن مصدر الصراعات قد يكون موجودا في التناقضات الداخلية للرأسمالية، بل يكفي **هيرشمان** بتحديد انتمائه إلى تيار عام يقبل الفكرة التي مفادها أن الأمم تنتهج سياسة قوة ونفوذ مهما تكن الأسباب الاقتصادية والسياسية والنفسية. فهو يحاول أن يوضح أولا أن المسائل التي تعلق "بالإستراتيجيات الاقتصادية" للدول لم تطرح دائما بالشكل المطلوب، وينتقد **ميكافيلي** الذي لم يفهم وجود روابط وثيقة تجمع بين الاقتصاد و السياسة، و الرهان يتمثل إذن في إثبات إمكانية توظيف التجارة الخارجية (مساعدة خارجية، تدفق رؤوس أموال، مفاوضات تجارية ...) كأداة ضغط سياسي. وكمؤلف حقيقي للعامل المسمى " **عامل جيني** " وضع **هيرشمان** مقياسا لتركيز التجارة، يسمح له هذا

العامل بقياس تبعية دولة ما للخارج، وانطلاقاً من ذلك قياس هشاشة هذه الدولة أو ضعفها. وعلى نفس المنوال يبرر سبب تفضيل الدول الكبرى _ في مجال التصدير _ للبلدان الأصغر¹. والأضعف

فقد عارض تنافسًا دوليًا " List " أما فريدريك ليست معممًا، يحصل في فضاء عالمي تتميز فيه الدول بمستويات غير متساوية في النمو، لأن الدول الأقوى سوف تستعمل نفوذها. قصد إحداث تغيير على التدفقات التجارية يكون لصالحها

في Thomas Schilling كذلك فإن توماس شيلينغ دراسته "سياسات القوة والنفوذ" أكد على ضرورة دراسة الجوانب المختلفة للسياسة الاقتصادية الدولية، لا سيما الربط بين الأهداف السياسية التي تسعى دولة ما لتحقيقها و بين أدوات و وسائل سياستها الاقتصادية الخارجية (حمائية، عقوبات اقتصادية ، رقابة على المنتجات الإستراتيجية ...) و حسب رأيه فإن هذه الممارسات مدعوة لأن تتطور

أما " دافيد بالدوين " و من خلال كتابه "المهارة Economic " " السياسة الاقتصادية فقد كان مهتما بالتقنيات الاقتصادية المتنوعة " Statecraft التي يمكن أن تستعمل كأداة من أدوات السياسة الخارجية، فن السياسة وفن تسير الدولة " أو " " Statecraft " مصطلح حتى الدبلوماسية الاقتصادية. فالأمر يتعلق بتطوير منظور جديد للمصلحة الوطنية يأخذ في الحسبان تراكم وتداخل مجموعة المصالح الوطنية².

المطلب الثالث: المداخل المختلفة لمنهج قياس قوة الدولة:

¹ - جاك فونتال. مرجع سابق. ص 31.
² - المرجع نفسه. ص ص (32-33).

تصنف الدول في النظام العالمي حسب " قوتها " إلى دول عظمى و دول كبرى ودول متوسطة (إقليمية) و دول ضعيفة ...

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو ما مدى موضوعية هذا التصنيف؟ و ما هي المعايير التي أعتمد عليها في قياس قوة الدولة؟ و ما هو العنصر الأكثر تأثيرا في حساب قوة الدولة؟ هل هو العسكري دائما كما اعتقد الواقعيون، أم أن هناك عناصر أخرى تدخلت لتغير موازين القوى بين العناصر نفسها؟

و بصفة عامة هناك إسهامات عديدة في مجال إجراء محاولات لقياس قوة الدولة أبرزها على مستوى الباحثين العرب هي محاولة **محمد السيد سليم**، أما على المستوى الدولي فهناك ثلاث محاولات أساسية هي: الأولى التي وردت في الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية، و الثانية **لجيفري هارت Ashley** و الثالثة هي محاولة **أشيلي تيليس Jeffrey Hart Tellis**.¹

من هذا المنطلق يمكن أن نتطرق إلى ثلاث اتجاهات مختلفة لقياس قوة الدولة.

1. منهج قياس قوة الدولة من منظور العوامل المادية :

هذا المنهج يعتمد على العوامل المادية التي يمكن حسابها كميا. و هو يركز بالتالي على قياس القدرة العسكرية **Modelski** والاقتصادية للدولة. ويعتبر **جورج مودلسكي George** من أبرز رواد هذا الاتجاه، و قد حدد عددا من المؤشرات هي: النفقات العسكرية، و حجم القوات المسلحة، و الدخل القومي و السكان، و يفترض أن الدولة لها قدرة السيطرة على ثرواتها.

¹ جمال زهران، منهج قياس قوة الدولة واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006. ص 35.

و تندرج ضمن هذا المنهج أيضا محاولة **محمد السيد سليم** حيث تضمنت الجوانب الموضوعية لقوة الدولة من خلال ثلاثة أبعاد هي: مؤشرات امتلاك الموارد الاقتصادية، ومؤشرات القدرة على استعمال الموارد، و مؤشرات القدرة العسكرية. و كذلك محاولة الباحثين العراقيين صبري مصطفى البياتي و مها ذياب حميد، حيث استخدمتا طريقة الاستبيان لدراسة توزيع عناصر القوة في الوطن العربي و قد شملت هذه الدراسة ¹. الجزائر التي صنفت بأنها بلد متوسط القوة

كما توجد محاولة "**جرمان**" لقياس قوة الدولة والتي حدد فيها عوامل رئيسية لها تأثير كبير في قوة الدولة و هي: الاقتصاد القومي ويشمل: الموارد الزراعية و المعدنية والصناعية، و الأرض والسكان، و القوة العسكرية ².

و على ضوء هذه الافتراضات و جهت عدة انتقادات لهذا : المنهج أهمها

- أن الدول لا تمتلك دائما القدرة على استخدام مواردها، فهناك فرق بين استخدام الموارد والسيطرة الفعلية عليها (حالة العراق والولايات المتحدة الأمريكية)، فالأول يمتلك البترول، لكن السيطرة الفعلية هي للثاني.
- إن هذا المنهج يتجاهل ظاهرة الأخلاق في العلاقات الدولية، و قدرة الدول على استثمار وتوظيف موارد حلفائها.

2. منهج الجمع بين العوامل المادية والمعنوية :

يجمع هذا المنهج بين مجموعتين من العوامل المادية والمعنوية، و يوجد اتجاهان في إطار هذا المنهج، حيث يهتم الاتجاه الأول بدمج العناصر المادية والمعنوية في معادلة واحدة. شاملة، في حين يهتم الاتجاه الثاني بفصلهما

¹ - خضر عزي، غالم جلطي. " قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد: اسقاط على التجربة الجزائرية " دراسات استراتيجيّة، عدد 1، 2006. ص 20.

² - جمال زهران. مرجع سابق. ص 36.

و من أهم محاولات هذا المنهج نجد محاولة " ويلكيلسون " و قد حدد ثلاث عوامل رئيسية " Wilkinson " و لقياس قوة الدولة وهي:

- الأساس الجيو ديمغرافي (الموقع والسكان والموارد).
- الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية.
- القدرة على العمل الجماعي اجتماعيا وأخلاقيا ومعنويا وسياسيا.

فقد حدد ثمانية عناصر " Wendzel " أما " وندزل " أساسية لقياس قوة الدولة هي: (الجغرافيا، السكان، الموارد الطبيعية، القوى الاقتصادية، القوة العسكرية، الوظائف الحكومية، خصائص المجتمع، و صانع القرار).

و لعل أهم محاولة ضمن هذا الاتجاه هي محاولة " كلاين " الذي طرح معادلة لقياس قوة الدولة تجمع بين العناصر المادية و العناصر المعنوية، و هذه المعادلة هي كالتالي:

قوة الدولة = حاصل ضرب مجموع الكتلة الحيوية من سكان وإقليم و قدرة اقتصادية × حاصل جمع الهدف الإستراتيجي و الإرادة على تحقيق الإستراتيجية أو الهدف القومي

:و قد حدد العناصر المادية في ثلاثة و هي:

Critical Mass	(C)	الكتلة الحيوية
Economic Capability	(E)	القدرة الاقتصادية
Military Capability	(M)	القدرة العسكرية

:كما حددا العناصر المعنوية في عنصرين هما:

Strategic Purpose	(S)	الهدف الإستراتيجي
-------------------	-----	-------------------

Will to Purpose National Strategy	(W)	الإرادة القومية
-----------------------------------	------	-----------------

¹: و تصبح المعادلة

$$SP = [C+E+M] \times [S+W]$$

منهج قياس قوة الدولة في حالة توظيفها

و يهتم هذا المنهج بقدره دولة ما على تعبئة وتوظيف عناصر قوتها في موقف أو حدث أو ظروف معينة، أو في إطار من العلاقات المتشابكة على مستوى ثنائي أو جماعي محدود(إقليمي)، أو على مستوى النسق العالمي ككل.

و بالتالي فهذا المنهج يجمع بين اكتساب عناصر القوة مع القدرة على استخدامها وتوظيفها في بيئة دولية و ظروف متغيرة، و يمكن تقسيم هذا المنهج إلى اتجاهين أو نوعين

1- المحاولات الجزئية: و تدرج تحتها محاولتان:

1. محاولة **كلاوس نور، و هارساني**: و ينطلق الباحثان من تعريف "روبرت دال" للقوة: " قدرة الدولة (أ) على أن تجعل الدولة (ب) تتصرف أو تفعل شيئاً بما يتفق و تريده الدولة (أ) و ليس لإرادة الدولة (ب) أو رغبتها "

2. محاولة **سيليفان**: تشير هذه المحاولة إلى وجود مستويين للقوة: مستوى ثنائي، ومستوى عالمي متعدد الأطراف، لكن سوليفان يفضل الأخذ بالمستوى الثاني، حيث أن القوة تدرك كخصيصة

¹ - جمال زهران. مرجع سابق، ص 38.

قومية تتضمن قدرات سلوكية معينة، وكركية
رئيسية في نظام معين.¹

2- المحاولات الجزئية: و تتضمن ثلاث محاولات هي:

1. محاولة **سجوستدت**: " ينطلق من أن أساس القوة المكون
في عدد من العناصر يفرض طرقاً مختلفة لممارستها، و
بالتالي فهو يقسم عناصر القوة إلى ثلاث مجموعات :
المجموعة الأولى: عناصر الثروة: و تشمل على ثلاثة أنواع
هي:

0 القدرة العامة: كل ما له علاقة بالقدرات العسكرية و
القدرات المدنية

0 القدرة الخاصة: مصادر الثروة خاصة الموارد النادرة
كالبتروك

0 القدرة الخلاقة: و تعني قدرة الأمة على إنتاج المعرفة و
التكنولوجيا الثانية

المجموعة الثانية: العناصر العلائقية: و هي العناصر التي تخص
تفاعل دولة ما مع بيئتها الخارجية، كالسيطرة أو المكانة في
النسق الدولي.

المجموعة الثالثة: عناصر المناورة: و تعني قدرة الفاعلين على
استغلال أساس القوة لديهم، مما يعبر عن القدرة على التعبئة
لأساس القوة على الاستخدام الفعلي.

2. محاولة " **كولمان**": و تهتم هذه المحاولة بحساب قدرة
الدولة على السيطرة على الأحداث، و تركز على قياس
العمل الجماعي، كما تقوم على أساس اختيار عقلائي
لنظرية القوة، حيث أن الرغبة في السيطرة على الموارد أو
فاعلين آخرين تنبع من الرغبة في تحقيق أهداف تزيد من
مصلحة ومنفعة الدول الفاعلة.

¹ - جمال زهران. مرجع سابق، ص 40.

لهذا فهذه المحاولة تقوم على أساس معادلة ذات مصفوفتين، **الأولى مصفوفة السيطرة**؛ وتقيس مدى سيطرة الفاعل على الأحداث، و **الثانية مصفوفة المصلحة أو المنفعة**؛ وتقيس مدى استفادة الفاعل من الحدث، ومن خلال جمع قيم المصفوفتين نحصل على قيمة الحدث.

أما مصادر قوة الدولة فيمكن الحصول عليها من خلال حاصل ضرب قيمة الحدث \times مدى تحكم هذا الحدث في مصالح الفاعل نفسه، و كذلك مكسب أو خسارة الدولة إزاء أي حدث.¹ ويشير إلى أن النتيجة سوف تكون بين (0.1 و 1)

3. محاولة **أشيلي تيليس** وآخرين: هذه محاولة حديثة يعتبر أصحابها أن قياس قوة الدولة يرتبط بالهدف الخاص لهذه الدولة، ويرون أن قوة الدولة هي حاصل الجمع بين (درجة **التجديد الاقتصادي و القدرات العسكرية و الهيمنة أو السيطرة كهدف خاص بالدولة**). وقد طرحوا معادلة بسيطة على الشكل التالي :

$$\text{قوة الدولة} = [\text{الموارد القومية} \times \text{الأداء القومي}] \times (\text{القدرة العسكرية})$$

و تتمثل الموارد القومية في: التكنولوجيا، المشروع الخاص، الموارد البشرية، الموارد المالية، الموارد الطبيعية. ويتمثل الأداء القومي في: المحددات الخارجية، قدرات البنية الفوقية، الموارد المحتملة أو المدركة. أما القدرات العسكرية². فإنها حصيلة جمع الموارد الإستراتيجية، والقدرات التمويلية

و قد تأثر أصحاب هذه المحاولة " **بالنظام العالمي الجديد** " و تفرد الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أوحدهم القوى الدولية، و بالتالي حاولوا الربط بين الموارد المتاحة

¹ - جمال زهران. مرجع سابق، ص 41

² - جمال زهران. مرجع سابق، ص 42.

والمحتملة، وارتباطها بالهدف الخاص للولايات المتحدة الأمريكية
و الذي يتمثل في الهيمنة أو السيطرة

انطلاقا مما سبق، نستنتج أن أغلب المحاولات لم تعد
تعتمد في تحديدها لعناصر القوة على العوامل العسكرية فقط،
فقد باتت هذه الأخيرة غير نافعة في مواجهة بعض التهديدات،
خاصة في ضل النظام العالمي الجديد، و في ظل السياسة
العالمية المعولمة والتي تميز بظهور فواعل جديدة، و تهديدات
جديدة و متعددة و عابرة للدول و القارات، بل أصبح المحللون
يركزون على عناصر جديدة للقوة، خاصة الاقتصادية منها أو
المرتبطة بطريقة أو بأخرى بالجانب الاقتصادي. ولعل من أهم
العناصر التي تحدد و تصنف و تقيس القوة هي التي تكون شاملة
للناحيتين المادية و المعنوية، و انطلاقا من هذا نذكر بالعناصر التي
حددها جوزيف ناي للقوة وهي أربع عناصر مادية و ثلاثة غير
مادية:

1. الموارد الأساسية: الإقليم و السكان.
2. القدرة الاقتصادية: الإنتاجية.
3. القدرة العسكرية: الفعل.
4. القدرة العلمية و التكنولوجية.
5. التماسك الوطني: استقرار، إجماع....
6. الإشعاع الثقافي: اللغة، التراث....
7. تأثير الدولة على المؤسسات الدولية.

و مهما يكن فإنه و بالنظر إلى أن الأمن أصبح يرتبط
بالإنسان " الفرد " أكثر من ارتباطه " بالدولة القومية "، و
بحكم أن الأمن الإنساني هذا مرتبط بحقوق الإنسان و التي هي
بالضرورة و الحتمية " عالمية "، و بما أن التهديدات التي تمس
بهذه الحقوق لا يمكن مواجهتها كلها بقوة السلاح كالفقر، و
الهجرة السرية، و الأمراض العابرة للحدود (**سيدا، جنون
البقر، أنفلونزا الطيور**) و ظاهرة الاحتباس الحراري، و
مشاكل البيئة، و الكوارث الطبيعية، كل هذه التهديدات و غيرها
تتطلب لمواجهتها قوة اقتصادية بالدرجة الأولى

و حينما يصبح الاقتصاد هو المعيار الأساسي للقوة، و إذا سلمنا بأن العلاقات الدولية هي صراع بالقوة و من أجل القوة، فسيصبح الاقتصاد إذن هو محور هذا الصراع لأن الموارد قليلة في العالم و محدودة، وطموحات الدول كبيرة.

و لعل هذا الصراع " الصامت " هو الذي زاد من اتساع الهوة بين الشمال والجنوب، فازدادت الدول الغنية غنى و ازدادت الدول الفقيرة فقرا.

إن التطور الهائل في صناعة الأسلحة، و تفوق التكنولوجيا العسكرية على التكنولوجيا المدنية في كثير من الأحيان، بالإضافة إلى التكديس المفرط للأسلحة النووية و الكيميائية و البيولوجية من طرف القوى الفاعلة في العلاقات الدولية، جعل إلى حد بعيد إمكانية الدخول في مواجهة عسكرية أمرا صعبا إن لم يكن مستحيلا في كثير من الحالات، لما تسببه من دمار شامل للطرفين.

لقد فقدت في عصرنا هذا القوة العسكرية و كذلك الدبلوماسية من أهميتها التقليدية. و هذا لا يعني أن السلام قد عم العالم أو أن التاريخ قد انتهى، فوجود الدول في حد ذاته علامة من علامات الاختلاف و عدم الثقة، فالدول ليست بالضرورة أعداء فيما بينها، بل هي خصوم. و بالتالي يقدم ما يسمى بـ " الجيو اقتصاد " على أنه الإستراتيجية التي تهدف للاستيلاء على الثروة و النفوذ بوسائل أخرى غير الحرب، فهو بديل عن الوظائف العسكرية و الدبلوماسية، فرأس المال يعوض القوة النارية، والبحث و التطوير يعوضان نوعية الأسلحة، و النفوذ داخل الأسواق يأخذ مكان الدبلوماسية، والحواجز الجمركية أيضا تدخل في عداد أسلحة الاستراتيجيات الاقتصادية في الصراعات الدولية¹.

لقد أصبح الهدف الأسمى للإستراتيجية العليا هو تدعيم القوة الاقتصادية للدولة، و ذلك عن طريق البحث و التطوير و الاستثمارات الكبرى قصد النفوذ في الأسواق. و من هذا المنطلق تصبح الحواجز الجمركية و العوائق الإدارية، و تمويل الصادرات، و التخابر أو الجوسسة الاقتصادية، كلها أسلحة فاعلة و حاسمة. هذا كله يدفع إلى فائض إنتاج مزمن (صناعة طيران، سيارات، حواسيب) تدفع بدورها إلى التنافس من خلال بسط الهيمنة.

و بعد تفكك الإتحاد السوفياتي و نهاية الحرب الباردة، رأى الأمريكيون في "اليابان" العدو رقم واحد لرخائهم، فاستعاد بذلك الجهاز الإداري للدولة سلطته بفضل اضطلاعها بحماية المصالح الاقتصادية الحيوية. فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فإن وكالة الاستخبارات المركزية و الوكالة الوطنية للأمن أمامهما عمل كبير تجاه هذه المسألة، و يتعلق الأمر بالرقابة على الاتفاقيات، و بإضعاف وضعية الشركات الوطنية و صناعات السلاح، لأن العدو اليوم لم يعد مسلحا " عسكريا " فحسب، بل إنه يخوض معركته مدججا بمنتجاته المالية و التجارية.

المبحث الأول: استراتيجيات التفاعل في الصراعات الدولية من منظور اقتصادي

إن الإستراتيجيات المستخدمة في الصراعات الاقتصادية عديدة و متنوعة، و المفاضلة بينها عند صانع القرار تكون حسب قوة الدولة المستهدفة و بدائلها

¹ - جاك فونتنال، مرجع سابق، ص 47.

المطروحة لمواجهة هذه الإستراتيجيات بأخرى مضادة، كما تستخدم أيضا حسب طبيعة الهدف الذي تحدده الدولة لنفسها من خلال دخولها مع طرف آخر في صراع اقتصادي. فالأهداف البسيطة التي تتطلب من الأطراف الأخرى تغيير موقف ما في سياستها الداخلية أو الخارجية، أو العدول عن قرار معين، قد تتطلب تطبيق إستراتيجية واحدة أو اثنتين، بل يمكن أن تحقق هذه الدولة أهدافها بمجرد التهديد باستخدام السلاح الاقتصادي، أو ربما بإعطاء امتيازات أو الوعد بإعطائها، بينما في الصراعات الصفيرية ذات الأهداف الإستراتيجية الكبرى، والتي تتمثل في إضعاف أو القضاء نهائيا على الطرف الآخر، فإنها تتطلب إستراتيجية شاملة، تطبق فيها جميع أنواع الأسلحة الاقتصادية والتخاير الاقتصادي.

على هذا الأساس قمت بتصنيف الإستراتيجيات المستخدمة في الصراعات الاقتصادية حسب أسلوب تنفيذها والغاية من استعمالها إلى ثلاث أصناف هي: (إستراتيجيات العقاب و الانتقام و الردع، إستراتيجيات الإغراء و التحفيز، إستراتيجيات الجاهزية و التحصين). و قد تضمن هذا المبحث ثلاثة مطالب تناولنا في كل مطلب صنفا من هذه الأصناف الثلاثة.

المطلب الأول : إستراتيجيات العقاب و الانتقام و الردع

العصا

تستخدم الدول السلاح الاقتصادي في العلاقات الدولية من خلال استخدام مبادلاتها التجارية والمالية مع دول أخرى من أجل الحصول على بعض التنازلات في مجال السياسة الداخلية أو الخارجية، وقد تستخدم دولة ما السلاح الاقتصادي في نزاعها مع دولة أخرى حول قضايا خلافية، أو من أجل منافسة على مركز مهيمن في المنظومة العالمية، كما يمكن أن تستخدم من طرف تكتل معين، أو تحت غطاء هيئة الأمم المتحدة و مجلس الأمن، ويشمل هذا الصنف من الإستراتيجيات

1. إستراتيجية العقوبات الدولية:

تعرف العقوبة الاقتصادية على أنها رد على فعل اعتبر غير مقبول في السياسة الخارجية أو الداخلية، يمكن لدولة معينة أن تظهر شجبتها له باتخاذ عقوبة اقتصادية معينة، و لا بد أن تُحدث العقوبة ضررا بالنسبة للدولة المستهدفة من ناحيتين

الناحية الأولى وتتمثل في فقدان امتياز كانت تمتع به، مثل تخفيض أو إلغاء إعتمادات كان يمكن أن تحصل عليها، وتقليص صادراتها للدولة المعاقبة، و تخفيض أو إلغاء مبيعات المنتجات " الإستراتيجية " للدولة المستهدفة. أما الناحية الثانية فتتمثل

في تردّي الوضع في الدولة المستهدفة باتخاذ إجراء يعزز الموازنة العسكرية، و تقديم¹ العون لأطراف تتبنى كفاحا مسلحا ضدها

"و في ما يتعلق بأهداف العقوبات الاقتصادية فإن الباحث " **جيمس ليندسي** يرى بأن أهداف الدول التي تميل إلى فرض العقوبات يمكن **James M.Lindsay** تصنيفها إلى خمسة أنواع من الأهداف وهي:

- 1.** إرغام و إجبار الدولة المستهدفة على تغيير سلوكياتها بما يتلاءم مع مصالح و أهداف الدولة المعاقبة.
- 2.** من أجل تغيير القيادة السياسية في الدولة المستهدفة سواء من خلال الإبعاد أو التحويل أو قلب نظام الحكم، و من الأمثلة على ذلك الحظر التجاري للولايات المتحدة ضد هايتي في عامي 1993 و 1994.
- 3.** العمل على إعاقة أو منع الدولة المستهدفة من تكرار السلوك الذي عوقبت من أجله.
- 4.** جعل العقوبة المفروضة كدلالة رمزية على المستوى الدولي. (أي اتخاذها كرسالة موجهة إلى بقية أطراف المجتمع الدولي لكي لا تُقَدِّم على مثل هذا السلوك الذي بسببه تم فرض العقوبات).
- 5.** جعل العقوبة المفروضة كدلالة رمزية على المستوى الداخلي. (أي أن الدولة المعاقبة تحاول زيادة و تنمية التأييد الداخلي لسياستها، و الحد من الانتقادات الدولية لسياستها الخارجية).²

العقوبات الاقتصادية من "**David Baldwin**" " و قد صنف "**دافيد بالدوين** حيث الوسائل المستخدمة إلى صنفين: (العقوبات التجارية، و العقوبات المالية)

أولاً: العقوبات التجارية: و تشمل على ما يلي:

- 1. الحصر:** و يعني منع التصدير نحو البلد المستهدف، و قد كان تعريفه التقليدي ينحصر في مفهوم المجال الحصري للحق البحري، حيث كان يقصد بكلمة " الحصر": وضع اليد على المراكب الخارجية للضغط على الدولة التي ترفع هذه المراكب علمها، و قد كان يُعترف بهذا الإجراء لمدة محدودة، و منذ نهاية القرن التاسع عشر أخذ التعريف يتوسع ليشمل معنيين: **الأول** يتعلق بالصادرات

¹ - ماري هيلين لابينيه. الصراع الاقتصادي في العلاقات الدولية ، (تر: حسين حيدر). بيروت: منشورات عويدات، 1996. ص ص (13-14).

² - زايد عبيد الله مصباح. مرجع سابق. ص ص (299 - 300).

المخصصة لبعض الدول أما **الثاني** و هو أوسع فيشمل الواردات أيضا. إلا أن تعليق الواردات في أغلب الممارسات و المعاملات يسمى " المقاطعة "¹.

2. المقاطعة: و هي تتلخص في رفض إقامة علاقات تجارية مع الدولة المستهدفة، و هكذا يصبح الحضر لا يمثل سوى نوعا من إجراءات المقاطعة، إلا أن تعريفها الذي يتوافق مع الجانب العملي يحصرها في منع الاستيراد من الدولة المستهدفة، بحيث تكون الإجراءات التي تشتمل عليها المقاطعة في العلاقات بين دولة و أخرى هي إجراءات تخص الواردات فقط.

3. الحصار: و يقصد به فرض عقوبات أوسع من الحضر لأنه يستهدف قطع جميع العلاقات الاقتصادية و المالية، و من النتائج أن الحصار هو استخدام القوة لفرض احترام حضر معين.² و طبقا للمفهوم التقليدي للحصار، كانت الدولة "المحاربة" مخولة بإعلان حصار على ساحل العدو، أو على جزء منه، و أن تستعمل السفن الحربية لتنفيذ ذاك الحصار. و طبقاً لذلك المفهوم لم توجد التزامات قانونية للامتنال لحصار ما.³ و يطبق اليوم تعبير الحصار على العمليات البحرية الجارية بطلب من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ففي مناسبات عديدة، فوض المجلس السفن الحربية باعتراض سفن الشحن المشتبه بانتهاكها العقوبات الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، وبعد احتلال العراق للكويت سنة 1990، فرض قرار مجلس الأمن رقم 661 حظراً على الواردات إلى العراق والكويت والصادرات منهما. وبعد فترة قصيرة من ذلك، خول القرار 665 الدول التي لها قوات بحرية في المنطقة التعاون مع حكومة الكويت لاعتراض السفن المشتبه بانتهاكها لهذه العقوبات. وكانت النتيجة، من أوجه عديدة، شبيهة جداً بالحصار البحري. فقد اعترضت سفن حربية من أساطيل متعددة أكثر من عشرة آلاف باخرة ما بين بداية الاحتلال و نهايته.⁴

أما " **الحضر الإستراتيجي** " فإنه يستند على قاعدة الأمن القومي، و يهدف إلى منع بيع منتجات قادرة على تقوية القدرة العسكرية لعدو محتمل بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مما يتسبب في نتيجة عكسية و تعود هذه المنتجات كأسلحة موجهة ضد الدول التي صدرتها، كالرادارات و الحواسيب العملاقة و غيرها.

: و لتحديد ما هو إستراتيجي و ما هو غير إستراتيجي هناك أربعة معايير أساسية

* حالة العلاقة بين الدولة المعاقبة والدول المستهدفة، لأنه كلما كانت درجة التوتر بين الدولتين عالية كلما اتسعت القائمة التي تضم المواد الإستراتيجية.

¹ - ماري هيلين لابينه. مرجع سابق. ص 21.

² - المرجع نفسه. ص 15.

³ - كريستوفر غرينوود. " الحصار كعمل حربي ". من الموقع: <http://www.crimesofwar.org/arabic/war13.htm>

⁴ - المرجع نفسه.

- * المواد التي لها استخدام عسكري مباشر.
- * المواد المدنية و التي يمكن تحويلها لاستخدامات عسكرية.
- * المجال النووي، لأن المواد التي تستخدم لأغراض سلمية يمكن أن يساعد امتلاكها في تسريع برنامج نووي عسكري.¹

4. التميز في التعرف الجمركية: و هو أن تفرض على المستوردات الآتية من الدولة المستهدفة ضرائب أعلى مما هو مفروض على المستوردات الآتية من باقي الدول.

5. سحب مبدأ الدولة الأكثر رعاية: و هو امتياز كانت تتمتع به الواردات القادمة من الدول المستهدفة بخصوص التسهيلات في إجراءات المعاملة مقارنة بالواردات من الدول الأخرى، فيتم سحب هذا الامتياز كإجراء عقابي.

6. التسجيل على اللائحة السوداء: و هذا الإجراء موجه لأطراف أخرى غير الدولة المستهدفة، خاصة الشركات متعددة الجنسية، من أجل منعها من التعامل مع الدولة المعاقبة.

7. نظام الحصص: و هذا النظام يطبق عندما تكون العقوبة مخففة نوعاً ما، أو أن الحضر الكلي أو المقاطعة الكلية سوف تضر بمصالح الدولة المعاقبة، فتلجأ بذلك إلى التقييد الكمي لبعض المستوردات أو المصادرات.

8. رفض الرخصة: و هذا بدوره يكون موجهاً بالدرجة الأولى إلى المتعاملين الاقتصاديين داخل الدولة المعاقبة، لمنعهم من الاستيراد أو التصدير لبعض المنتجات من وإلى الدولة المستهدفة.

ثانياً: العقوبات المالية: و تشمل مايلي:

1. تجميد الممتلكات: و ذلك بسحب الودائع المصرفية أو الممتلكات المالية الأخرى التي تخص الدولة المستهدفة.
2. الرقابة على الواردات من الرساميل: و ذلك بفرض القيود المتعلقة بالشخص الذي يستطيع تحويل تلك الرساميل و المبالغ المالية و حركتها، سواء في الخروج أو الدخول إلى الدولة المستهدفة.
3. وقف المساعدات المالية: فالدولة التي كانت تتلقى مساعدات مالية مقابل انتهاجها سياسية ما، فإنها في حالة تغيرها لهذه السياسة بما يتعارض مع مصالح مانح هذه المساعدة، فإنه يوقفها أو يخففها أو يعلقها حتى تعود هذه الدولة عن سياستها الجديدة، أو تنفيذ ما يطلبه منها مانح المساعدة .

4. مصادرة الممتلكات : و تخص جميع ممتلكات وودائع الدولة المستهدفة لدى بنوك و مؤسسات الدول أو الدولة المعاقبة.

5. فرض الضرائب تمييزية على ممتلكات الدولة المستهدفة.

6. رفض دفع أو تأخير دفع المساهمات في المنظمات الدولية.¹

كما يمكن أن تصنف العقوبات أيضا بحسب مواضيعها إلى: عقوبات تخص الموارد الأولية، وعقوبات تخص التقنيات، و عقوبات تخص الشروط التجارية، و هذه الأخيرة تتعلق بمبدأ الدولة الأكثر رعاية بشكل خاص.

فبالنسبة للمواد الأولية يجب أن نميز بين منتجات الطاقة و الفلزات المعدنية، و بين المنتجات الغذائية، و يلعب النفط الدور الرئيسي في مجال المواد الأولية، كما يلعب القمح الدور الرئيسي في مجال المواد و المنتجات الغذائية، لأنه الغذاء الأساسي و ربما الوحيد لأغلب سكان المعمورة.

أما من جهة التقنيات، فإن جدول أنماط المنتجات واسع جدا، و نذكر منها على سبيل المثال لوازم و آلات الحفر التي كانت ذات أهمية بالغة بالنسبة للإتحاد السوفياتي الذي كان يطمح لاستثمار موارده الضخمة خاصة في سيبيريا، و قد كان يفتقر إلى التقنية الملائمة، حيث فرضت الولايات المتحدة الأمريكية حصارا على تصدير هذه الآليات إليه، ثم حُفِفَ هذا الحصر عند أزمة البترول التي أحدثتها حرب 1973 بين العرب و إسرائيل، و حاجة الولايات المتحدة لمصادر جديدة للنفط، لكنه أعيد تشديده عند غزو الإتحاد السوفياتي لأفغانستان سنة 1978.² و يمكن أيضا أن تدخل في خانة التقنيات العليا، الأجهزة الإلكترونية و الحواسيب العملاقة.

إن إستراتيجية العقوبات الاقتصادية الدولية طبقت أساسا ضد دول خاضعة لنظام تمييز عنصري "حالة جنوب إفريقيا"، أو تلك التي اقترفت أعمالا حربية تهدد السلم الدولي، أو خارجة عن الشرعية الدولية، وكلما حظي السلاح الاقتصادي بدعم واسع من الدول و المنظمات الدولية، كلما كان شديدا وفعالا. و لعل العقوبات التي فرضت على جنوب إفريقيا في عهد الأبارتيد أحسن مثلا على تطبيق هذه الإستراتيجية، فقد كان أنصار العقوبات الاقتصادية يريدون أن يكون الحصار عاما، لكن ذلك لم يدم فترة طويلة، فقد ضعف مفعول هذه العقوبات بسبب التسرب و الخروقات في تطبيقه، و يعود سبب ذلك لكون جنوب إفريقيا دولة غنية بمواردها المنجمية، و بالتالي فقد كانت العقوبات تهدف إلى تقليص الفوائد التي تجنيها هذه الدولة من التجارة، و بسحب كتلة الاستثمارات فيها، و إضعاف إنتاجها عن طريق رفع التكاليف، و تخفيض معدل نموها. و بالإضافة إلى مواردها الكبيرة فإن التجارة السرية في هذه الحالة تصبح فعالة في التخلص من أعباء تلك العقوبات. لأن تطبيقها يتطلب حصارا محكما للحدود و مراقبتها بقوة عسكرية. وإن دولة مثل جنوب إفريقيا تعادل

¹ - ماري هيلين لابييه. مرجع سابق، ص ص (21-22).

² - المرجع نفسه. ص 23.

مساحتها كل من فرنسا وألمانيا وبلجيكا وإيطاليا مجتمعة، يصعب عزلها و مراقبة حدودها، لأن جيرانها (بوتسوانا، ليزوتو، ملاوي، موزنبيق، سوازيلاند، زامبيا و زيمبابوي) رغم مساندتهم للعقوبات علنا، إلا أنهم في حاجة إلى اقتصاد جنوب أفريقيا.

فلو أن هذه العقوبات كانت قصيرة المدى ربما تحملتها جنوب إفريقيا، لكن استمراريتها أدت إلى تكاليف باهظة، وبسبب نواقص السوق، خاصة فيما يتعلق بقطع الغيار و عوامل الإنتاج. و قد قبلت في النهاية جنوب إفريقيا الاعتراف بحقوق السود، و وصل المؤتمر الوطني الإفريقي إلى السلطة، و أصبح **نيلسون مانديلا** أول رئيس¹. أسود لجنوب إفريقيا

6. إستراتيجية المقاطعة:

كما سبق ذكره فإن الأسلحة الاقتصادية تعوض الأسلحة التقليدية في وظيفتها الدفاعية والهجومية، و كما أن الأسلحة التقليدية في غالب الأحيان تركز على إضعاف العدو حتى بلوغ الهدف النهائي، فإن الإستراتيجيات والأسلحة الاقتصادية تفعل ذلك أيضا، وضمن استيعاب كهذا يتجاوز الدفاع الوطني بشكل كبير مجرد الشأن فالهدف منها **Manichéenne*** العسكري. و إستراتيجية القطيعة هي الأكثر مانوية هو خلق مشاكل اقتصادية داخل الدولة الخصم أوالمستهدفة، قصد زيادة الصعوبات السياسية والاجتماعية التي تعيشها.

و إن القطيعة في التدفقات المالية و التجارية تهدف إلى زعزعة استقرار الدولة². التي تخضع بشكل أحادي لهذه الإستراتيجية

إن سلاح الحضر ضمن إستراتيجية القطيعة هو أداة انتقام أو ردع من شأنها أن تغير في سلوك العدو الحقيقي أو المحتمل. إنه من خلال منع تصدير الحبوب من إلى الإتحاد السوفياتي، كانت الولايات **Jimmy Carter** طرف حكومة **جيمي كارتر** المتحدة الأمريكية تأمل أن تسبب هذه القطيعة مشاكل اجتماعية معتبرة في هذه الدولة. و هناك العديد من الأسلحة التي يمكن استخدامها من خلال هذه الإستراتيجية لاسيما السلاح الغذائي و الطاقوي، و السلاح التكنولوجي أو النقدي و المالي، لكن التحكم في هذه الإستراتيجية صعب للغاية، لأن آثارها العكسية قد تكون أشد قسوة على مستعمل السلاح الاقتصادي منها على المستهدف، و ذلك من خلال تضرر مؤسساته و متعامليه الاقتصاديين.

لقد طبقت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الإستراتيجية ضد كوبا، حيث فرضت في 19 أكتوبر 1960 حضرا على كل الصادرات نحو هذه الدولة، ماعدا المواد

¹- جاك فونتال. مرجع سابق، ص ص (74-76).

²- نسبة إلى مذهب ماني الفارسي صاحب عقيدة الصراع بين النور والظلام.

²- جاك فونتال. مرجع سابق، ص 59.

الصيدلانية، ثم تبعها بتخفيض مواد السكر المخصصة لها (ثلاثي إنتاجها) إلى الصفر، مما أدى إلى أن تفقد كوبا زبونها وممولها الأساسي.¹ وقد دفع ذلك **كاسترو** إلى و **United Fruits** "تأميم الأملاك الزراعية، مما أضر بشركة " **يوناييتد فروت** الشركات الأمريكية النشطة في مجال السكر، ثم جاءت زيارة السوفييت لكوبا من أجل شراء السكر الكوبي بثمان مضاعف، مع تقديم مساعدة تقنية و مالية للمشاريع الصناعية، فاحتوى **كاسترو** بالمساعدة السوفياتية، معلنا تطبيق النظام الاشتراكي في كوبا سنة 1961، و مازالت هذه القطيعة مستمرة إلى اليوم بوسائل و طرق مختلفة، و رغم أنها تسببت في تدهور مستوى المعيشة في كوبا، إلا أنها لم تحقق النجاح المطلوب الذي كان الأمريكيون يراهنون عليه، و لعل أهم هدف سطره لإستراتيجيتهم هو إزاحة الرئيس **كاسترو** من الحكم و إسقاط نظامه و تنصيب نظام جديد بحكومة حليفة.

لقد ارتكبت الولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ إستراتيجيتها ضد كوبا عدة أخطاء نذكر منها:

- التقدير المبالغ فيه لقوة مقاومة كوبا أو هشاشتها.
 - الاعتقاد بأن العقوبات الاقتصادية القاسية و المستديمة قد يكون لها تأثير على سلوك قادة الدول المعاقبة.
 - التقييم المفرط للقيمة الإستراتيجية للسلع المستوردة و المصدرة.
 - الاستهانة بقدرات تدخل الدول الأخرى، و بإسهامهم في مجال العتاد التعويضي.
 - التقييم المفرط لفعالية الوسائل الدبلوماسية متعددة الأطراف، و للنية الحسنة للحلفاء المترددين.
 - عدم القدرة على استباق الآثار السياسية الوخيمة التي يتسبب فيها حظر ما (انتفاضة وطنية، قمع داخلي...)².
- إن إستراتيجية القطيعة خطيرة على مستعملها كما هي خطيرة على المستهدف منها لأن

القطيعة المتواصلة للتدفقات التجارية يمكن أن تؤدي إلى عدم التمكن النهائي من تصريفها (إنتاج محلي جديد، مواد تعويضية، منتجات جدد) وبالتالي يمكن للدولة المستهدفة أن تعوض ويمكن للدولة المعاقبة أن يتدهور قطاعها المعني، و أن يتضرر اقتصادها بشكل حاد و في الدول الديمقراطية يمكن أن تكون لقرارات كهذه آثار معتبرة على نتائج الانتخابات، كما يمكن لرد الفعل السيكولوجي أن يعزز قوة الخصم، أي أنه بدل أن تجعل هذه القطيعة الدولة المستهدفة تعيش اضطرابات، تخلف تضامنا شعبيا ووطنيا، و التفافا حول حكومتهم يقوي و يعزز من موقفها و يدعم مشروعيتها

¹ - المرجع نفسه.

² - جاك فونتال. مرجع سابق، ص 65.

: إستراتيجية الإفكار بفعل التحضير للحرب _3

تعتبر هذه الإستراتيجية قديمة، لأن أصحاب المذهب الربحوي كانوا يوصون الدول الغنية بالزيادة في النفقات العسكرية و التهديدات الموجهة ضد جيرانها الأفقر، حيث يدفع هذا السلوك تلك الدول الفقيرة إلى الدخول في سباق تسلح مفقر و منهك اقتصاديا، فتصبح بذلك فريسة سائغة لا تحتاج لتدخل أو هجوم عسكري. من هذا المنطلق،¹ يشكل الاقتصاد برمته أداة من أدوات الصراع والنفوذ و الهيمنة

إن الإقتصادات النامية لا تملك القدرة و الوسائل لتطوير دفاعاتها، لأن النفقات العسكرية تشكل عبئا ثقيلا بالنسبة لهذه الدول، فالسباق نحو التسلح يقلص من القدرات التنموية للدول، وكلما كانت الدولة فقيرة و فرض عليها السباق نحو التسلح، كلما كان التأثير كبيرا و سريعا، و ازدادت هذه الدولة فقرا. فأخصائيو الاقتصاد يقومون دائما بإدماج " أثر قابلية الإنهاك " الذي يدل على العبء الذي تمثله الجهود العسكرية بالنسبة للتنمية الاقتصادية ضمن نماذج السباق نحو التسلح.

و انطلاقا من هذه النتائج، تسعى دولة ما إلى تحقيق تفوق بوسائل ملتوية، ليس من أجل بلوغ تفوق عسكري في المدى القصير، و لكن لإضعاف العدو بإنهاكه اقتصاديا حتى يصبح مزعزعا اجتماعيا. حيث تهدف الدول المستهدفة إلى عملية تقنين فوري للاستهلاك (زيادة في الضرائب، تضخم، تخفيض في النفقات الاجتماعية ...) و انتشار البطالة التي يتسبب فيها الطابع غير المنتج للنشاطات العسكرية.

إن الاقتصاد سلاح قاتل، لا يمكن أن نبقية في جميع الأحوال دون أن يؤدي بنا إلى استعمال حقيقي للأسلحة العسكرية، فالدولة الفقيرة تعي جيدا أن بقاءها مهدد، و إنه من الضروري بالنسبة لها أن لا تواصل هذا السباق نحو التسلح، و في هذه الحالة لا يبقى أمامها إلا أحد خيارين: (الدخول في مفاوضات - وهذه لم تكن يوما في صالح من يطلبها - أو المواجهة العسكرية)²

و تعتبر هذه الإستراتيجية بالذات من أهم عوامل تفكك و انهيار الإتحاد السوفياتي، إضافة إلى عوامل أخرى طبعها. فقد عانى الإتحاد السوفياتي من هذه الإستراتيجية التي طبقتها الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن **ستالين** كان يعتبر أن السباق نحو التسلح سوف يحطم الرأسمالية و الاقتصاد الأمريكي بالذات، و قد استند ستالين في استدلاله على ذلك إلى أن هذا السباق نحو التسلح الذي فرضه المركب الصناعي العسكري، سيؤدي إلى تخفيض الاستهلاك، و سيلحق الضرر بالهياكل الإنتاجية، و سوف يثير سخطا كبيرا لدى المستهلكين، و بالتالي لدى الناخبين³.

¹ - Jacques Fontanel, Guerres et conflits économique. Alger : Office des Publications Universitaires. 2005. P 29.

² - - Jacques Fontanel, Op. Cit. p 30.

³ - جاك فونتال. مرجع سابق، ص 57.

و من خلال الإستراتيجية المضادة، أنفق الإتحاد السوفياتي ربع إجمالي إنتاجه المحلي على أغراض عسكرية، مقحما نفسه في عملية "قابلية الإنهاك الاقتصادي". و في الجانب الآخر فإن نفقات الولايات المتحدة الأمريكية لم تتجاوز 10 % من إجمالي ناتجها المحلي، لكن رغم ذلك فإن الولايات المتحدة لم تخرج معافاة جراء هذه السياسة مع فقدانها الريادة في العديد من التكنولوجيات أو الأسواق المدنية، و بروز قوى اقتصادية كاليابان و ألمانيا، لدرجة أن فكرة انهيار القوة الأمريكية باتت محل اهتمام دراسات كثيرة.

4 : إستراتيجية الرقابة على المبادلات التجارية _

من بين الأهداف العديدة للرقابة على المبادلات التجارية، هو عدم تسليم العدو سلاحا قد ينقلب ضد المصدر نفسه، وأساس هذه الإستراتيجية هو وجوب عدم بيع مواد تساهم في نمو الدولة المستقبلية بنفس القيمة لدى الدولة المصدرة، و بالتالي فإن التبادل المجحف مطلوب ومرغوب فيه، خصوصا في المجال التكنولوجي، مع العلم أن آثار ذلك لا تظهر إلا على المدى البعيد نسبيا.

فلقد كان هناك خلاف أثناء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوربيين، حول المواد التي تمسها الرقابة في مبادلاتهم مع الإتحاد السوفياتي، ففي المجال التكنولوجي، كان الأوربيون يركزون على التكنولوجيات العسكرية فقط، بينما الولايات المتحدة الأمريكية كانت تركز على كل التكنولوجيات المتقدمة، لأنها سوف تقوي الإتحاد السوفياتي حسب رأي مسؤوليها، و بالتالي تحسين قدراتهم في إنتاج أسلحة مصممة لمحاربة الرأسمالية ودون الذهاب إلى حد القطيعة، فالأمر هنا يتعلق بانتهاج إستراتيجية تهدف إلى تقليص قوة دولة ما عن طريق الرقابة على مبادلاتها التجارية.¹

5 : إستراتيجية العنف الاقتصادي _

يعرف السلاح الاقتصادي على أنه أداة للعنف السياسي، و يتعلق الأمر بالاستيلاء على السلطة أو القوة الاقتصادية، عندما تكون هذه القوة الاقتصادية معادية لنا، و القيام بصفة تدريجية بمحاولة إضعاف الطبقات الاجتماعية المهيمنة، و لهذا السبب لابد من ممارسة رقابة على القوى السياسية في أجهزة الدولة و النقابات و الشركات، فيصبح حينها الاقتصاد أداة للسلطة و النفوذ، خاصة من وجهة النظر الإستراتيجية، عن طريق منح المساعدة للمعارضين لحكومة العدو المفترض. وفي هذه الحالة، فإن المقصود هو زعزعة داخلية تشمل القوى السياسية والاقتصادية الداخلية في الدول المستهدفة.

¹ - جاك فونتنال. مرجع سابق، ص 51.

إلا أن هذه الإستراتيجية قد تواجه ما يحد من فاعليتها، خاصة ما يتعلق " بالنزعة الوطنية " أو " نزعة الانتماء إلى قومية معينة " أو " الدين

و لعل خير مثال على التطبيق الميداني لهذه الإستراتيجية هو استخدامها ضد من (1977_1979) " **Antasio Samoza** " الرئيس النيكاراغوي " **انتازيو صموزا** طرف الولايات المتحدة الأمريكية، حيث عجلت هذه الإستراتيجية بسقوطه، خاصة مع وصول " **جيمي كارتر** " إلى السلطة حيث جعل منح القروض العسكرية مشروطا باحترام " حقوق الإنسان " و بتنظيم انتخابات حرة، فازدادت الحالة الاقتصادية تدهورا حتى اندلعت الحرب الأهلية، و استولى السانديون والماركسيون على الحكم، و بتسامح معتدل من الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تأمل في إحياء حماسة المعتدلين¹.

إستراتيجية الهيمنة و القوة الاقتصادية-6

هذه الإستراتيجية تبناها الربحويون، فبالنسبة لهم الاقتصاد هو أداة هيمنة، و أنه ليس الفعل، بل مجرد التلويح أو التهديد بالقيام بفعل ما يكفي، حيث تستطيع الدولة المهيمنة أن تعلن عن نيتها في انتهاج سياسة عقابية ضد دولة أخرى، مرفقة ذلك بشروط محددة. عندئذ فإن الدولة المستهدفة خوفا من العقاب تضطر إلى القبول بتلك الشروط و تطبيقها، و حينها يصبح تطبيق تلك العقوبات لا طائل منه.

إن الاقتصاديات الوطنية للقوى العظمى تمارس تأثيرا كبيرا على اقتصاديات الدول الأقل تقدما وقوة، لهذا فإن هذا التأثير لا يبقى محصورا في الجوانب الاقتصادية فقط، بل يتعداه إلى الأمور السياسية والعسكرية.

إن هذه الإستراتيجية تسمح لدولة ما، أو مجموعة دول بالهيمنة على دولة أو دول أخرى من خلال النفوذ الذي يمنحه احتكار التزويد بالسلع و الخدمات الحيوية بالنسبة لبقاء تلك الدول المهيمنة عليها.

فلقد هددت الولايات المتحدة الأمريكية في كثير من الأحيان باستخدام السلاح الغذائي ضد الدول النامية، فهي تمتلك القدرة على خلق تبعية حين تستعمل قوتها في استغلال ضعف الدول المهيمن عليها لتحسين شروط التبادل بما يخدم مصالحها، و ترقية وضعها الإستراتيجي الشامل².

و لكن إذا كان النظام الدولي الجديد أحادي القطب من منظور القوة العسكرية، فإنه من الناحية الاقتصادية متعدد الأقطاب، و إن التنافس بين هذه الأقطاب يوحى بوجود منظومة اقتصادية قادرة و لو بصفة مؤقتة على مساندة الدولة المهيمن عليها.

¹ جاك فونتanel. مرجع سابق، ص 72.

²- Jacque Fontanel, Op. Cit. p 44.

وعلى العموم فإن الدولة المهيمنة بفعل هذه الإستراتيجية، تضمن أمنها و تحقق تمويناتها من الموارد الأولية بأسعار زهيدة، مبقية على العجز المسجل في المواد الإستراتيجية التي تمتلكها، من أجل ضمان استقرار أسواقها التصديرية، و تعزيز الروابط الشعبية. و تعتبر الشركات متعددة الجنسية من أهم أذرع الدول المهيمنة. في بسط نفوذها وفرض سيطرتها.

و لكي تكون هذه الإستراتيجية فعالة و ناجحة يتعين على الدولة المهيمنة امتلاك احتكار حيوي، أو على الأقل مهم بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية، يهدد خاصة الأمن الغذائي للسكان، وتدفقات رؤوس الأموال اللازمة للنمو الاقتصادي، أو الموارد الأولية الإستراتيجية، و من أجل امتلاك هذه العناصر يحدث الصراع بين الأقطاب الاقتصادية الدولية على الموارد، من أجل السيطرة عليها و ضمان تدفقها، و في نفس الوقت منع الآخرين من الوصول إليها (حالة المنافسة الأمريكية الصينية على النفط في إفريقيا)

:" المطلب الثاني : إستراتيجيات الإغراء و التحفيز " الجزرة

إن الإستراتيجيات الإغرائية و التحفيزية أو ما يعرف ب "الجزرة " فهي مثلها مثل الإستراتيجيات العقابية، إنها تربط إجراءا اقتصاديا بهدف سياسي، و الفرق بينهما هو أن هذه الإستراتيجيات التحفيزية ليست عقوبة، و إنما منح أو استمرار أفضلية¹. تجارية أو مالية للدولة المستهدفة

فالأفضلية التي تمنح لدولة ما يمكن أن تحثها على العودة عن اتجاه سياسي، و تغير مواقفها تجاه بيئتها الداخلية و الخارجية و لو بصورة تدريجية، شرط أن تظهر الاتجاه الذي يعتبره مستخدم هذه الإستراتيجية إيجابيا. و كما في العقوبات الاقتصادية التي يمكن التهديد بفرضها فقط أن يؤثر في الدولة المستهدفة، و يجعلها تغير من سياستها، فإن الحوافز و الأفضليات يمكن أن تبقى افتراضية، و ذلك من خلال الوعد بتقديمها فقط.² و يرى بعض المحللين أن العقوبات و الأفضليات "العصا والجزرة" هما وجهان لعملة واحدة، لأن سحب الأفضلية أو التهديد بسحبها هو في حد ذاته عقوبة.

و في تصنيفه للوسائل المتوفرة لدى الدول المُقَدِّمة للأفضلية و المساعدة فإن يقوم بالتمييز ذاته كما في العقوبات **David Baldwin** " دافيد بالدوين الاقتصادية، و يميز بين الأفضليات التجارية و المالية، و التي يمكن أن تتجسد في شكل قرار أو مجرد وعد بالمنح³.

:" الأفضليات و المساعدات التجارية _ 1

¹ - ماري هيلين لابينيه. مرجع سابق، ص 35.

² - ماري هيلين لابينيه. مرجع سابق، ص 35.

³ - المرجع نفسه. ص 36.

و تشمل هذه الإستراتيجية على مجموعة من البدائل و الخيارات التي يمكن استخدامها حسب أهمية الوسيلة التجارية، و حسب طبيعة الدولة المستهدفة، و إمكانياتها الاقتصادية، و البدائل المتاحة أمامها، و كذلك حسب درجة أهمية الهدف المراد تحقيقه، و نذكر من بينها:

1- التمييز في التعريف الجمركية:

حيث يتم تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على السلع الواردة من الدولة المستهدفة، مع إبقائها على الدول الأخرى، و الدولة التي تحصل على نفس هذا الامتياز والتفضيل لابد أن تدفع مقابل ذلك تنازلات في مواقف تخص سياستها الداخلية أو الخارجية، أو تدعيم مواقف وأراء الدولة المانحة لدى المنظمات الدولية و الإقليمية.

2- منح مبدأ الدولة الأولى بالرعاية :

حيث أن هذا المبدأ يتطابق مع وعد جعل المستوردات من الدولة المستهدفة تستفيد من التعريف الجمركية الأضعف المطبقة على الدولة التي تحظى بامتياز "الدولة الأولى بالرعاية" و قد لا يُعطى هذا التفضيل إلا مدة زمنية محدودة، ثم إذا رغب الطرفان في التجديد تُعاد المفاوضات حول ذلك، و ربما بشروط و تنازلات جديدة.

3- الشراء المباشر للمنتجات أو الخدمات من الدولة المستهدفة:

و هذه الأفضلية تمنح عادة لدولة فرض عليها حصر أو مقاطعة من دولة معاقبة، فتدخل دولة حليفة للدولة المستهدفة من أجل كسر هذه العقوبة، و تحصل بالمقابل على امتيازات توضعها في مواجهة الدولة المعاقبة، التي هي بالضرورة منافسة، و قد حدث هذا في أزمة السكر الكوبية الذي قاطعته الولايات المتحدة الأمريكية، مما دفع الإتحاد السوفياتي لشرائه من كوبا ليضمن هذه الدولة حليفا إستراتيجيا في عمق المجال الحيوي للولايات المتحدة الأمريكية.

4- منح حقوق للدولة المستهدفة باستيراد أو تصدير بعض المنتجات¹:

لأن بعض المنتجات تكون لها خصوصية اقتصادية أو إستراتيجية بالنسبة للدولة المانحة أو الدولة المستهدفة، و ربما تكون هذه المنتجات غير مرخص بها للدول الأخرى، أو أنها تخضع لشروط و ضوابط خاصة، فالأفضلية التي يمنحها الإتحاد الأوربي لاستيراد بعض المنتجات الزراعية من تونس أو المغرب، لا تتمتع الجزائر بها حتى قبل

¹ - ماري هيلين لابييه. مرجع سابق، ص 36.

إمضاء هذين البلدين لاتفاق الشركة معه، رغم جودة المنتج الجزائري العالية " خاصة " التمور".

:الأفضليات و المساعدات المالية: و تتضمن ما يلي 2_

1- منح مساعدات مالية:

قد يكون ذلك توسيعا أو متابعة لمساعدة اقتصادية مقررة سالفًا، و قد تكون هذه المساعدة في شكل هبات " دون سداد " لدفعة واحدة أو عدة دفعات، أو تكون سنوية (مثل المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل، فهي سنوية و بملايير الدولارات، و لا تقارن بما تقدمه من مساعدات سنوية لمصر والأردن). نظير توقيعهما لاتفاق السلام مع إسرائيل).

كما يمكن أن تكون هذه المساعدات المالية في شكل قروض ميسرة، و غالبا ما تشتري بها الدولة المستهدفة سلعا و مواد من الدولة المانحة نفسها، و تقدم هذه القروض من خلال قنوات ثنائية أو متعددة الأطراف (باشتراك مؤسسات مالية دولية (مثل البنك الدولي و صندوق النقد الدولي)

2- كفالات الاستثمار:

و يقصد بها التأمين الذي تقدمه حكومة دولة كافلة ضد أي مخاطر محتملة قد تواجه الاستثمارات الأجنبية في الدولة المستهدفة.

3- تشجيع صادرات و واردات الرأسمال الخاص:

و ذلك من خلال إعطاء تطمينات أمنية خاصة، و إصدار تقارير على الحالة الجيدة أو الطبيعة على الأقل لاقتصاد و أمن الدولة المستهدفة.

4- فرض رسوم مخففة على الاستثمارات المالية للدولة المستهدفة:¹

و ذلك من أجل تشجيع المؤسسات المالية العمومية و الخاصة للدولة المانحة على الاستثمار في الدولة المستهدفة. و كذلك فتح الطريق أمام مؤسسات و بنوك الدولة المستهدفة للعمل في الدولة المانحة.

:المطلب الثالث: إستراتيجيات الجاهزية و التحصين

و يقصد بهذه الإستراتيجيات كل ما تقوم به الدول من إجراءات تكون بمثابة تحصينات دفاعية ضد أي " هجوم " اقتصادي. بمعنى بناء قوة اقتصادية، و تنوع الصادرات، و تعدد مصادر التمويل والاستيراد. كل هذا سوف يجعل من أي عقوبات أو

¹ - ماري هيلين لابييه. مرجع سابق، ص 37.

ضغوطات اقتصادية تستهدف المساس بأمنها أو زعزعة استقرارها يكون مصيرها الفشل، و كذلك عن طريق تقنين وضبط الصادرات و التحكم في وجهات و كميات ما هو إستراتيجي منها، لأنها قد تستخدم ضد الدولة المصدرة، و من أهم الإستراتيجيات التي يتضمنها هذا الصنف نجد:

1- إستراتيجية الاستقلال "الإقتصادي - الاستراتيجي"-Stratégico-économique

إن الرادار الذي يستخدم في أغراض سلمية كسلامة رحلات الطيران مثلا، يمكن أن تكون له وظائف و استخدامات عسكرية، و الطائرة بدون طيار التي تستخدم لغرض الأرصاد الجوية أو التصوير الطوبوغرافي يمكن أن تتحول إلى طائرة جوسسة أو حاملة لأسلحة موجهة. لهذا السبب تعد دراسة تحويلات السلاح حساسة و معقدة، فالإفادات عن تحويلات المواد الثنائية الاستعمال (مدني عسكري) ليست دائما صحيحة، فهي تخضع لاعتبارات (سياسو - إستراتيجية) التي هي الأساس لخصوصية و سرية الدفاع الوطني.

إلا أن التحويلات الدولية للسلاح تظل دائما محاطة بحماية أكبر من الحماية التي تخص بها المنتجات المدنية. فتصدير السلاح هو أداة للنفوذ السياسي، و هو في نفس الوقت وسيلة من وسائل الإستراتيجية العسكرية. إلا أنه أيضا يعتبر عاملا من عوامل تخفيض التكاليف من خلال إلزامية جعل الصناعة الدفاعية " أمرا اقتصاديا عاديا .

لقد ازدادت المنافسة على بيع السلاح بعد تفكك الإتحاد السوفيتي و ما تبعه من تخفيض عالمي للميزانية العسكرية (حوالي 30 % خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي)، و قد أصبحت الرقابة أقل صرامة، حتى و إن ظل هذا السوق منظما، فإنه لا يستهان به رغم " **Politico - Commerciale** " يمثل نشاطا (سياسو _ تجاري) ¹. صعوبات قياس كل مداخله ومخارجه

لم تعد الدولة مهتمة بمنطق الترسانة القائمة على المصالح (العسكري _ إستراتيجية) في مقابل أن تمنح ثقلا للاعتبارات الاقتصادية الجديدة، إنها تحاول الحفاظ على قدرة البحث و التطوير العسكري، و تطوير التعاون الدولي (من أجل تقليص المجهود المالي المعتبر الذي يتطلبه الإنتاج الإستكفائي)، وكذلك توسيع ². تطبيق تحويلات التسليح في إطار منطق اقتصادي

¹ - Jaques Fantanel, Op. Cit. P 471.

ibid. p. 48.2 - ²

Bill Clinton لقد أولت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس **بيل كلينتون** اهتماما كبيرا للأمور الاقتصادية، و قد سعت إلى الحصول على تخفيض من الرقابة المفروضة على الصادرات من الحواسيب، و ذلك بعد طلب تقدمت به وزارة الدفاع التي كانت تريد مراقبة هذا المنتجات، والتي يتم تصديرها نحو ما يقارب خمسين دولة من بينها (الصين، روسيا، الهند)، و ذلك بحجة أن هذه الدول قد تستعمل حواسيب عملاقة في أغراض عسكرية.

إلا أن المعارضين لهذه الرقابة، حذروا من كونها قد تتسبب في خسائر باهظة للشركات الأمريكية المنتجة لهذه الحواسيب، مع العلم أن هذه الرقابة قد لا تمنع تلك¹.الدولة من التزود بمثل هذه الحواسيب من دول أخرى

2- إستراتيجية التطويق أو الاحتواء :

هذه الإستراتيجية تهدف إلى تطوير روابط اعتماد متبادل اقتصادي، من شأنها أن تضمن السلم، وبطريقة شبه رسمية، فإن المساعدات التي تمنح لبعض دول العالم الثالث" تحكّمها اعتبارات سياسية وإستراتيجية لا يمكن إهمالها.

فالدولة القوية اقتصاديا تستطيع إن تطور سياسات سخية نسبيا تجاه جيرانها الأضعف، فتخلق بذلك روابط اقتصادية وثيقة، تحصل في النهاية على ثمنها في شكل مواقف موالية لها في المنظمات والمؤسسات الدولية، و عند إبرام اتفاقيات أمن تعاوني، و حتى في مسارات التفاوض في التجارة الدولية. و بهذه الطريقة يتحقق ردع العدوان من خلال التضامانات الاقتصادية الجديدة التي أحدثت بهذا الشكل قبل وقوعه.

و هذه الإستراتيجية يوصي بها خصوصا في صراع الأنظمة، فلقد طور " الفكرة التي مفادها أن النمو الاقتصادي في " **Samuel Bisar** " **صامويل بيزار**².الإتحاد السوفيتي سوف يكون عاملا قويا لزوال الاشتراكية

و يمكن للاعتماد المتبادل الاقتصادي أن يتخذ أشكالا عديدة، فالولايات المتحدة الأمريكية قبلت أن يقوم المستثمرون اليابانيون بتمويل جزء من عجزها العمومي، **بأن تبعية** « **Felix Rohatin** " حيث يقول في هذا الشأن " **فليكس روهاتين** اقتصادية خطيرة تعاني منها الولايات المتحدة الأمريكية، فهي أسيرة رأس المال الأجنبي، فلو يقرر المستثمرون اليابانيون سحب أموالهم، فإن ارتفاعا سريعا في معدلات الفائدة سوف يحدث، و سينهار³.«الدولار

¹ - جاك فونتنال. مرجع سابق، ص 82.

² - المرجع نفسه. ص 67.

³ - جاك فونتنال. مرجع سابق، ص 20.

ففي مثل هذه الظروف تصبح الولايات المتحدة الأمريكية ضعيفة في مواجهة حجم المستثمرين اليابانيين خاصة في المفاوضات التجارية.

المبحث الثاني: التوظيف الإستراتيجي للسلاح الاقتصادي بعد نهاية الحرب الباردة:

مع البدايات الأولى للحرب الباردة، كان من بين رجال النخبة الأمريكيين من يعتقد بانتهاء النزاع الأمريكي السوفياتي باتفاق بين الطرفين، كما كان اتجاه آخر يعتقد بأن ذلك سوف يتم بتراجع و استسلام من طرف العدو، إلا أنه سرعان ما لاح أفق آخر لعله أكثر واقعية، و هو أفق المدى البعيد الذي يتضمن خليطاً من علاقات التعاون و الصراع التي يجب إدارتها، فاختار الأمريكيون إخضاع التجارة للسياسة الخارجية حيال الإتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية بصفة عامة.

و لقد ترجمت هذه السياسة بالضغط على الإتحاد السوفياتي من أجل دفعه إلى تغير مواقفه في أمور ذات أبعاد إستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، كما ضغطت على الدول الاشتراكية بجرها إلى اتخاذ مواقف ذات استقلالية أكبر حيال الإتحاد السوفياتي، و محاولة تحويل أنظمتها إلى الليبرالية.

هذه السياسة كانت تجابه بسياسة مضادة من قبل الإتحاد السوفياتي، الذي كان هو أيضا يحاول استخدام إستراتيجيات اقتصادية من أجل كسر و إفشال المخططات الأمريكية، و ذلك بتقديم مساعدات و امتيازات تساهم في كسر أي حصر أو عقوبة سلطتها الولايات المتحدة الأمريكية على دولة ما من أجل تغير سياستها (حالة كوبا).

إلا أن انهيار الاتحاد السوفياتي و نهاية الحرب الباردة و إنفراد الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أو حد في " النظام العالمي الجديد"، و هيمنتها على صناعة القرار في المنظمات الدولية و بالخصوص "مجلس الأمن الدولي"، جعلها لا تتوانى في استخدام السلاح الاقتصادي في معاقبة أي دولة تمس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالمصالح الأمريكية، فتصنفها في خانة "**الدول المارقة**" أو على أساس مبدأ "**من ليس معنا فهو ضدنا**".

و سواء استعمل السلاح بصفة منفردة، أو بمعية تحالف دولي، أو تحت مضلة الأمم المتحدة، فإنه لا يخلو من قريب أو بعيد من سياسة تخدم الولايات المتحدة الأمريكية، و محاولة تدعيم مركزها كقوة عظمى وحيدة مهيمنة على العالم.

لقد شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة استخداما موسعا للسلاح الاقتصادي لم يسبق له مثيل، ومن الملاحظ أن هذا الاستخدام يشهد تزايدا واضحا في الصراعات الدولية، فخلال الفترة الممتدة من 1990 و 2000 كانت هناك 116 حالة عقوبات اقتصادية، و قد شاركت الولايات المتحدة الأمريكية في 66 % منها، و بريطانيا في 12 % منها، و روسيا في 91 % والدول النامية في 13%. و قد وجه ما نسبته 5 % من العقوبات ضد الدول الكبرى لكن من الملاحظ أن 22 % من العقوبات الاقتصادية وجهت نحو العالم الإسلامي بما فيها العالم العربي، و قد شاركت الولايات المتحدة في 70 % منها¹.

و سوف نتناول في هذا المبحث استعمال السلاح الاقتصادي في الحرب اليوغسلافية في المطلب الأول، و استعمال السلاح الاقتصادي في الحرب على العراق في المطلب الثاني، بينما يخص المطلب الثالث لاستعمال السلاح الاقتصادي في الملف النووي الإيراني.

المطلب الأول: استعمال السلاح الاقتصادي في الحرب اليوغسلافية:

سنة 1980، **Joseph B.Tito** بعد وفاة الرئيس اليوغسلافي **جوزيف بروز تيتو** بدأت الوحدة اليوغسلافية تتفكك تدريجيا، حيث وقعت حالات تمرد سنة 1981 في **كوسوفو** _ المستقل حاليا _ والتي تحوي أغلبية ألبانية، و قد كان الدافع بالتعجيل في حالات التمرد هذه و المحاولات الانفصالية، هو تصاعد النزعة القومية الصربية،

¹ - وليد عبد الحي وآخرون. مرجع سابق، ص ص (19_20).

التي أدت سنة 1989 إلى إصلاح الدستور، حيث تم بموجبه خفض الإدارة الذاتية " **لكوسوفو** " و " **فوفودين** ". و بالموازاة مع ذلك شهدت جمهوريات أخرى وخاصة **كرواتيا وسلوفينيا** ظهور حركات سياسية جديدة تحتج على الهيمنة التي تفرزها الرابطة الشيوعية في يوغسلافيا، ثم كان استفتاء ديسمبر 1990 الذي أعلن استقلال سلوفينيا. وتبعه في جوان 1991 استقلال كرواتيا. فتدخل الجيش الاتحادي اليوغسلافي (ذو الأغلبية الصربية) في سلوفينيا في جوان 1991، لكن دون جدوى، ثم تبعها بحملات ضخمة في أوت 1991 على كرواتيا، وهكذا كانت بداية الحرب في يوغسلافيا.

و كانت بداية توظيف السلاح الاقتصادي في هذا الصراع بحضر الأسلحة و تعليق المساعدات المالية منذ أوت 1991، و بدأت بريطانيا حضرا شمل الأسلحة و التكنولوجيا المزدوجة. لكن معظم الدول فضلت الانتظار أملا في نجاح الوساطة، إلا أن هذه الوساطة التي قادتها الترويكا الأوربية المشكلة من (هولندا، لوكسمبورغ والبرتغال) فشلت في مسعاها، مما دفع المجموعة الأوربية للنظر في استعمال إستراتيجية العقوبات الاقتصادية لوقف القتال في يوغسلافيا.

و قد ساد خلاف بين الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي حول طبيعة العقوبات التي سوف تفرض، و حول الأطراف التي سوف تتعرض لهذه العقوبات. و قد كان هذا الخلاف كبيرا خاصة بين الأوربيين و الأمريكيين، بل أحيانا بين الأوربيين أنفسهم (ألمانيا_فرنسا)، و هناك أطراف أخرى داعمة للصر ب كانت معارضة تماما لهذه العقوبات، خاصة الصين والإتحاد السوفياتي.

: و قد أخذت هذه العقوبات مسارات و مراحل تمثلت فيما يلي:

1. **العقوبات الأوربية**: مرت هذه العقوبات بمرحلتين أساسيتين، مرحلة أولى لم تكن ناجحة وقادرة على وقف الحرب، مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية للأخذ بزمام المبادرة و فرض عقوبات أشد، فردت المجموعة الأوربية في المرحلة ثانية بمجموعة جديدة من العقوبات لتظهر للولايات المتحدة الأمريكية بأنها تستطيع أن تتولى شؤون قارتها بنفسها.

المرحلة الأولى: في البداية لم يكن هناك اتفاق بين الأوربيين حول الطرف _ المستهدف من هذه العقوبات، ففي حين كانت ترى ألمانيا بأن صربيا هي التي تتحمل مسؤولية النزاع و بالتالي وحدها فقط يجب أن توجه ضدها العقوبات، كانت فرنسا و بحكم تحالفها التقليدي مع صربيا، و موقفها الداعم لبقاء يوغسلافيا موحدة ترى بضرورة فرض عقوبات على جميع الأطراف. و بين هذين الحدين الأقصيين كانت تقف جميع الدول الأخرى للمجموعة الأوربية، لكن سرعان ما رجحت كفة مؤيدي العقوبات ضد صربيا، و عقد اجتماع وزاري غير عادي لدول

الإثني عشر في "لاهائي" في 6 أوت 1991، لدراسة العقوبات الممكن اتخاذها¹. ضد صربيا التي اعتبرت مسؤولة عن استمرار الحرب وفشل الوساطة الأوربية

ولقد اتفقت جميع الدول على اتخاذ عقوبات اقتصادية لا تطال جمهوريات أخرى، وكانت بعض الاقتراحات بتحويل جزء من الإعتمادات المنظورة من قبل الأوربيين ليوغسلافيا إلى مساعدة اقتصادية مخصصة لسلافينيا وكرواتيا

و بعد ما أعلن برلمان اليوسنة سيادة جمهوريته، جاءت ردة فعل أوربية في 8 نوفمبر 1991، بإقرار عقوبات تمثلت في: تعليق المساعدة المالية ليوغسلافيا و صد الواردات الآتية منها بتعليق الأفضليات التجارية

و مما زاد في صعوبة اتخاذ عقوبات رادعة هو عدم قدرة الأوربيين على بناء مواقف موحدة في هذا الاتجاه، فقد اعترفت ألمانيا بطريقة انفرادية بسلافينيا وكرواتيا في 23 ديسمبر عام 1991

و قد كانت هيئة الأمم المتحدة قبل ذلك قد فرضت حضرا على الأسلحة يمس جميع الأطراف، وقد تم كسره و تجاوزه من قبل كل أطراف النزاع، و نفس المصير كادت أن تؤول إليه العقوبات الأوربية

و لقد كانت هذه العقوبات محدودة جدا و غير كافية، بل أنها أفادت بشكل². مفارق صربيا وجعلتها تدخل أسواق البلقان مجددا (**اليونان، رومانيا، بلغاريا**)

المرحلة الثانية: بعد العقوبة التي فرضتها الولايات الممتدة على الجمهوريات الست المشكلة الإتحاد اليوغسلافي، و التي أعطت انطباعا بفشل العقوبات الأوربية، اتخذ الأوربيون في ماي 1992 " ضد كتلة الصرب "عقوبات جديدة كرد على العقوبات الأمريكية، ليؤكدوا أن المبادرة لم تفلت من أيديهم. و قد تمثلت هذه العقوبات في حضر تجاري حقيقي ضد **صربيا و مونتينيغرو** (العنصرين الوحيدين المشكلين للجمهورية اليوغسلافية التي قامت في أبريل 1992 وسميت بالتوافق "**يوغسلافيا الجديدة**")، و قد دخل هذا الحضر حيز التطبيق في الأول من جوان 1992

وقد شمل هذا الحضر الصادرات الأوربية بإستثناء مجال الطاقة، حيث كانت هذه العقوبة تهدف لحرمان الصرب من العملة الصعبة لشراء الأسلحة، إلا أن الاقتصاد الصربي كان يعمل كاققتصاد حرب، حيث يقوم الصرب بطبع العملة من أجل شراء ما يحتاجونه من أسلحة وذخيرة، لكن هذا الإجراء أدى إلى ارتفاع الأسعار و تدهور مستوى المعيشة في الجمهوريتين

¹ - ماري هيلين لابينيه. مرجع سابق، ص 115.

² - ماري هيلين لابينيه. مرجع سابق، ص 117.

أما الحظر النفطي فقد ظل في حالة تهديد باعتبار أن لا فاعلية له إلا إذا فرضته الأمم المتحدة، و أيضا لأن المجموعة الأوربية كانت تتزود بـ 11% من احتياجاتها النفطية عن طريق صربيا و مونتينيغرو.

2. العقوبات الأمريكية:

إن الموقف الأمريكي من النزاع صاعه وزير خارجيتها في تلك الفترة في زيارته لبلغراد في جوان 1991. و هذا **James Baker** "جيمس بيكر" الموقف يدعم يوغسلافيا موحدة ويعترض على كل إرادة انفصالية. و قد كانت هذه الأزمة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية تمثل فرصة للأوروبيين للإجابة وخدم على المشكلات السياسية التي تواجه قارتهم، و تطرح إشكالية الاستقرار في أوروبا.

وفي الخامس ديسمبر 1991 أعلنت قائمة العقوبات الأمريكية و التي بدأ تفعيلها في 21 من نفس الشهر. حيث مست هذه العقوبات الجمهوريات اليوغسلافية الست رغم إنتقادات المسؤولين الأمريكيين للجيش الاتحادي اليوغسلافي لاستهدافه مراكز مدنية، كما شجبت السياسة العدائية للمسؤولين السياسيين في صربيا و مونتينيغرو و تمثلت العقوبات الأمريكية في:

- ❖ منع المستوردات اليوغسلافية من الولايات المتحدة.
- ❖ إلغاء التعريفات الخاصة المعفية للمستوردات اليوغسلافية من الرسوم الجمركية.
- ❖ قطع اتفاق نسيجي كان يترك لرصانة الحكومة اليوغسلافية توزيع حقوق التصدير للجمهوريات الست.
- ❖ تعليق المساعدة ليوغسلافيا المتضمنة في برنامج الدعم لديمقراطيات أوروبا الشرقية.

إن هذه العقوبات، رغم أنها جاءت متأخرة نوعا ما و محدودة جدا، إلا أنها تشكل تقدما على الأقل مقارنة بالعقوبات الأوربية الأولى، كما تعتبر تدويلا للأزمة و تدفع بدور للأمم المتحدة في محاولات تسوية النزاع. حيث أنه في جانفي 1992 قبلت حكومتا صربيا وكرواتيا إرسال "القوات الأممية" و قد تم هذا الإجراء في نفس الشهر بإرسال مراقبين عسكريين بناء على قرار مجلس الأمن 727.

3. عقوبات الأمم المتحدة :

طرح على مجلس الأمن نصا للتصويت يتضمن مرحلتين لتنفيذه، حيث تفرض عقوبات عادية قابلة للتطبيق على الفور، يتبعها حظر نفطي بعد عدة أسابيع، و ذلك ليكون مرنا ويعطي فرصة للصرب بالعودة عن مواقفهم المتشددة. و لكي لا يلقي

معارضة من روسيا و الصين بحكم أنهما عضوان دائمان في مجلس الأمن و يتمتعان بحق النقض "Vito".

و بالفعل فقد صوتت روسيا لصالح القرار وامتنعت الصين عن التصويت، و اتخذ القرار 757 في 30 ماي 1992 بـ 13 صوتا مع امتناع زيمبابوي والصين عن التصويت.¹

و قد اتخذ هذا القرار تحت الفصل السابع للأمم المتحدة، و هو يُحْمَل جميع أطراف النزاع المسؤولية، و يدين سلطات الجمهورية الاتحادية اليوغسلافية (صربيا و مونتينيغرو) بما فيها الجيش الشعبي اليوغسلافي، لأنها لم تتخذ إجراءات فعالة لتلبية المتطلبات والترتيبات الواردة في القرار 752. كما يؤكد هذا القرار على أن جميع الدول سوف تتخذ الإجراءات المنصوص عليها والتي تتمثل فيما يلي :

- ❖ منع استيراد أو تصدير نحو أو من هذه الجمهوريات بما في ذلك النفط، مع استثناء الأدوية والمنتجات الغذائية الموجهة لأغراض إنسانية.
 - ❖ منع جميع الرحلات نحو أو من صربيا و مونتنيغرو باستثناء تلك المتعلقة بأسباب إنسانية.
 - ❖ تخفيض التمثيل الدبلوماسي و القنصلي للجمهورية الاتحادية اليوغسلافية الجديدة في الخارج.
 - ❖ تجميد الممتلكات و الحسابات المالية لصربيا و مونتينيغرو في الخارج.
 - ❖ تعليق المبادلات العلمية و التقنية و الثقافية.
 - ❖ المنع من المشاركة في التظاهرات الرياضية الدولية.²
- هذه العقوبات لم تكن فعالة إلى حد بعيد، و يعود السبب في ذلك إلى أن هذا الحضر لم يتبع بحصار جوي وبحري وبري لمراقبة الحدود و تطبيق ما ورد في القرار 757. فكانت الحدود البرية خاصة مع رومانيا و عبر نهر **الدانوب**، يتم عبرها الحصول سرا على شحنات النفط و السلع المهربة والمخصصة للجيش الاتحادي بالدرجة الأولى، و كذلك الأمر بالنسبة للحدود مع المجر و بلغاريا.

هذا ما دفع مجلس الأمن إلى استصدار القرار 787 في 16 نوفمبر 1992، من أجل تعزيز العقوبات المتخذة ضد صربيا و مونتينيغرو، حيث اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية كل من اليونان وإيطاليا و مالطا بعدم احترام الحضر البحري، لذلك جاء القرار 787 ليعرض حصارا بحريا حقيقيا، مما يسمح للدول باعتراض جميع السفن التجارية. و قد وضع القرار الدول الواقعة على نهر الدانوب (أكرانيا، بلغاريا) في

¹1- Michel Rossignol ", , "Les Sanctions: " L'Arme Economique dans le nouvel Ordre Mondiale". Site Internet: <http://dsp-psd.tpsgc.gc.ca/Collection-R/LoPBdP/BP/bp346-f.htm>

² - ماري هيلين لابييه. مرجع سابق، ص 123.

مقدمة المسؤولية، كما أن القرار يقوم على أساس الفصل السابع بميثاق الأمم¹. المتحدة الذي يجيز اللجوء إلى القوة

إن العقوبات الاقتصادية في النزاع اليوغسلافي شكلت موضوعا لمحاولات تصويب متتالية، و ذلك لأنها جاءت متأخرة، و كذلك لأنها أخذت عدة رؤى و توجهات بين الأطراف الفاعلة في العلاقات الدولية، إضافة إلى وجود دول أخرى ساهمت في الحد من فاعلية هذه العقوبات، إما بتعطيل استصدار القرارات في مجلس الأمن، أو بكسر الحظر المفروض على الجمهورية اليوغسلافية الجديدة.

المطلب الثاني: التوظيف الإستراتيجي للسلاح الاقتصادي في أزمة الخليج:

منذ اليوم الأول للاجتياح العراقي للكويت أدان مجلس الأمن التصرف العراقي، ثم أعلن أن إلحاق الكويت للعراق باطلا وأعتبره لاغيا، حيث أصدر القرار 660 الذي "يتضمن" انسحابا عراقيا من الكويت فوراً وغير مشروط.

و كانت أمام المجتمع الدولي و بالأخص الدول الفاعلة ثلاثة خيارات ممكنة: حل الأزمة دبلوماسياً، فرض عقوبات اقتصادية، أو التدخل العسكري المباشر.

فانطلقت جولات ماراطونية من أجل إيجاد مخرج دبلوماسي و تجنب المنطقة تدخلا عسكريا، وبالطبع بدأت المبادرة من قبل جامعة الدول العربية بداية شهر أوت 1990، تلتها المحاولات الفرنسية عشية الخامس عشر جانفي 1991، إلا أن الحسم كان للخيار العسكري الذي بدأ في 17 جانفي 1991 و انتهى بتحرير الكويت و هزيمة الجيش العراقي في 28 فيفري 1991. و قد سبق هذا التداخل العسكري أن تبني مجلس الأمن في 29 نوفمبر 1990 القرار 678 الذي يسمح باللجوء إلى القوة من أجل تحرير الكويت، حيث ظهرت الأمم المتحدة فعالة في منع الإلحاق العسكري لدولة من طرف دولة أخرى، و تعمل على حماية سيادتها و وحدتها الترابية، و لكنها في نفس الوقت أشرفت على تفتت و تقسيم دول فدرالية (يوغسلافيا) أو تغاضت² على مجازر بين الإثنيات (يوغسلافيا، روندا).

و قد كانت العقوبات الاقتصادية سابقة للحرب، حيث فرضت على العراق منذ 16 أوت 1990، و كانت جميع شروط نجاحها متوفرة، إلا أنها لم تُعطَ الوقت الكافي لتُظهر فعاليتها، وقد تميزت هذه العقوبات بأربع خصائص نوعية هي:

¹ ماري هيلين لابينيه. مرجع سابق، ص 130.

² 1 - Abdenour Benantar, L'ONU Après la Guerre Froide : L'Impératif de réforme, Alger : Casbah éditions. 2002.P 23.

1. قابلية لا سابق لها للنيل من الدول المستهدفة: حيث كان العراق يعتمد في صادراته على النفط بنسبة 95 %، و كانت نسبة اكتفائه الذاتي من الحاجات الغذائية لا تتعدى 20 %.

2. حضر ومقاطعة شاملان: لقد كان الحضر و المقاطعة المفروضان على العراق شاملين للمجالات الخمسة للاقتصاد العرقي والتي هي:

1- المجال المادي:

و تمثلت في تجميد الممتلكات العراقية و الكويتية في الخارج، و الأسهم المالية، خاصة الكويتية الموجودة في المؤسسات المالية الغربية، هذا الإجراء بدأت الولايات المتحدة منذ الثالث أوت، ثم تبعتها المجموعة الدولية اعتبارا من السادس أوت. و كان الهدف بالدرجة الأولى هو منع العراق من الاستحواذ على الأموال الكويتية في الخارج، و المقدرة بحوالي مائة مليار دولار¹.

2- المجال النفطي:

حيث استخدمت إستراتيجية المقاطعة هنا بالذات لأنه كما سبق ذكره فإن النفط مورد إستراتيجي، و العراق يعتمد على مداخله منه بنسبة 95 %، و إمكانية مراقبة تصديره متحكم فيها نسبا، لأنها كانت تتم عبر ثلاثة طرق رئيسية هي (السعودية، الكويت، و تركيا)، و لم يبق أمام العراق إلا تهريبه بالشاحنات عبر الأردن، و لكن بكميات محدودة جدا.

3- المجال الغذائي:

تم هنا استعمال إستراتيجية الحضر، الذي يمنع دخول المنتجات الغذائية الرئيسية (الحبوب، الثمار، الخضار، اللحوم...)، و قد كان الهدف منها هو تجويع الشعب العراقي ليثور وينتفض ضد صدام حسين، إلا أن العراقيين استطاعوا كسر هذا الحظر و لو نسبيا حينما بدأت تظهر للرأي العام العالمي صور الأطفال العراقيين وهم يموتون لنقص الغذاء والدواء، مما دفع مجلس الأمن لاستصدار القرار 666 الذي يسمح بالمساعدات الغذائية لأسباب إنسانية.

4- المجال الصناعي:

و ذلك لأجل تعطيل الآلة الصناعية العراقية و وحدات استخراج النفط من خلال منع دخول القطع المنفصلة الضرورية لاستمرار عمل المصانع و حقول النفط.

¹ 2_ ماري هيلين لابييه. مرجع سابق، ص 90.

5- المجال العسكري:

و يمس هذا الحضر كل أنواع الأسلحة الموجهة للعراق، و التي كانت تأتيه من الإتحاد السوفياتي و فرنسا و الصين، و قد التزم جميعهم بتنفيذ هذا الحضر.

3. إجماع دولي حقيقي: لقد صدر قرار العقوبات رقم 661 في 6 أوت 1991 في مجلس الأمن، مع امتناع كوبا و اليمن عن التصويت، و قد تحركت الولايات المتحدة للحصول على دعم جيران العراق، لان ذلك أساسيا لنجاح الحظر و المقاطعة، حتى إيران العدو التقليدي للولايات المتحدة فقد اصطفت في إجماع الدولي. أما الأردن الذي كان يتلقى مساعدات نفطية من العراق، فقد استعملت معه السعودية "السلاح الاقتصادي" لإجباره على السير معهم في تنفيذ الحظر والمقاطعة، و ذلك حين قطعت عنه المساعدات "سحب الجزرة" أما تركيا فقد قبلت بذلك بعدما استعمل معها الغرب إستراتيجيات الإغراء و التحفيز "الجزرة"، حيث أعطيت تعويضات مالية عن خسائرها جراء توقيف عائداتها من أنبوب النفط العراقي المار عبر أراضيها، كما وُعدت بترشيحها للعضوية في المجموعة الأوربية. أما مصر فقد ألغت الولايات المتحدة الأمريكية ديونها العسكرية والمقدرة ب 7 مليار دولار.

4. الرغبة في أن تكون العقوبات فعالة:

و يتجلى ذلك من خلال القرارات المتتالية لمجلس الأمن، حيث بدأت العقوبات بالقرار 665 في 25 أوت، الذي فرض الحصار (ويعني ذلك استخدام القوة لفرض احترام تطبيق الحظر و المقاطعة)، ثم القرار 670 في 25 سبتمبر الذي فرض الحظر الجوي ومنع حركة كل سفينة عراقية راسية في ميناء خارجي في حال ثبت¹. خرقها للعقوبات الاقتصادية.

و رغم هذه الخصائص النوعية التي ميزت العقوبات المفروضة على العراق، و التي كان يمكن أن تحقق أهدافها دون الحاجة إلى اللجوء إلى القوة العسكرية، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تحظر للهجوم العسكري حتى قبل أن تفرض العقوبات، لأن لها أهدافا أخرى غير التي يريد المجتمع الدولي تحقيقها. فحسب الرئيس بوش في خطاب له يوم 11 سبتمبر 1990 في الكونغرس، فإن أهداف الولايات المتحدة في الخليج هي:

- الانسحاب الفوري للعراق من الكويت "الكامل و الا مشروط".
- إعادة الحكومة الكويتية الشرعية.
- حماية الرعايا الأمريكيين في المنطقة.

¹ - Michel Rossignol, Op. Cit.

و قال بأن هذه الأهداف قد أقرها مجلس الأمن، ثم أضاف هدفا خامسا "نظام عالمي جديد" حيث سرح في خضم الحرب ضد العراق يوم 29 جانفي 1991 قائلا: «**إن الرهان اليوم ليس مجرد بلد صغير، إنها فكرة كبيرة: نظام عالمي جديد، حيث دول مختلفة تجتمع حول هدف مشترك من أجل التحقيق غاية كونية للإنسان: السلم، الأمن، الحرية، و أولوية القانون. هذا العالم**»¹.

و قد قتمت الحرب من أجل هذه الأهداف المعلنة، و كذلك من أجل أهداف خفية هي: حماية إسرائيل و ضمان التموين النفطي للغرب.

و بعد الحرب أصدر مجلس الأمن القرار 687 الذي ينظم وقف إطلاق النار في 2 مارس 1991، و يحدد نظاما معقدا من أجل رفع العقوبات حسب شروط حددها بـ

- تدمير العراق كل ما لديه من صواريخ و أسلحة بيولوجية و كيميائية.
- تدمير أو التخلي عن جميع المعدات القابلة للاستخدام لصنع أسلحة نووية.
- العدول عن فكرة الحصول على الصواريخ و الأسلحة الكيميائية و النووية.
- قبول العراق بخطة تجبي من خلالها الأمم المتحدة قسما من مداخيل العراق النفطية لدفع تعويضات للكويتيتين عن الأضرار التي لحقت بهم جراء تعرضهم للغزو من طرف العراق.

و في 25 نوفمبر 1992 جدد مجلس الأمن قراره في الإبقاء على العقوبات بحجة رفض العراق للنقاط التالية:

- قبول المراقبة طويلة الأمد من قبل الأمم المتحدة على صناعة الأسلحة لديه.
- العدول عن مطالبته بأراضي الكويت.
- بيع النفط مقابل الغذاء.
- وقف القمع ضد الشيعة و الأكراد.

كما أقامت الأمم المتحدة منطقة استبعاد جنوب خط عرض 32 "لحماية" السكان الشيعة، وهذا بعد تلك التي أقيمت شمالا فوق خط عرض 36 "لحماية" الأكراد، (أنظر ملحق رقم 1) حيث أصبح التحليق فوق هذه المناطق ممنوعا على الطائرات العراقية سواء كانت مدينة أم عسكرية.²

:برنامج النفط مقابل الغذاء

¹ - Abdenmour Benantar, Op. Cit. p 24.

² - ماري هيلين لابينيه. مرجع سابق، ص 109.

يعتبر هذا البرنامج من أخطر السوابق السياسية و الاقتصادية عبر التاريخ، لأنه يضع مقدرات الثروة النفطية العراقية والتي تمثل ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد السعودية، تحت تصرف هيئة تابعة للأمم المتحدة ظاهرياً، بينما تخضع للسيطرة الفعلية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها. و هي تندرج ضمن محاولات تدمير الدول المستقلة في العالم الثالث من جل السيطرة على مواردها وقرارها.

إن برنامج النفط مقابل الغذاء يعني أن عائدات النفط العراقي لا تذهب مباشرة إلى الخزينة العراقية، بل إلى صندوق خاص تحت إشراف الأمم المتحدة، لا يحتفظ بعائدات النفط العراقي فحسب، بل يقرر كيف و أين و متى تنفق، فهو نموذج خطير بغض النظر عن الظروف المؤدية إلى فرضه، لأنه قابل للتكرار في دول أخرى من العالم الثالث.¹

و في افريل عام 1995 أصدر مجلس الأمن القرار 986 الذي يسمح للعراق ببيع ما تصل قيمته إلى 2 مليار دولار من النفط كل ستة أشهر لشراء الغذاء والدواء بناء على عقود يجب أن توافق عليها لجنة العقوبات الناشئة عن القرار 661، مع العلم أن الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العراقي كان أكثر من 40 مليار دولار قبل فرض العقوبات.

و لا يعني برنامج النفط مقابل الغذاء أن كل عائداته سوف توجه لهذا الغرض " **الغذاء** "، بل أن ما نسبته 13 % تخصص المحافظات الشمالية الثلاث "الأكراد". و 25 % تؤول إلى لجنة التعويضات في جنيف، و 22 % تذهب كمصاريف إدارية للأمم المتحدة، و 0.8 % تخصص كمصاريف للجنة التفتيش عن الأسلحة في العراق.

باختصار لا يحق للعراق أن يستخدم إلا 59 % من عائدات نفطه، و هذه النسبة تحصل عليها العراق بعد أربع سنوات من التطبيق الفعلي للبرنامج، لأنه قبل ذلك كانت النسبة لا تتعدى 53% فقط.²

و قد عدل مجددا نظام العقوبات المفروضة على العراق من خلال القرار 1409 الذي صادق عليه مجلس الأمن في 14 ماي 2002، و حسب واضعي مسودة هذا القرار (الأمريكيين والبريطانيين)، فإنه يهدف إلى تسهيل دخول السلع المدنية التي لا يمكن أن تفيد في أية استخدامات عسكرية إلى العراق حيث حددت لائحة سلع ممنوعة، فإن لم تكن المواد المطلوبة من طرف العراق ضمن هذه اللائحة سمح لها بالمرور.

¹ - إبراهيم علوش. "العقوبات المعدلة و الحرب المستمرة على العراق"، من الموقع:
<http://www.freearabvoice.org/arabi/maqalat/al3aqubatuLMu3addalatu.htm>

² - إبراهيم علوش، مرجع سابق.

و قد كانت الولايات المتحدة و بريطانيا قبل هذا القرار تسعيان إلى فرض صيغة أكثر صرامة للعقوبات، و هي ما يسمى " **بالعقوبات الذكية** " حيث توافق فيها كل الدول المحيطة بالعراق على وضع نقاط تفتيش و مراقبة دولية على حدودها مع العراق لمنع تهريب النفط منه، والسلع الممنوعة إليه، و بالمقابل تدفع تعويضات لتلك الدول من أموال النفط العراقي أيضا، لكن روسيا و الدول المجاورة للعراق رفضت هذه الصيغة. (أنظر الملحق رقم 2) و تتجسد رغبة الولايات المتحدة في التشديد على العراق من خلال " **العقوبات الذكية** " لا التخفيف عنه في تصريحات وزير الخارجية **كولن** في 8 مارس 2001 الذي قال: " **العقوبات الذكية تهدف Colin Powel باول إلى إنقاذ نظام العقوبات، لا إلى التخلي عنه** "، كما صرح أيضا بان **1. "العقوبات و الضغط الذي تولده هما جزء من إستراتيجية تغيير النظام**

و يذكر أن نتائج هذه العقوبات كانت مأساوية على الشعب العراقي خاصة في مجالي الصحة و الغذاء. (أنظر ملحق 3 و 4)

المطلب الثالث: التوظيف الاستراتيجي للسلح الاقتصادي في قضية البرنامج النووي الإيراني

أصبحت إيران منذ عدة سنوات في صميم اهتمامات المجموعة الدولية التي تعتقد أنها تريد امتلاك السلاح النووي وليس فقط الصناعة النووية المدنية. و البرنامج النووي الإيراني الذي جرى الشروع به سرا منذ عام 1987 كان موضوع مفاوضات صعبة انقطعت عدة مرات مع المجموعة الدولية.

وبتاريخ 31 يوليو 2006 اقترعت منظمة الأمم المتحدة على قرار بصيغة إنذار أخير يفتح الطريق أمام اتخاذ عقوبات اقتصادية كانت القوى الكبرى العالمية قد أمضت عدة أشهر في التفاوض من أجل الوصول إلى اتفاق حولها. فإيران تشكل اليوم، برأي الغرب، مصدر التهديد الوحيد الصادر عن دولة في العالم الإسلامي، ذلك أن مثل هذا التهديد لا يصدر عادة عن دول وإنما بالأحرى عن حركات متطرفة أو عن ميليشيات مسلحة أو عن تيارات تتبى العنف على أساس خلفية سياسية-عقائدية.

هناك عدة عوامل جعلت إيران ترتفع إلى مصاف رهان إستراتيجي عالمي، و في مقدمة هذه العوامل أن دائرة فعلها ونفوذها وقدرتها على المساس بمصالح عالمية في منطقتي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تدفع الغرب إلى الخوف منها على مصالحه الحيوية. وكان النهج السياسي الذي اختارته طهران منذ عام 1979

وتداعياته حتى في قلب العالم الغربي، قد جعل منها عاملا مهما على الصعيد الجيوسياسي الدولي. و يعود ذلك إلى تمركز الجزء الأكبر من احتياطات مصادر الطاقة العالمية في منطقتي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وحيث أن إيران نفسها¹. تمتلك ما بين 10 بالمائة و 15 بالمائة من الاحتياطات النفطية والغازية في العالم

وهذا الواقع جعل المنطقة المعنية محط طموحات القوى الكبرى منذ الحقبة الاستعمارية. ثم إن المنطقة تشهد اليوم تكاثر القوى النووية فيها بوجود الهند وباكستان وإسرائيل فضلا عن روسيا والصين والولايات المتحدة. هكذا يمثل السماح لإيران بأن تمس مسألة استقرار عملية التزود بالطاقة مخاطرة غير مقبولة بالنسبة للغرب.

إن إيران النووية سوف تشكل، حسب التحليلات المقدمة، خطرا أكبر من ذلك الخطر الذي كان يمثله نظام صدام حسين في العراق على إسرائيل. ومثل هذا التهديد ليس مقبولا بالطبع بالنسبة للغرب وقبلهم أيضا بالنسبة للإسرائيليين.

: و نتيجة لذلك برزت ثلاثة محاور للتعامل مع الملف النووي الإيراني² و هي

المحور الصيني الروسي: الذي يصر على المساعي الدبلوماسية، و يرفض حتى العقوبات الاقتصادية على إيران للاعتبارات التالية

- هناك علاقات اقتصادية تربط إيران بكل من الصين وروسيا -

- النفط الإيراني يعتبر الشريان الحيوي للصناعة الصينية، و إيران من أكبر المشترين للأسلحة الروسية.

- الرغبة الصينية الروسية في ابتزاز الولايات المتحدة والحصول على حوافز اقتصادية من جهة، وكسر شوكة الولايات المتحدة المتفردة في النفوذ على المسرح الدولي من جهة أخرى.

المحور الفرنسي الألماني: و الذي يمثل الإتحاد الأوروبي، و يلوح بالعقوبات الاقتصادية في حال فشلت المساعي الدبلوماسية، إلا أن الكثيرين من المتابعين يشككون في جدوى العقوبات الاقتصادية وخصوصا أن العقوبات ستتركز على تصدير النفط والغاز واللذان يمثلان 86 % من صادرات إيران، وهذا الخيار سيضر بالصين وروسيا و الإتحاد الأوروبي أكثر مما سيضر بإيران نفسها، سيما أن إيران قد هيئت الجبهة الداخلية عندها لمثل هذا الاحتمال.

¹ - محمد مخلوف. "قراءة في كتاب" : لوران كوهن تانوجي. حرب أم سلام ، من الموقع: <http://www.arraee.com/modules.php?name=News&file=article&sid=22400>

² - محمد مصطفى علوش. " إيران وأمريكا مواجهة أم امتصاص ". من الموقع: <http://www.islamicnews.net/Document/ShowDoc08.asp?DocID=82473&TypeID=8&TabIndex=2>

المحور الأمريكي الإسرائيلي: والذي يتبنى الخيار العسكري في المواجهة و هذا الخيار مضر في مصلحة الجميع ما عدا إسرائيل، بل قد تخرج إسرائيل الرابع الوحيد في حال سُنت حرب على إيران، ولا يخفى أثر اللوبي الصهيوني في الإدارة الأمريكية والتزواج الحاصل بين المحافظين الجدد والفكر الصهيوني في الإدارات الأمريكية المتعاقبة واثّر هذا اللوبي في دفع الولايات المتحدة نحو الخيار العسكري، والذي حتما سيعود بتأثير بالغ على الشعب الأمريكي المثقل بالضرائب وكذلك المصالح الأمريكية في العالم الإسلامي ككل.

لقد قدمت إيران عدداً كافياً من التنازلات التكتيكية من أجل تجنب فرض عقوبات دولية عليها، و دخلت في مفاوضات دبلوماسية مع الاتحاد الأوروبي تقودها الترويكا الأوروبية الممثلة في بريطانيا و فرنسا و ألمانيا. و لقد أصبح من الواضح أن إيران تعتقد أنها باتت في موقف تفاوضي أقوى، و ذلك نتيجة للحاجة المستمرة للقوات الأمريكية في العراق وأفغانستان للبترو، الأمر الذي يزيد من قوة المساومة لدى الدول المصدرة للبترو بسبب ارتفاع أسعاره، و تدعيم علاقاتها الدبلوماسية مع كل من الصين و روسيا، و اللتين بإمكانهما تخفيف شدة العقوبات عند فرضها، أو استخدام حق الفيتو ضد القرارات التي تعرض على مجلس الأمن¹.

و قد سعى المحور المحبذ للعقوبات الاقتصادية رفقة الولايات المتحدة الأمريكية لاستصدار قرارات من مجلس الأمن تحدد شكل و مضمون هذه العقوبات، فأصدر المجلس القرار 1737، ثم القرار 1747، و ثم القرار 1803. و قد تضمن هذا الأخير حظراً على التبادل التجاري مع إيران للسلع ذات الاستخدام المزدوج العسكري و المدني. و يسمح القرار بعمليات تفتيش للشحنات البحرية و الجوية من و إلى إيران في حالة وجود أي اشتباه في أنها تتضمن السلع التي تتضمنها العقوبات. كما يدعو القرار أيضاً جميع الدول للحذر فيما يتعلق بتوقيع اتفاقات تجارية مع إيران أو تقديم أي التزامات بما في ذلك فتح الاعتمادات و تقديم الضمانات أو عمليات التأمين. و قد تضمن القرار أيضاً مراقبة أنشطة بنكي "ميلي" و "سيدررات" الإيرانيين للاشتباه في ارتباط أنشطتهما بالبرنامج النووي الإيراني².

وإضافة إلى ذلك وسع المجلس نطاق العقوبات المفروضة بالفعل على المؤسسات والمسؤولين الإيرانيين. وأضيفت 12 شركة و 13 مسؤولاً إلى قائمة تجميد الأرصدة وحظر السفر للاشتباه في صلتهم بالبرنامج النووي وتطوير والصواريخ الباليستية. حيث أنه في القرارات السابقة اقتضرت العقوبات على المستويات العليا مثل كبار قادة الحرس الجمهوري أو مديري المنشآت النووية

1 - حسام سويلم. "مواجهة التحدي النووي الإيراني" من الموقع <http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/RE1D30.HTM>

2 - "مجلس الأمن يشدد العقوبات على إيران". من الموقع: <http://alwikala.com/reports/archives/7>

الإيرانية. لكن في الحزمة الثالثة من العقوبات اتسع المجال ليشمل مسؤولين أقل¹. درجة ترتبط مهامهم أكثر بالنواحي التقنية

إن استخدام الاستراتيجيات العقابية مع إيران لم يكن فعالاً و مدمراً مثل الحالتين السابقتين، وخاصة الحالة العراقية، ويعود سبب ذلك إلى عدة اعتبارات منها: أن إيران تتمتع بدعم صيني روسي كبيرين، و أنها من أكبر الدول المنتجة و المصدرة للنفط، و مع الارتفاع الكبير لأسعار هذه المادة الحيوية في الأسواق العالمية، فإن من شأن أي عقوبات في هذا المجال أن تلهب الأسعار، مما يسبب ضرراً للدول المعاقبة ذاتها. إمساكها ببعض خيوط اللعبة في العراق مما أعطاها ورقة ضغط قوية في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية التي تبحث عن حلول لورطتها هناك. كما أن تعدد شركاء إيران التجاريين يساعد على كسر أي عقوبات تفرض عليها، فهي تصدر نحو اليابان ما نسبته 18,4% من حجم صادراتها، والصين 9,7%، و إيطاليا 6%، و جنوب إفريقيا 5,8%، و كوريا الجنوبية 5,4%، و تايوان 4,6%، و تركيا 4,4%، و هولندا 4,4%. أما وارداتها فتأتي من ألمانيا بنسبة 12,8%، وفرنسا 8,3%، و و إيطاليا 7,7%، و الصين 7,2%، و الإمارات العربية المتحدة 7,2%، و كوريا الجنوبية 6,1%، و روسيا 5,4%².

كل هذه الاعتبارات جعلت جعل الولايات المتحدة و الأوروبيين يستعملون الاستراتيجيات الاغرائية و التحفيزية في مقابل تلك العقوبات، و هذا ما لم يفعلوه مع العراق. حيث عرض عليها الحصول على امتيازات اقتصادية و تجارية، إضافة إلى حصولها على برنامج نووي سلمي قابل للتطور.

و تسعى إيران من خلال استعمال برنامجها النووي كورقة مساومة إلى الحصول على بعض المكاسب الاقتصادية، و الإفراج عن أموالها المجمدة في المصارف الأمريكية منذ قيام الثورة الإسلامية و المقدرة ب 16 مليار دولار. كما تسعى لرفع الحصار الدولي على مجال الاستثمار الأجنبي في مجال النفط الذي حددته الولايات المتحدة الأمريكية ب 40 مليون دولار³.

:المبحث الثالث: التكتلات الإقليمية و التوازنات الإستراتيجية

¹ - المرجع نفسه.

² - Anthony H. Cordesman, Khalid R. Al-Rodhan. "Iranian Nuclear Weapons: Options for Sanctions and Military Strikes". Site internet: http://www.csis.org/media/csis/pubs/060830_iranoptionsanctions.pdf

³ - صافيناز محمد أحمد. "ثروات بحر قزوين : تنافس دولي في وسط آسيا"، السياسة الدولية، المجلد 40، العدد 159، (جانفي 2005)، ص 180.

هناك تحولات بنوية واسعة النطاق بدأت تتضح معالمها و تتطور آلياتها في النظام العالمي الراهن منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي و مازالت إلى اليوم لم تضح معالمها بصفة نهائية، و قد اتضحت هذه التحولات خاصة بعد انهيار المعسكر الشرقي، و هيمنة النظام الرأسمالي القائم على اقتصاد السوق، و الليبرالية الاقتصادية. و قد لعبت الاختراعات العلمية والمتمثلة بثورة المعلومات و الاتصالات و شبكة الانترنت دورا محوريا في تمهيد الطريق أمام الانفتاح الاقتصادي العالمي و بداية زوال الدولة القومية، أو على الأقل تقزيم دورها، مع بروز سوق عالمية يمهد لها و يدعمها كل من صندوق النقد الدولي، و البنك الدولي، و منظمة التجارة العالمية.

إن هذه الفترة التي مازال البعض يعتبرها أنها انتقالية لان معالم النظام العالمي الجديد لم تتحدد بعد، حيث شهدت موجة من الاختلافات الفكرية و الثقافية و السياسية و الاقتصادية. فقد ظهر في هذه المرحلة كتكتلات اقتصادية كبرى، الأمر الذي دفع المهتمين بالموضوع إلى التأكيد على أن القرن الواحد والعشرين سوف يشهد حركة واسعة النطاق في تعزيز التكتلات الاقتصادية الحالية، و تكوين كتكتلات جديدة. والهدف الرئيسي من وراء كل ذلك هو ضمان تحقيق بعض الأهداف و المصالح التي لا يمكن تحقيقها في إطار الدولة الوطنية، لذلك تسارعت وتيرة تشكيل هذه التكتلات في العقدين الأخيرين من القرن العشرين¹.

و من بين هذه التكتلات التي ظهرت في هذه الفترة نجد الإتحاد الأوربي من خلال اتفاقية "ماستريخت" عام 1992، و كتكتل "الآسيان" عام 1994، كما ظهرت اتفاقية "النافتا" عام 1993². بالإضافة إلى مجلس التعاون الخليجي، إتحاد (بين) MERCOSUR المغرب العربي، السوق المشتركة في أمريكا اللاتينية (الأرجنتين، البرازيل، الارغواي، البارغواي).

و لأهمية التكتلات الإقليمية كاستراتيجيات اقتصادية من أجل البقاء و خوض غمار المنافسة الدولية من موقع قوة، جاء هذا المبحث في ثلاث مطالب تضمن المطلب الأول الأهمية الإستراتيجية للتكتلات الإقليمية في ظل العولمة، و تناولنا في المطلب الثاني دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن لوحداتها، أما المطلب الثالث فقد خصص لدور التكتلات الإقليمية في بعث الصراع الدولي و نقله من مستوى الدول إلى مستوى الأقاليم.

المطلب الأول : الأهمية الإستراتيجية للتكتلات الإقليمية في ظل العولمة

¹ - حسين بوقاره. " مشروع السوق الشرق أوسطية: الخلفيات الواقع و الآفاق " مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية. عدد 1. 2006. ص 136.

² علي كنعان. "الإقليمية الجديدة و المفتوحة: الأوسطية والمتوسطة" في أحمد برقواوي وآخرون. الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004. ص 69.

من التناقضات التي تحملها ظاهرة العولمة على صعيد العلاقات الدولية نجد خاصة التفتت السياسي و الدمج الاقتصادي، فالأول تحركه عوامل الشعور بالهوية الأصلية و النزعة القومية، و الثاني تفرضه مصالح الشركات و آليات عملها، و ضرورات بقاء صمود هذه الكيانات السياسية في السوق العالمية ليس فيها مكان للضعفاء. و في هذا الإطار يقول **ناصر حتى**:

« هناك تياران أساسيان متناقضان يتجاذبان عالم اليوم: « الأول: تيار اندماجي على الصعيد الإقليمي و الدولي، يجد محركه في العولمة المتزايدة للاقتصاد و الثقافة والإعلام. و الثاني: تفتت يهدد الدولة من الداخل كما يهدد الاستقرار الإقليمي، و يجد قوة دفعه في الانتماء الأصلي، من إثني و قومي و ديني، أو من هذه العناصر مجتمعة، فنحن نعيش تنافسا بين نموذجين إثنيين هما: الشركة و القبيلة، أولهما يقوم على رابطة المصلحة، و الثاني يقوم على رابطة الهوية، و إذا عدنا مرة أخرى إلى المختبر الأوربي نجد مقالة حول هذا الواقع بعنوان: ماستريخت أو سرايفو تختصر ¹«دينامية التفاعل بين مفهومي الشركة و القبيلة

إن هذه الدولة الجديدة التي ظهرت بتفتت دولة كبيرة و التي كانت تحارب ربما من أجل نيل استقلالها و التمتع بسيادتها، سرعان ما تجد نفسها تبحث عن الدخول في كتل إقليمي تنضوي تحت لواءه يحميها ويزيد في قوتها ورفاهيتها، لأن الفترة الحالية تتميز ب بروز مشكلات و تحديات كبرى تعجز جهود الدول الصغيرة و حتى الدول المتوسطة عن حلها بصورة منفردة، فهي تحتاج إلى تضامن جهود جماعية، و لعل أبرز ما تواجهه هذه الدول من تهديدات تتولد من مشكلات البيئة و الاحتباس الحراري، و الأمراض الحديثة و العابرة للحدود، و الإرهاب و الجريمة المنظمة، و الهجرة السرية. مما يدفعها للبحث عن بدائل، فكانت التكتلات بديلا مقبولا

و لنا في التجربة القبرصية خير مثال على ذلك، فالجناح اليوناني من قبرص بانضمامه للإتحاد الأوربي يكون قد أصاب هدفين بحجر واحد، فهذا الانضمام سوف يزيد من رفاهية هذه الدولة و رخائها الاقتصادي، و يقوي نظامها و تماسكها الداخلي، و في نفس الوقت هو ضمان لها من تهديد تركي محتمل، ما دامت تركيا و حتى القبارصة الأتراك يغازلون الإتحاد الأوربي من أجل الانضمام إليه.

إن فكرة التكامل تعتبر من بين الاهتمامات التقليدية في العلوم الاجتماعية، و قد تتجسد هذه الفكرة في ميدان واحد كالاقتصاد مثلا أو في ميادين و اتجاهات متعددة، كما يمكن أن تمتد العلاقة المتكاملة بين دولتين أو أكثر

¹ - مدين على. "العولمة الإقليمية و نظرية الأمن الاقتصادي" من الموقع:

و نتيجة لعمومية و تعقيد الظاهرة، ظهر اختلاف في التصورات و المفاهيم التي تم تطويرها من طرف المنظرين المهتمين بميدان التكامل. إلا أن تجربة السوق الأوربية المشتركة تعتبر الأكثر تأثيرا على تطور نظرية التكامل والاندماج، و لذلك فإن مفهوم التكامل هو عبارة عن: « **مسار أو عملية بمقتضاها تحاول مجموعة من الوحدات السياسية الوطنية تحويل ولائها وأهدافها ونشاطاتها السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية إلى مركز أو وحدة أوسع وأشمل، و التي تمتلك مؤسساتها أو تهدف إلى امتلاك شرعية قانونية على** ¹.» **الدول الوطنية المعنية**

على هذا الأساس فإن التكامل يهدف مبدئيا إلى إحداث تحولات جذرية داخل منطقة جغرافية معينة، و هناك من يعتبر التكامل بأنه بمثابة الخطوة الضرورية لبناء و تدعيم التجمعات الدولية، إذ يمكن اعتباره كوسيلة تحل مجموعة من المشاكل التي فرضتها و كرستها التطورات المختلفة التي شهدتها القرن العشرون.² و في إطار هذا السياق المحوري ظهرت إلى الوجود مجموعة من التجارب التكاملية سبق ذكرها

و من المنظور الاقتصادي فإن التكتلات الإقليمية بمضامينها الجديدة تعود في أصولها إلى القرن التاسع عشر بإنشاء "**الزولفرين**" الألماني (إتحاد الجمارك) في 1833، و معاهدة "**كولدين شيفالية**" التي عقدت في 1860 بين بريطانيا و فرنسا، و التي أتاحت قيام تجارة حرة بين الدولتين

و قد يأخذ التكامل الاقتصادي عدة أشكال منها:

* إقامة منطقة تجارية حرة: وذلك باتفاق دولتين أو أكثر على السماح للسلع المنتجة داخل الدولتين أو الدول المعنية، بالتدفق بحرية بين أعضاء هذا التكتل، و تبقى في نفس الوقت جميع المراكز الجمركية قائمة، و يمكن أن تختلف مستويات الرسوم الجمعية بين الدول حول الواردات من الدول غير الأعضاء، و تعتبر اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (**النافتا**) مثلا لهذا النوع من التكتل.

* إنشاء إتحاد جمركي له رسوم جمركية مشتركة وليس به حواجز جمركية داخلية، كما ينبغي وجود روابط سياسية، لأنه من الضروري وجود مشاركة في صنع القرار عند تحديد مستوى الرسوم، و تعتبر اتفاقية السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية (الأرجنتين، البرازيل، باراغواي، الاورغواي) سنة 1995 مثلا لهذا النوع من التكامل.

¹ - حسين بوقارة. مرجع سابق، ص 137.

² - المرجع نفسه. ص 137.

* إقامة السوق المشتركة: و التي تنظم حرية تنقل عوامل الإنتاج (العمالة ورأس المال)، و كذلك السلع و الخدمات. و السوق الأوروبية المشتركة قبل تحولها إلى الاتحاد الأوروبي تعتبر أحسن مثال على هذا النوع من التكتل.

بأن عمليات الإقليمية و التكامل عبر **Joseph Nye** " و قد اعتبر **جوزيف ناي** كثير من مناطق الكرة الأرضية لقيت عوناً جراً ازدياد عدد المستعمرات السابقة حديثة العهد بالاستقلال، و من جراً انخفاض معين من درجة التوتر في علاقات القوى العظمى، و من جراً ازدياد الإدراك بأن الترابط الاقتصادي و النظام التجاري متعدد الأطراف المفتوح قد تسبب في مآزقها، و من جراً التقارب الناجح للبلدان الأوروبية¹. الغربية الرئيسية عبر آليات التكامل الاقتصادي

و إن الاتجاه نحو العمليات التكاملية و الإقليمية ليس سببه ضعف الدول الوطنية و عدم قدرتها على تلبية حاجيات مواطنيها بصفة منفردة فحسب، بل بسبب طبيعة التعاملات الدولية التي تفرضها العولمة، فإذا كانت هذه الأخيرة تتشكل من مجموعة من عمليات الترابط بين الدول و المجتمعات و البشر فوق كوكب الأرض كله، فإن التكتلات الإقليمية تشمل إقامة أشكال متميزة للترابط داخل منطقة ما (**أوروبا، جنوب شرق آسيا ...**)

و يحدث التمرد و الثورة في النظام الدولي و لأسباب متعددة ضد الاقتصاد العالمي الذي يتميز بالأسواق المفتوحة، و التدفقات الرأسمالية غير المقيدة، و نواحي نشاط المنشآت متعددة الجنسيات، من خلال حماية التجارة و إقامة التكتلات الاقتصادية المغلقة، و مختلف أنواع الإقليمية، حيث تقوم الدول فرادى، و الجماعات ذات المصالح و النفوذ داخل الدول التي تعتقد أن الاقتصاد المعولم لا يعمل بطريقة عادلة و لا يخدم مصالحهم، أو الذين يرغبون في تغيير النظام ليفيدوا أنفسهم و بما². يضرب بالآخرين، بالضغط و بكل قواهم في سبيل الأقلية

و إن الغالبية العظمى من المفكرين الاقتصاديين يؤكدون على أن إنشاء هذه التكتلات الإقليمية هو نقيض تام للعولمة و نفي لها، وهي آلية لتقويمها وإبطال مفعولها، حيث أنها تعمل على التجزئة " **أقلمة** " الاقتصاد العالمي في الغالب وفق أسس و معايير جغرافية، و إذا لم يتوقف الأمر عند هذا الحد فهو يعصف بطابعه الكوكبي و يوهن عولمته.

و في المقابل هناك فريق آخر يرى أنه يمكن للعولمة و الأقلية أن يقوم بينهما نوع من التكامل و التوافق و التدعيم المتبادل، إذا أحسن إدارة كل منهما. لأن التكتلات الإقليمية إذا كانت مفتوحة على العالم الخارجي، و لم تعمل على انغلاق منطقة ما

¹ - فيونا بتلر. "الإقليمية و التكامل" في جون بيليس و ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مرجع سابق. ص 852.

² - إبراهيم نافع، مرجع سابق. ص 157.

على نفسها، فإنها تضيف بمجموع أجزائها ما يزيد كثيرا على ما يقدمه كل جزء منها منفردا لبقية العالم. و العكس صحيح، فإن استوعبت العولمة التكتلات الإقليمية المنفتحة، و أقامت معها تعاونا وثيقا فإنها تساعد هذه التكتلات على الازدهار وتحقيق أهدافها.

و يعتبر البعض أن التكتلات الإقليمية ما هي إلا مسعى لحسن استغلال المزايا النسبية للدول الداخلة فيها بما يدعم مساهمتها في الاقتصاد العالمي، و يضاعف قدرتها على المنافسة، كما يعتبرون أن أي ترتيبات إقليمية مهما كانت قوة الدول المشكلة لها، فإنها لا تستطيع أن تكتفي بنفسها و تستغني عن العالم، فالإتحاد الأوروبي و اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، لن يزدحرا و لن يحققا أهدافهما إلا بالتعاون و الشراكات مع العالم أجمع¹.

المطلب الثاني: دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن :لوحدها

لقد تناولنا في موضع سابق قضية التغير في طبيعة التهديدات و مفهوم الأمن، و قلنا بأن المفهوم الجديد للأمن أخذ أبعادا جديدة تركزت بالدرجة الأولى على الإنسان و صون كرامته و حقوقه التي هي بالضرورة عالمية، و أنه من أجل تحقيق ذلك لابد من بناء قوة اقتصادية تساهم في تحقيق الأمن بمفهومه الشامل، لأن الأمن الإنساني مرتبط بجميع المضامين الأمنية خاصة الأمن الاقتصادي.

إن نظرية الأمن الاقتصادي التي كانت قائمة طوال فترة الحرب الباردة، و المتمثلة بنائية قطبية في النظام الاقتصادي الدولي، و السيادة الاقتصادية المطلقة للدولة على الموارد والأسواق، و الحدود المغلقة، و الدولة القادرة على التدخل و الاحتكار، و امتلاك الموارد الإستراتيجية _ خاصة في المعسكر الشرقي _ قد انتهت كليا تحت تأثيرات العولمة السياسية والاقتصادية، و التي تتواصل بوتائر متسارعة في تحرير الإقتصادات العالمية، و فتح الأسواق وأنظمة الحماية و الرقابة التجارية و المالية و النقدية و المصرفية، من خلال بنية تنظيمية جديدة، و دور متعاضد للاعبين إستراتيجيين زادت و تعاضدت أدوارهم في ظروف العولمة، كالشركات متعددة الجنسية، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية. هذا في الوقت الذي تقوم فيه الثورة التكنولوجية و المعرفية بتغيير مفهوم الثروة و شروط النمو الاقتصادي، و تقلل من الأهمية النسبية للموارد التقليدية، الأمر الذي يعني تغيرا في طبيعة الاقتصاد لجهة إحلال اقتصاد جديد موارده الأساسية هي المعلومات و المعارف و الأفكار، يفرض بدوره مفهوما جديدا للأمن الاقتصادي يتمثل بمدى قدرة الدولة على امتلاك التقانات الحيوية، و التقنيات المتقدمة في أنظمة الاتصالات، و امتلاكها المعلومات و المعارف و الأفكار، و قدرتها على استخدامها و استثمارها

¹ إبراهيم نافع. مرجع سابق، ص 149.

وتوظيفها لغايات اقتصادية و غير اقتصادية. و أكثر من ذلك قدرتها على الاحتفاظ بسر¹. هذه التطبيقات، و الكيفية التي تمت بها، و إمكانات تطويرها مستقبلا

و بحكم أن هذه المعطيات لا يمكن توفيرها لدى جميع الوحدات السياسية المشكلة للنظام الدولي، و بحكم طبيعة التسارع الهائل لتطوير هذه المعطيات، فإن التعاون بين مجموعة من الدول في تكتل إقليمي يحقق لها و لو نسبيا ما يمكنها من أن تحفظ أمنها وتضمن بقاءها بات ضروريا وربما حتميا.

و يرى الوظيفيون أن التكامل في مجال السياسات الدنيا و الذي يجب أن يكون له مردود نفعي على الجماهير في الدول المتكاملة سيكفل أن ترتبط الشعوب في الدول المختلفة بشبكة من المصالح المتبادلة و الأنساق المشتركة، و يفرض على القيادات السياسية في هذه الدول انتهاج سياسات رشيدة خالية من العنف، و يدفعها إلى مزيد من التعاون بحيث يصبح تعطيل هذه المصالح بفعل أي توتر في العلاقات بين هذه الدول، أو الدخول في حرب يكلف جميع الأطراف ثمنا باهظا، مما يقلل من إمكانات لجوء القيادات السياسية لهذا الفعل كما يكفل هذا النهج تعليم الجماهير عبر الدول المختلفة التعامل مع المشاكل التي تواجهها بطريقة تجريبية، و يصبح التركيز على توفير الرخاء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي بدلا من الدخول في متاهات وصراعات السياسات العليا.

David دافيد ميثراني " Ernst .B . Haas لقد عارض " **آرنست ب هاس** في رأيه حول أفضلية التكامل العالمي على الإقليمي، فبالنسبة لهاس، " **Mitrany** " التكامل الوظيفي رغم أنه ينطلق من مجالات اقتصادية لأجل تلبية حاجات الأفراد إلا أنه يكون ناجحا أكثر حين يكون في مناطق إقليمية، و ذلك بسبب التقارب القيمي والثقافي المفترض بين مجتمعات الإقليم الواحد، و هو ما تفتقر إليه غالبا المنظمات العالمية، فهذا التقارب القيمي و الثقافي مع الرفاه الاقتصادي و الاجتماعي يدفع بالشعوب في هذه الدول إلى الضغط على حكوماتهم من أجل المحافظة على الوضع القائم (التعاون، السلم، الأمن) وتجنب الصراعات التي سوف تكون مدمرة لجميع الأطراف.

و لهذا و من الناحية الأمبريقية نجد أن مختلف التجارب التكاملية هي بالفعل بين شعوب أقاليم تشترك في سمات و خصائص ثقافية و دينية معينة، فمجلس التعاون الخليجي مثلا يضم ست دول عربية، مسلمة، و تخضع لنفس نموذج نظام الحكم تقريبا، و هي ترفض دخول حتى دول عربية معها، لأنها ربما تفتقر لبعض السمات المشتركة معهم (العراق_ اليمن)، و كذلك تجربة الإتحاد الأوربي الذي فتح أبوابه على مصراعيها لانضمام دول أوربا الشرقية "العدوة السابقة" و العضو في حلف وارسو،

¹ - مدين على، مرجع سابق.

في حين يغلقها في وجه تركيا المسلمة رغم علمانيتها وعضويتها في الحلف الأطلسي.

إن أوروبا التي عانت ويلات الحروب لأزمة متعاقبة، و عاشت في ظرف ربع قرن تقريبا حربين عالميتين مدمرتين، نجحت من خلال عملياتها التكاملية في تحقيق الأمن والرخاء لشعوبها، وهي بفضل هذا المسار التكاملي تعيش أطول فترة استقرار في تاريخها، فقد حقق لها التكامل الاقتصادي ما لم تحققه لها المدافع و الطائرات.

و يعتبر **كارل دويتش** من خلال نظرية الاتصال أن غاية التكامل هي تكوين "مجتمع" آمن يضم الوحدات المتكاملة، و تختفي فيه احتمالات نشوب حرب فيا بينها، بسبب ما ينشأ بينها من كثافة في الاعتماد المتبادل، و ما تتبناه من آليات و إجراءات لفض المنازعات سلميا، و إحلال التعاون محل الصراع.

و قد ركز **دويتش** على قيمة " **الأمن** " كغاية " للتكامل على اعتبار أن الأمن هو الحالة الأساسية التي يمكن في ظلها التمتع بمعظم القيم الأخرى. و عرف الأمن بأنه " **قيام السلم وتدعيمه** " كما أعطاه مضامين أخرى مثل تأمين الثروة و الملكية و المؤسسات و الرموز والمراكز الطبقية و العادات والإيديولوجيا و الثقافة و احترام الذات و غيرها من القيم التي تبدو جديرة بالدفاع عنها بالنسبة لمعظم الناس. و حيث أن الدولة قد أظهرت عدم كفايتها لحماية هذه القيم، فإن الناس يلقون آمالهم على المنظمات الدولية لحماية.

و من خلال دراسته لأربع عشرة حالة تكاملية في العالم، خلص "**كارل دويتش**" إلى أربعة مهام رئيسة يقوم بها التكامل هي:

- ❖ حفظ السلام.
 - ❖ التوصل إلى إمكانيات كبيرة متعددة الأغراض.
 - ❖ انجاز بعض المهام المحددة.
 - ❖ تحقيق الذات و دور الشخصية بصورة أكثر جدية.
- و يمكن قياس حفظ السلام حسب **دويتش** من خلال غياب أو ندرة الاستعدادات العسكرية في الدول المتكاملة، و بيانات تعبئة القوات و المنشآت العسكرية و بيانات الميزانية.

المطلب الثالث: دور التكتلات الإقليمية في بعث الصراع و المنافسة الدولية:

لقد عارض **دافيد ميرانى** التكامل الإقليمي لأنه يؤدي حسب رأيه إلى زيادة القوة البنية التنظيمية الجديدة الإقليمية، و بالتالي يزيد من القدرة على استعمال القوة في العلاقات الدولية، مما ينقل الصراعات من صراعات بين الدول إلى **صراعات بين أقاليم**، مؤكداً على أن يكون التكامل تعبيراً على مصالح الجماهير في الدول المختلفة، و ليس فقط شكلاً تنظيمياً فوقياً، إذ أن هذه المصالح الجماهيرية النفعية هي الكفيلة بإقامة مجتمع دولي مسالم و متماسك.

و يرى بعض الباحثين أن تزايد ظاهرة الأقلية في الاقتصاد الدولي يمثل تحدياً خطيراً للإدارة الفعالة للاقتصاد العالمي، ذلك لان اقتصاد عالمياً منقسماً إلى أقاليم مغلقة نسبياً أمام الواردات والاستثمار من غير الأعضاء، قد تكون له آثار سلبية كبيرة على السلام و الرخاء الدولي.

إن النظم الدولية القائمة و التشريعات الخاصة بالتعاون الدولي، و تقديم الإرشادات الخاصة بالطريقة عمل الاقتصاد العالمي تقل كفايتها يوماً بعد يوم عن الوفاء بالمهام التي وضعت من أجلها، و يجب أن يجري إصلاحها، و إنشاء نظم جديدة لضمان الوجود المستمر لاقتصاد دولي يقوم على أساس من القواعد التي يمكن أن تعمل على زيادة السلام و الرخاء والاستقرار.¹ إن الفوائد الاقتصادية الضخمة لعالم مفتوح و متكامل تتعارض مع قيام اقتصاد عالمي ممزق و مقسم إلى عدد من الأقاليم.

لقد تطورت الأقلية الاقتصادية في التجارة و الخدمات و الاستثمارات منذ منتصف الثمانيات على نحو متوقع، و مع أن بعض المحللين كانوا قد أنكروا إمكان البدء حتى في عملية الأقلية. ففي بداية القرن الواحد و العشرين أصبح العالم منغمساً في تأثير عدوى الأقلية، حيث أصبحت كل عملية تكاملية إقليمية تدفع باتجاه ميلاد و تشكل عملية تكاملية جديدة.² و يرجع هذا للطبيعة التنافسية بين هذه الكيانات الجديدة.

و على هذا الأساس و من منطلق العلاقات الدولية التي يحكمها التنافس و الصراع على القيم و الموارد و المراكز العالمية، يصبح التكتل الاقتصادي بمثابة **"إستراتيجية تعاونية"** من أجل إدارة الطبيعة الجديدة للصراع، فالدول الأوروبية منفردة لا يمكنها منافسة و لا مجابهة الولايات المتحدة الأمريكية، بينما في إطار الإتحاد الأوروبي يمكنها ذلك و هي قادرة عليه، و الدول الآسيوية منفردة ليست قادرة على مواجهة الإتحاد الأوروبي و لا الولايات المتحدة الأمريكية و فرض سياستها في بعض المجالات الاقتصادية و التجارية، لكنها في تجمع الآسيان تصبح قادرة على ذلك. و في المقابل نجد أن الإتحاد الأوروبي يتفاوض مع دول فرادى مثل تونس، المغرب، أو الجزائر من أجل **"اتفاق شراكة"** لكنه يتفاوض من مركز قوة بينما هذه الدول

¹ - إبراهيم نافع. مرجع سابق، ص 171.

² - إبراهيم نافع. مرجع سابق، ص 171.

تتفاوض من مركز ضعف لأنها لم تُفعل إتحاد المغرب العربي، و تذهب إلى المفاوضات كتكتل واحد.

و حتى البدايات الأولى لتأسيس الجماعة الأوربية فإننا نلاحظ أنها انطلقت في أجواء من الحرب الباردة حيث يتنافس قطبان يحملان ايدولوجيتين متناقضتين، و كذلك نظاميين اقتصاديين متعارضين. و خوفا من الاكتساح الشيوعي لأوربا عملت الولايات المتحدة على تعمير و توحيد أوربا الغربية تحت قيادتها من خلال مشروع مارشال¹. الذي أقام أول هيكل لتوحيد أوربا (المنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادي في 1948)

و يرى **وليد عبد الحي** عند تحليله للبنية الجيوستراتيجية للمجتمع الدولي المعاصر بأن المجتمع الدولي يبدو في إطار هذه البنية نسقا يطوي في داخله صراعات على مستويات مختلفة، حيث نجد في المستوى الأعلى في هذا النسق صراعا على "مركز النظام الدولي" أو ما أصطلح على تسميته في مجال العلاقات الدولية "بالقطب الدولي"، و في المستوى المتوسط نجد صراعا بين "الأقاليم" على احتلال مركز "الإقليم القطب" أي الإقليم الأكثر أهمية، و في المستوى الثالث نجد صرعا داخل كل إقليم، أي بين الدول المشكلة له، من أجل احتلال دور المركز أو ما يسمى بالقطب الإقليمي. وهكذا يمكن تصور بنية علاقات دولية على أساس أنها تنطوي على تناحر وتنافس وتعاون من أجل تحقيق الأهداف². التالية:(القطب الدولي، الإقليم القطب، القطب الإقليمي)

و كما سبق ذكره فإن الدول حين تدخل في تكتل اقتصادي معين فإنها تبحث تحقيق مصالحها التي لم تستطع تحقيقها منفردة في نظام اقتصادي معولم. و لكن هذه الدول نادرا ما تهتم بالآثار التي تحدثها الترتيبات التجارية الإقليمية على رفاهية الدول غير الأعضاء في تكتلها، فدول غرب أوربا لم تهتم بتقدير أثر الوحدة الاقتصادية الأوربية على بقية العالم، إذ أنه عندما يتم إبرام اتفاق ما في نطاق منطقة ما، فإن الأطراف المحلية المشاركة في صنع الاتفاق تستخدم عادة قوتها و نفوذها لضمان أن³. "تستفيد هي نفسها من القواعد وليس الأطراف الخارجية" المنافسة

و في إطار التحليلات الحديثة للسياسة العالمية، يجري الحديث بشكل مطرد عن القلق بشأن الكيفية التي قد تؤثر بها الأقلمة في النظام العالمي بوصفه قلعا بشأن النظام التجاري الغربي متعدد الأطراف القائم على أساس قواعد وإجراءات الغات، و قد يزيد ظهور الكتل التجارية الإقليمية _ التي ينظر إليها دائما بوصفها كتل الولايات المتحدة الأمريكية، الإتحاد الأوربي، اليابان _ قد يزيد احتمالات الصراعات أو⁴. "الحروب" التجارية، و يقوض الالتزام بالقواعد و المؤسسات العالمية

¹ - المرجع نفسه. ص 161.

² - وليد عبد الحي. مرجع سابق، ص 7.

³ - إبراهيم نافع. مرجع سابق، ص 170.

⁴ - فيونا بتلر. مرجع سابق، ص 883.

إن التكتلات الاقتصادية الإقليمية تنطوي على درجة من العلاقة الاقتصادية و التجارية " التفضيلية ". و قد شهدت السياسة العالمية في السنوات الأخيرة سياسات تجارية ذات توجه إستراتيجي، و " إنتقامية "، و " عدوانية " من جانب الدول المتقدمة، و قد ازداد الاحتكاك التجاري بين الإتحاد الأوربي و الولايات المتحدة الأمريكية زيادة التي كانت تجري في ستينات "Chicken Wars" تجاوزت بكثير " حروب الجبان القرن العشرين، و في 1990 نجحت اليابان في تحدي الإتحاد الأوربي ضمن " الغات ". بشأن الممارسات التجارية غير المنصفة.

و دائما في اقتصاد عالمي متزايد باتجاه العولمة، هناك حجة مقنعة مفادها أن الكتل التجارية الإقليمية هي البديل " الوحيد " عن " فراغ " الهيمنة، حيث لا تتمكن¹ دولة قوية أو لا ترغب في ضمان الالتزام بالقواعد العالمية

و في إطار عمليات العولمة ذات الطابع المتخطي الحدود لرأس المال و التجارة، والتكنولوجيا والمعلومات. نجد في مقابل ذلك أن الأبواب مغلقة في وجه تنقل و حركة الموارد البشرية، و كذلك العادات الاجتماعية. و يمكن هنا أن نعتبر الإقليمية و التكامل بمثابة آلية لحماية وإثراء الهوية و القيم المحلية. فعلى سبيل المثال نشأت نزاعات بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوربي حول النصوص الاجتماعية المشتركة (لإيجاد مجال متوازن للعمال الأوربيين) و القرارات المشتركة لنقل أماكن مصانع الإنتاج إلى البلدان ذات التكاليف الأقل داخل و خارج الإتحاد الأوربي، إن هذه المنازعات التي تشيع التفرقة، تعلق بوظيفة التنظيم الأوربي المتوازن لحماية المعايير الاجتماعية المتفاوتة، و القوى العاملة الأوربية من آثار الممارسات المعولمة التي تتعلق بالإنتاج و الاستثمارات، هذه الإجراءات منعت وصول استثمارات إلى دول خارج التكتل الأوربي، كما منعت وصول عمالة من دول تعيش الدول الأوربية على نهب و استغلال ثرواتها بأبخس الأثمان.

و دائما ضمن الإتحاد الأوربي، تم الإعراب من جانب الحكومة الفرنسية عن القلق بشأن تغلغل صناعة السينما الأمريكية في أوربا و ما ينجم عنها من آثار ضارة بالأفلام و الموسيقى التي يتم إنتاجها محليا، و بالأنشطة الثقافية، و أصبح هذا عنصرا هاما في الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي أثناء جولة الغات في² أورغواي المتعلقة بالمفاوضات التجارية

¹ - فيونا بتلر. مرجع سابق، ص 883.

² - المرجع نفسه، ص 884.

إن المجتمع الدولي يعيش مرحلة لا يمكن فيها لأي دولة أو فاعل اقتصادي أن يعزل نفسه بعيدا عن الصراعات الاقتصادية، و يقرر بإرادته عدم الدخول فيها أو التفاعل معها. فالدول مهما كان وزنها و مكانتها فإنها معنية بهذا النوع من الصراعات، فسواء كانت كبيرة أم صغيرة، غنية أم فقيرة، عدوانية أم مسالمة، فإنها تدخل في صراع اقتصادي تحركه وتديره هي، أو يفرض عليها من أطراف أخرى تهدد مصالحها.

وتخوض الدول صراعات اقتصادية بأهداف متباينة و متفاوتة، و الذي يحدد هذه الأهداف بالدرجة الأولى هي المقدرات و الإمكانيات التي تمتلكها دولة ما، و التي سوف تسخرها في صراعاتها مع قوى أخرى ربما لديها أكثر مما لدى هذه الدولة، و حينها سوف تخسر مصالحها لصالح الدولة المنافسة، لأن الصراعات الاقتصادية في الغالب هي صراعات صفرية، أي أن ما يكسبه طرف هو بالضرورة خسارة للطرف الآخر.

و كما أن القوة العسكرية ضرورية لحسم حرب أو معركة، فإن القوة الاقتصادية ضرورية من أجل حسم المواقف، و تبوأ المراتب في هرم النظام العالمي.

مما سبق، و بالنظر إلى معطيات الوضع الراهن على الساحة الدولية، فإنه يمكننا أن نحدد ثلاث مستويات للصراع الاقتصادي تفرضها الأهداف المرسومة للوحدات المشكلة للمنظومة العالمية، حسب ما تملكه من قوة وطموح.

ففي المستوى الأعلى نجد صراعا بين قوى كبرى من أجل البقاء في الريادة العالمية أو الوصول إليها، و في المستوى الأوسط يدور صراع بين قوى متوسطة من أجل الريادة الإقليمية، لكنها لا تخفي طموحا للعب دور على المستوى العالمي، بينما في المستوى الأدنى تسعى كل الدول للحفاظ على ذاتها وسيادتها في وجه تهديدات متعددة على المستوى الداخلي و الخارجي.

المبحث الأول: الريادة العالمية والهيمنة

سوف نتناول في هذا المبحث صراع القوى الكبرى في النظام الدولي من أجل تعزيز ثروتها ونفوذها لكي تصبح - أو تظل - غنية و قوية في آن واحد، و في نفس

الوقت منع الآخرين من الوصول إلى مراتب أعلى مراتبها، فكما يقول الاقتصادي الألماني "فون هورنيك": "إن قوة أي دولة و ثراءها اليوم يتوقفان لا على وفرة و تأمين قوتها و ثرائها، بل يتوقف بالدرجة الأولى على ما إذا كان جيرانها يمتلكون منهما القليل أو الكثير". و قد جاء توزيع مضمون هذا المبحث على ثلاث مطالب، حيث تضمن المطلب الأول طبيعة النظام العالمي في كونه متعدد الأقطاب من الناحية الاقتصادية، و تناول المبحث الثاني الصراع و التنافس بين هذه الأقطاب على الريادة العالمية و الهيمنة، أما المطلب الثالث فخصص للصراع على النفط كمورد استراتيجي من أجل القوة و الهيمنة.

المطلب الأول: نظام دولي متعدد الأقطاب اقتصاديا

خلال فترة الحرب الباردة، كان العالم محكوما بنظام ثنائي القطبية، و قد تمثل القطب الأول في دول المنظومة الاشتراكية بزعامة الإتحاد السوفيتي، بينما القطب الثاني كانت تمثله دول المنظومة الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، هذا في الوقت الذي اختارت فيه معظم دول الجنوب خط عدم الانحياز. و تجدر الإشارة إلى أن طبيعة الاستقطاب الذي سيطر طوال تلك المرحلة كان شاملا، حيث أنه لم يقتصر على الجانب (العسكري، الأمني) المحكوم بإستراتيجية القدرة على الردع أو التدمير المتبادل، بل امتد ليشمل جوانب أخرى، سياسية واقتصادية و حتى ثقافية، و في هذا الإطار لابد من الإشارة إلى أن مظاهر الاستقطاب على المستوى الاقتصادي برزت بصورة واضحة من خلال انقسام العالم إلى مذهبين اقتصاديين، يقوم الأول على مبدأ التدخل و احتكار الدولة و سيطرتها الكاملة على جميع الإمكانيات و المقدرات و الموارد الاقتصادية، و الأسواق، و عملية توزيع الدخل القومي... وغير ذلك. بمعنى آخر فإنه يقوم على فلسفة تؤمن بحقوق الدولة السيادية على الاقتصاد، بينما يقوم الثاني على الفلسفة الليبرالية الاقتصادية، و حق التملك، و حرية التحويل، و قوانين العرض و الطلب، مع دور ما للدولة أقرته الكينزية استمر حتى مطلع الثمانيات، ثم جاءت الليبرالية الجديدة لتطالب بانسحاب كلي للدولة من الحياة الاقتصادية.¹

و قد ساد في هذه الفترة مستويات من التنافس الاقتصادي الدولي، بينما تضمن المستوى الثاني تنافسا بين أقطاب المنظومة الرأسمالية ذاتها، و المتمثلة أساسا في (أوروبا، اليابان ، والولايات المتحدة الأمريكية). (أنظر ملحق رقم 5)

و بعد انهيار الإتحاد السوفياتي، و بالتالي زوال نظام القطبية الثنائية، بدأت ملامح نظام عالمي جديد في التشكيل، فاتجهت بعض الدارسات لتعتبر أن النظام العالمي الجديد هو نظام التفرد الأمريكي والأحادية القطبية، بينما رأت دراسات أخرى أن ملامح هذا النظام لم يتشكل بعد، و العالم يعيش فترة انتقالية بين نظاميين، في

¹ - مدين على، مرجع سابق.

حين و نظرا للأهمية الإستراتيجية لدور الاقتصاد خاصة في الفترة التي تبعث انهيار المعسكر الشرقي وتوجه دوله نحو التعددية السياسية والليبرالية الاقتصادية، و ما صاحبها من تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية. مما دفع جل الدراسات الإستراتيجية إلى الاعتقاد بأن النظام الدولي المرتقب سوف يكون النظام التعددية¹ القطبية، و سوف تكون التكتلات الاقتصادية الكبرى أعمدته الأساسية

على أن ثمة عدم توازن **Noam Chomsky** " و يؤكد " **نعوم تشو مسكي** فاضح في المنظومة الدولية لعصر مابعد الحرب الباردة، يتجلى في كون النظام الاقتصادي " ثلاثي القطبية " ولكن النظام العسكري ليس كذلك، و من ثم فإن التوتر بين الاستقطاب الثلاثي الاقتصادي و لأحادي العسكري هو توتر جلي بشكل خاص. إذ تكمن ميزة الولايات النسبية في أنها القوة الوحيدة ذات الإرادة والقدرة على ممارسة القوة على نطاق عالمي، و على نحو أكثر حرية بعد اضمحلال الردع السوفياتي. و لكن الولايات المتحدة لم تعد تتمتع بالتفوق في مجال القوة الاقتصادية، ذلك التفوق الذي مكنها من الحفاظ على وضع عسكري صدامي مع الغير و متدخل في شؤونه منذ الحرب الثانية، حيث أن القوة العسكرية التي لا تدعمها قاعدة اقتصادية تضاهيها، تكون قوة لها حدودها كوسيلة للإكراه والهيمنة، و قد توحى هذه القوة بالإقدام على المغامرات مما يحتمل أن ينشأ عنه نتائج مريعة².

مؤشرات أو معايير تدل **Stanley Hoffman** " و لقد وضع " **ستانلي هوفمان** على بداية النظام العالمي الجديد، و السؤال الأساسي الذي انطلق هو: كيف يمكن التعرف على بداية النظام العالمي الجديد؟

أن بداية أي نظام دولي جديد تظهر عندما تتوفر **Hoffman** و يرى **هوفمان** :إجابة جديدة لأي سؤال من الأسئلة الثلاثة التالية

1. ما هي الوحدات الأساسية للنظام الدولي محل الدراسة ؟
2. ما هي الأساليب السائدة بين وحدات هذا النظام في تفاعلها البيئي بقصد تحقيق أهدافها في السياسة الخارجية؟
3. ما الذي تستطيع أن تفعله وحدات النظام الدولي تجاه بعضها بعض من خلال مقدراتها العسكرية و الاقتصادية؟³

و إذا أسقطنا هذا على الوضع الراهن نجد أن الإجابات على هذه التساؤلات تكون كما يلي:

1. فيما يتعلق بالوحدات الفاعلة في النظام العالمي هناك جملة من التغيرات التي طرأت على الوحدات الفاعلة في ظل نظام القطبية الثنائية، و لعل أبرز تلك

¹ - حسين بوقارة. مرجع سابق، ص 136.

² - صلاح سالم. عن العولمة: التاريخ، البنية، المستقبل، القاهرة: المكتبة الأكاديمية. 2001. ص 71.

³ - زايد عبيد الله مصباح. مرجع سابق، ص ص (394_395).

التغيرات ظهور الاتحادات الاقتصادية الإقليمية الفاعلة و تعاظم دورها مثل (الإتحاد الأوربي، مجموعة أمريكا الشمالية "النافتا" منظمة تعاون آسيا الباسفيك الاقتصادية ...)، هذا إلى جانب ظهور دول مستقلة قائمة على أسس التمسك بالهوية القومية (تفكك الإتحاد السوفياتي، تشيكسلوفاكيا، يوغسلافيا...)، بالإضافة إلى فواعل أخرى كمنظمة التجارة العالمية. مع تزايد عمليات الاندماج بين الشركات متعددة الجنسية العملاقة ليتعاظم دورها في المرحلة الجديدة.

2. أما فيما يخص أدوات ووسائل ممارسة التأثير و النفوذ في الحركة السياسات الخارجية للدول، فلم يعد أسلوب الانتزاع الإقليمي هو السائد، حيث أخذت الدول تميل إلى توظيف الوسائل الاقتصادية بدلا من الوسائل العسكرية في ممارسة نفوذها في حركة التفاعل الدولي.

3. و أخيرا فإن التقدم الهائل في تصنيع الأسلحة المتطورة تقنيا من حيث الكم و الكيف شكل نوعا من التغير في حدود ما يمكن أن تفعله الدول تجاه بعضها، فالدول العظمى وحدها لا تستطيع ضبط صناعة الأسلحة التدميرية في العالم، فالأسلحة النووية مثلا لم تعد حكرا على القوى العظمى.

مما سبق، نستنتج أننا بصدد نظام عالمي جديد تلعب فيه التكتلات الاقتصادية الإقليمية دورا متعاظما في السياسة العالمية. كما حلت القوة الاقتصادية محل القوة العسكرية في سلم الأولوية الأمنية و بعد ما توجهت كل دول العالم نحو فتح أسواقها و انتهاج سياسة اقتصادية لبرالية، تحول الصراع من مواجهة العدو الشيوعي، إلى صراع داخل النظم الليبرالية فيما بينها، لكن الوسائل والآليات اختلفت.

وفي هذا الشأن تقول "**فيونا بتلر**" في دراستها المعنونة بـ "**الإقليمية و التكامل**" ضمن كتاب "**عولمة السياسة العالمية**" بأن السياسة العالمية في فترة ما بعد 1989 تتميز بالمرونة و "بتعدد الأقطاب". إن الاتجاه السائد في نظرية العلاقات الدولية يهتم إلى حد بعيد بالكيفية التي يمكن بها للجماعات الإقليمية التعاونية ذات الطابع المؤسسي أن تكون عنصرا أساسيا في المحافظة على نظام سلمي "متعدد الأقطاب". وكثيرا ما يفسر تطور التعاون و الهياكل التعاونية الإقليمية كعملية نفعية تحركها الدول و تمكن الدول من التوفيق بين متطلبات متنافسة في وجه التحديات السياسية و الاقتصادية العالمية¹.

ويرى آخرون أن النظام الدولي الجديد يتكون من مركز و أطراف، لكن هذا المركز وهذه الأطراف ليست دولا هذه المرة، و إنما تكتلات اقتصادية، فالمركز يضم التكتلات الإقليمية الكبرى مثل الإتحاد الأوربي، و النافتا، و الآسيان، و تدور في فلكها

¹ - فيونا بتلر. مرجع سابق، ص 856.

و تتكيف معها تكتلات إقليمية أقل وزنا مثل مجلس التعاون الخليجي و الإتحاد
الإفريقي¹ ...

:المطلب الثاني: التنافس الاقتصادي و الصراع من أجل الهيمنة

لقد هيمنت على العالم خلال القرون الخمسة الماضية و بصفة متعاقبة مجموعة من الدول الأخرى مثل تركيا " الدولة العثمانية " ثم إسبانيا و البرتغال، ثم هولندا و النمسا، و ألمانيا، ثم بريطانيا و فرنسا، ثم اليابان و ألمانيا و إيطاليا و روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية، و بعد الحرب العالمية الثانية، تقاسم الريادة العالمية قوتان عظيميان دار الصراع بينهما بالاعتماد على الردع النووي كأداة لتنظيم العلاقة بين الشرق و الغرب، و قد انتهى هذا الصراع بتفكك القطب الشرقي (الإتحاد السوفياتي)، و بقاء القطب الآخر مسيطرا و مهيمنا على العالم (الولايات المتحدة الأمريكية).

و بسبب هذا الانهيار السريع و المفاجئ للإتحاد السوفياتي، و بعد عجز مختلف مقاربات و نظريات العلاقات الدولية عن التنبؤ بحدوث هذا الانهيار، تفجرت الساحة الإعلامية و الفكرية بعدة أطروحات و أفكار منها ما تتحدث عن كون القرن الواحد و العشرين قرن الهيمنة و الريادة الأمريكية بلا منازع، وبتالي الأحادية القطبية. ومنها ما تتحدث عن وجود منافسة يابانية و أوربية و صينية أو ربما حتى روسية أو هندية للولايات المتحدة على مركزها الريادي. و ذهب البعض إلى أن هذا العصر ليس عصر الدول بل هو عصر التكتلات الاقتصادية، لكنهم أجمعوا على تراجع مكانة و دور المتغير العسكري لصالح متغير القوة الاقتصادية و التكنولوجية، مما أربك الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ فترة الرئيس **جورج بوش الأب** حول الإستراتيجية التي يجب أن تتبعها الولايات المتحدة لتحافظ على هذا الوضع، و تمنع منافسين محتملين أن يهددوا مكانتها و هيمنتها على العالم.

و على هذا الأساس و من منطلق ما ورد في المطلب السابق حول التعددية القطبية الاقتصادية، و ما يدور بين هذه الأقطاب من صراع اقتصادي من أجل الريادة العالمية _ على الأقل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية _ و تكوين نظام متعدد الأقطاب حقيقي و المحافظة عليه بالنسبة لباقي الأطراف، وبالتالي سوف نستعرض أهم الإستراتيجيات المنتهجة من قبل هذه الأطراف من أجل إدارة هذا الصراع الاقتصادي .

1. حدود القوة الأمريكية وإستراتيجيات الهيمنة:

¹ - مدين على، مرجع سابق.

في صحيفة **William Fulbright** كتب السيناتور الأمريكي **ويليام فولبرايت** في 22 جويلية 1945: "لقد وجدت أمريكا **New York Times** نيويورك تايمز نفسها اليوم تأخذ على عاتقها مسؤولية وجوب قيادة العالم، دون أية رغبة منها للقيام بذلك، و دون السعي إليه مطلقا. إننا ورثة حضارة مسيحية غربية، فيجب علينا أن نمارس بكل قوانا هذه القيادة التي¹"**اثمنتنا عليها العناية الإلهية**

في كتابه "الصراع على القمة **Lester Thurow** " و يقول " **لسترثارو** ::**مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان**" بأنه

لم يكن يوجد للولايات المتحدة منافسون اقتصاديون بعد « الحرب العالمية الثانية كانت تقف وحدها، بتفوق اقتصادي تحقق في يسر و بأقوى اقتصاد في العالم، تمارس لعبة صممت لتناسب قدراتها. أما في القرن القادم فستكون الولايات المتحدة مجرد واحدة بين عدد من لاعبين أنداد و يمارسون لعبة يتزايد دور الآخرين في كتابة قواعدها، وستكون صاحبة الاقتصاد الرأسمالي الذي يتعين عليه أن يجري أضخم التغيرات، و هي تغيرات ستكون بالغة الصعوبة من الناحية النفسية، حتى و إن لم تبد من الناحية الموضوعية ضخمة بالنسبة للمراقب الخارجي الذي لم يتعين عليه تحمل العبء الفادح لتاريخ ناجح. و إذا نظرنا إلى الأمام فإن نصف القرن القادم سيكون مباراة اقتصادية تنافسية تعاونية ثلاثية المسالك فيما بين اليابان و أوروبا و الولايات المتحدة. و في المناورة من أجل الحصول على ميزة تنافسية، سيرغم بعضها البعض على التكيف، ومن أجل تحقيق رخاء متبادل سيكون عليها خلق اقتصاد عالمي يسهل تسيره، و²» **بيئة عالمية تسمح لها بالبقاء و التمتع بما تنتجه**

في كتابه "القوى العظمى: التغيرات **Paul Kennedy** "أما "بول كينبيدي **الاقتصادية والصراع العسكري**" فيعتبر بأن الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الحاضر لا تزال تمثل نوعية فريدة في اقتصادها، و ربما في قوتها العسكرية، إلا أنها تواجه الاختبارين الكبيرين الذين يهددان بقاء أي قوة كبرى تحتل المكانة الأولى في العالم، و هذان الاختباران هما: (قدرتها في المجال العسكري الإستراتيجي على الحفاظ على توازن معقول بين متطلبات الدولة الدفاعية و الوسائل المتاحة للحفاظ على الالتزامات، و قدرتها على الحفاظ على القواعد التقنية و الاقتصادية التي ترتكز عليها قوتها من التآكل في مواجهة أنماط الإنتاج العالمية المتغيرة دوما.¹

¹ - غسان سلامة. أمريكا و العالم: إغراء القوة و مداها، ط 2 (تر: مصباح الصمد). بيروت: دار النهار للنشر. 2006. ص ص (435 - 436).

² لسترثارو. الصراع على القمة ، (تر: أحمد فؤاد بليغ). الكويت: سلسلة عالم المعرفة. 1995. ص ص (11_12).

إن إجمالي المصالح الأمريكية المنتشرة في العالم و الالتزامات المترتبة على مكانة الدولة المهيمنة والقوة الإمبراطورية، يعد اليوم أكبر بكثير من قدرة الدولة على الدفاع عنها جميعا في وقت واحد، ولعل خير مثال على ذلك هو الحشد الدولي الذي جهزته الولايات المتحدة في حربها الأولى و الثانية على العراق، و عجزها عن التعامل بحزم مع إيران مادمت لم تخرج من الورطة العراقية بعد.

إن هذه المصالح شديدة الانتشار لدرجة تحول دون إمكانية الدفاع عنها جميعا و¹. في نفس الوقت، مع صعوبة التخلي عن أي منها دون أن تتعرض لمخاطر أخرى

إلى أن "قوة" Richard Emerman و يشير المؤرخ "ريتشارد إيمرمان أمريكا وأمنها يتعلقان بصورة رئيسية بالوصول إلى الأسواق و الموارد الأولية في العالم، و خاصة في العالم الثالث الذي يجب التحكم به². «بشكل وثيق

لقد ظهرت الإرادة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية من أجل الهيمنة العالمية بشكل أكثر ضراوة بعد تدمير العراق في حرب تحرير الكويت، و توضح هذه "الإرادة و وثيقان صادرتان عن البنتاغون، إحداهما تحت إدارة "بول ولفويتزر" معاون رئيس لجنة Jerima " و الثانية تحت إدارة الأدميرال "جيريميا Wolfowitz" قادة الأركان حرب، و نذكر فيما يلي أربع أهم نقاط منها:

- الولايات المتحدة في النهاية هي الضمان للنظام العالمي، و عليها أن تكون في وضع يمكنها من التصرف مستقلة عندما لا يمكن تعبئة فعل جماعي، أو في حال أزمة تتطلب إجراءً مباشراً.
- علينا أن نتصرف لمنع انبثاق نظام أمن أوربي حصراً، يمكن أن يزعزع حلف شمال الأطلسي.
- يجب إدماج ألمانيا و اليابان في نظام أمن جماعي موجه من قبل الولايات المتحدة.
- إقناع المنافسين المحتملين بالاستغناء عن الطموح إلى لعب دور هام، و للوصول إلى ذلك يجب على هذا النظام ذي القدرة الفائقة الوحيدة، أن ينتشر بسلوك بناء وقوة عسكرية كافية لردع أي أمة أو مجموعة أمم عن تحدي تفوق الولايات المتحدة. و على الولايات المتحدة أن تأخذ بالاعتبار مصالح الأمم الصناعية المتقدمة لمنع تحديها للزعامة الأمريكية، أو بلبلة الوضع الاقتصادي و السياسي القائم³.

¹ - بول كيندي. القوى العظمى: التغيرات الاقتصادية و الصراع العسكري من 1500 إلى 2000. (تر: عبد الوهاب علوب). الكويت: دار سعاد الصباح، 1993. ص 691.

² - المرجع نفسه.

³ - روجي غارودي. الولايات المتحدة الأمريكية: طليعة الانحطاط. الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر والاشهار. ص 69.

³ - روجي غارودي، مرجع سابق. ص ص (69_70).

و هذه الإستراتيجية الأخيرة، و بالرغم من أنها صادرة عن البنتاغون إلا أنها تتحدث عن أسلوب إقناع (مع قوة عسكرية رادعة) وهذا الإقناع طبعا سوف يكون بحوافز و إغراءات معنية.

كذلك عند تطرقها للمنافسين المحتملين الطامحين للعب دور هام، فإنها تركز على الأمم الصناعية المتقدمة وعلى رأسها (اليابان، فرنسا، ألمانيا و الصين). و عندما يحدد مصطلح "مجموعة أمم" فإنه يشير إلى التكتلات الاقتصادية مثل (الإتحاد الأوربي والآسيان).

إن هذه الإستراتيجية المعلنة من طرف البنتاغون توضح الأهمية الشديدة للعامل الاقتصادي في الصراع على قمة المنظومة العالمية و الذي تديره الولايات المتحدة الأمريكية.

إن إستراتيجية " الزعامة العالمية " التي تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية، تقتضي منع ظهور منافس عالمي آخر يكون معاديا لها و تحول في الوقت ذاته دون العودة إلى تعدد الأقطاب.

لقد كان الأمريكيون عشية سقوط جدار برلين يركزون على اليابان و يبدوون قلقهم من " الخطر الأصفر" المتمثل في هذا البلد، لكن ذلك الخوف عوضه خوف من خطر آخر نجسده الصين في فترة وصول كلينتون إلى السلطة في البيت البيض، و كانت هناك ثلاث نقاط تثير اهتمام الخائفين منها. أولا النمو الاقتصادي الصيني على وتيرة ثابتة منذ 1990، يمكن للصين تخطي ألمانيا(القوة العالمية الاقتصادية الثالثة اليوم) في 2010، و اليابان (القوة الثانية عالميا) عام 2020. بل أن تنزل¹. أمريكا نفسها عن عرشها في مستقبل أبعد بقليل.

أن الولايات المتحدة Zalmay Khalilzad " و يعتبر "زلمي خليل زاد الأمريكية لكي تنجح في ذلك يتعين عليها التمسك بالمبادئ التالية كخطوط إرشادية لسياستها:

- الحفاظ على التحالفات القائمة بين الدول الديمقراطية ذات الإقتصادات في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية و شرق آسيا.
- اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع عودة الامبريالية الروسية و النزعة التوسعية الصينية، مع تعزيز التعاون مع كل من الدولتين.
- الحفاظ على القوة الاقتصادية للولايات المتحدة، و الإبقاء على انفتاح النظام الاقتصادي العالمي.
- التعقل في استخدام القوة العسكرية و تجنب الإفراط في التوسع و تحقيق المشاركة في الأعباء بين الحلفاء بصورة فعالة.

¹ - غسان سلامة. مرجع سابق، ص 341.

• كسب التأييد المحلي للزعامة العالمية الأمريكية و لهذه المبادئ، و الحفاظ على هذا التأييد.¹

و لكي تضطلع الولايات المتحدة الأمريكية بدور الزعامة العالمية سيتعين عليها أن تحول دون هيمنة معادية على المناطق الحيوية، والمقصود بـ "المنطقة الحيوية" كل منطقة تحتوي على موارد اقتصادية و فنية بشرية كافية، بحيث تشكل سيطرة أي قوة معادية عليها تهديدًا وتحديًا للمصالح الأمريكية.

و حسب **خليل زاد** فإن هناك حاليًا منطقتين ينطبق عليهما هذا التعريف وهما: أوروبا و شرق آسيا، أما منطقة الخليج العربي فتكتسب أهميتها من مواردها النفطية الحيوية للاقتصاد العالمي، و هذه الأهمية النسبية قابلة للتغيير على المدى البعيد، حيث يمكن أن تتناقص الأهمية الحيوية لمنطقة ما بالنسبة للمصالح الأمريكية، في حين تكتسب مناطق أخرى أهمية أكبر. و كمثال على ذلك يقدم خليل زاد منطقة جنوب شرق آسيا التي من المرجح أن تزداد أهميتها النسبية مادام نمو اقتصادات المنطقة مستمرًا على وتيرته المثيرة للإعجاب. و بالمقابل يمكن لأهمية منطقة الخليج أن تتراجع إذا ما توفرت مصادر طاقة بديلة و أرخص، و أصبحت موارد المنطقة أقل حيوية للازدهار العالمي.²

لقد اعتمدت الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية سياسة القائمة على أن العالم مضطرب و لا يسير "Real politique" " الاعتراف بالأمر الواقع حسب رغباتنا و مفاهيمنا، لكن بانتهاء الحرب الباردة فإن هذه السياسة باتت من شقين، يرى الأول (**الاقتصادي**) أن العالم المعقد لا يزال معقدًا، و أنه لا يثمر بأوامر واشنطن، و من هنا " **المؤامراتي** " تراجع القدرة التنافسية حيال اليابان وأوروبا. فيما يرى الثاني (**السياسي**) أن العالم المضطرب زاد اضطرابًا، و أن العدو في **Colin Powel** " الرئيسي هو ذلك " **المجهول** " الذي تحدث عنه " **كولن باول** قوله: " يبقى أنه من الأفضل منع قوى اقتصادية مثل أوروبا أو اليابان من أن تصبح قوى عسكرية تنافس الولايات المتحدة وتحاول استعادة نفوذ كان لها في مطلع القرن.³

رئيس " **معهد السياسة التقدمية** " **Will Marshall** و قد حدد **ويل مارشال** عشرة أهداف للسياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس **بيل كلينتون**، و ذلك و من بين هذه ، " **Mandate for change** " " في كتاب " **وكالة من أجل التغيير** " الأهداف نجد:⁴

¹ - زلمي خليل زاد. "الاستراتيجيات الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية انعكاساتها عليها وعلى العالم"، في كتاب: **التقييم**. 37 - الاستراتيجي، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث. 1997. ص 37

² - زلمي خليل زاد. مرجع سابق، ص 37

³ - مروان بشارة. **بيل كلينتون الحملة الإدارية والسياسة الخارجية**. بيروت: دار الساقي. 1993. ص 69. (نسخة PDF)

⁴ - المرجع نفسه. ص 75.

- وضع الدبلوماسية التجارية في مركز الإستراتيجية الأمنية بعد انتهاء الحرب الباردة
- تنظيم حملة طويلة الأمد من المساعدات الاقتصادية و التقنية و السياسية لتثبيت روسيا بجزم في معسكر الاقتصاد الحر.
- استعمال السياسات التجارية و أساليب أخرى لتشجيع تغيرات سياسية في الصين.
- وقف المساعدات الخارجية للأنظمة المستبدة و الفاسدة.
- تعزيز الدعم الأمريكي للمؤسسات الديمقراطية في الخارج.

و نظرًا للأهمية القصوى و المحورية للعامل الاقتصادي في إستراتيجية الولايات المتحدة من أجل المحافظة على التفوق و الريادة العالمية، قامت إدارة **كلينتون** بتأسيس "**مجلس الأمن الاقتصادي**" على غرار "**مجلس الأمن القومي**"، و هذا يدل على أن واشنطن كانت عازمة على بلورة سياستين، الأولى (اقتصادية) و الثانية (سياسية - عسكرية)، و وظيفة الثانية هي تطبيق و رعاية الأولى¹.

و بالرغم من هذه التحليلات و الإستراتيجيات و السيناريوهات الموضوعة لمستقبل الصراع الاقتصادي بين القوى الكبرى، فإن هناك من يتوقع الانهيار السريع للقوة الأمريكية، و خسارتها المعركة الاقتصادية أمام منافسين يزدادون قوة و نموًا.

لقد دخلت « Roger Garaudy » و في هذا الشأن يقول "روجي غارودي الولايات المتحدة في طور(قصوري)*من تاريخها، أي في تفكك داخلي بسبب البؤس المتزايد (لأمريكا الأخرى) غير تلك الموجودة في (دالاس) بؤس متزايد بوجود 33 مليوناً من سكانها يعيشون تحت عتبة الفقر، وانحلال المجتمع بتفرقة عنصرية، و خاصة اتجاه السود،...ويسعى النظام، لوقت أيضاً إلى الصمود بواسطة القوة التقنية...» لأسلحة وحدها².**

أن الإجابة على **Paul Kennedy** و في نفس السياق يقول **بول كيندي** السؤال المطروح عن إمكانية احتفاظ الولايات المتحدة بوضعها الحالي هي " لا " و لكن حتى عندما تتدهور لتحل نصيبها "**الطبيعي**" من الثروة و القوة العالمية على مدى بعيد في المستقبل فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستظل قوة هائلة جدا في العالم متعددة الأقطاب، وأنه يتعين على رجال الدولة الأمريكيين تدبر الأمر حتى يكون تآكل مكانه الولايات المتحدة و الوضع منها بطيئا و غير عنيف، وأن التدهور

¹ - مروان بشارة. مرجع سابق، ص 76.

² - روجي غارودي. مرجع سابق، ص 24.

*- قصوري Entropique كلمة فيزيائية تنبئ بدالة تجدد حالة فوضى نظام، تتزايد عند انتقاله إلى حالة أخرى من الفوضى، هي حالة انحطاط في الطاقة.
**- تشتهر دالاس في ولاية تكساس بغناها العائد للبترول والصناعات البتر وكيماوية.

المشار إليه يعتبر نسبيا لا مطلقا، وبالتالي طبيعيا تماما. و أن الخطر الحقيقي الوحيد للمصالح الأمريكية يمكن أن يأتي من فشلها في التواءم المتعقل مع النظام العالمي الجديد.¹

2. القدرة التنافسية لليابان على الريادة العالمية:

لقد كانت اليابان أثناء فترة الحرب الباردة تعتمد على الولايات المتحدة في الحماية و الأمن، بيد أن هذا الاعتماد لم يعد في الوسع استمراره بعد انتهاء الحرب الباردة. إذ أن المكانة التي وصلتها اليابان مع تراجع دور الهيمنة الأمريكي دفعا باليابان إلى تبني موقف مستقل أكثر. لقد أصبحت اليابان حاليا شريكا للولايات المتحدة ولم تعد تلميذًا لها، و هي تجني فوائد معتبرة من امتداد النفوذ الأمريكي إلى شرق آسيا، و من الحماية التي توفرها الولايات المتحدة لطرق التجارة التي تسلكها صادرات اليابان من السلع و وارداتها من الطاقة. لكن اليابان أيضا تتنافس مع الولايات المتحدة على فرص الوصول للأسواق في شرق آسيا وفي أنحاء العالم، و يتعين عليها إرساء علاقاتها طويلة الأجل مع الصين و روسيا و أوروبا وبقية دول العالم.²

و برغم أن الاقتصادي الكبير " **لستر تارو** " قد حدد ثلاث قوى مرشحة لقيادة العالم في القرن الواحد و العشرين وهي (**الولايات المتحدة الأمريكية أوروبا واليابان**)، فإنه و من بين هذه القوى الثلاث يرشح اليابان للعب هذا الدور، حيث يقول في هذا الشأن: « **بينما تتمتع الوحدات الثلاث المتنافسة بسجلات متكافئة** (النتائج القومي الإجمالي للفرد في كل منها متكافئ تقريبا، إذا أخذت متوسطات القوة الشرائية الخارجية و الداخلية) **عند دخولها القرن الحادي والعشرين. فإن المرء إذا نظر إلى الأعوام العشرين الأخيرة، يجب اعتبار اليابان فرس الرهان الذي يظفر بالمجد الاقتصادي في القرن** **».**³

ففي خلال العشرين سنة، قفز الناتج القومي الإجمالي للفرد في اليابان من نصف مثله في الولايات المتحدة، ليفوقه بمقدار 22 %، و مع التراجع الذي يعرفه سعر صرف الدولار فإن هذه النسبة تزداد. وبينما لم يكن يوجد في العام 1970 بنك ياباني واحد بين أكبر خمسة عشر بنكا عالميا، فإنه في عام 1990 أصبحت من بين الخمسة عشر بنكا عالميا هناك عشر بنوك يابانية، مع عودة المراتب الستة الأولى كلها لبنوك يابانية. و بالنسبة لسوق السيارات فإنه في سنة 1970 كانت اليابان تمتلك 5 % فقط من سوق السيارات الأمريكية، لكنها وصلت في العام 1990 إلى 28 %.

¹ - بول كيندي. مرجع سابق، ص ص (708-709).

² - ريتشارد روزكرانس. مرجع سابق، ص 123.

³ - لستر تارو. مرجع سابق، ص 297.

و نظرا للنجاح الهائل الذي حققته اليابان منذ 1945، فإنها تتمتع بوضع فريد و مميز في النظام الاقتصادي و السياسي العالمي، و أفضل ما يمكن عمله من وجهة نظر اليابانيين هو استمرارية وجود العوامل التي أدت إلى حدوث "**المعجزة اليابانية**" في المقام الأول. و بما أن النجاح الياباني يكمن أساسا في الجانب الاقتصادي، فلا عجب أن يكون هذا هو الذي يثير قلقها، فمن ناحية يعتبر النمو التقني الاقتصادي عاملا يساهم في تأهيل البلاد تماما للمنافسة على الريادة العالمية، إلا انه من ناحية أخرى يثير رد فعل قاطع تجاه نمو صادراتها، حيث أن اليابان تعد نموذجا تحدي به الدول الآسيوية الصناعية الناهضة مثل كوريا الجنوبية، و سنغافورة، و تايوان، و تايلانديا و ماليزيا فضلا عن الصين نفسها. وجميع هذه الدول تقريبا لديها عمالة رخيصة، و تبدي تحديا في مجالات لم تعد لليابان فيها أفضلية مطلقة ولا احتكار، كالمنسوجات، و لعب الأطفال، و السلع الكهرومنزلية، و بناء السفن، و صناعة السيارات.

أما رد الفعل الآخر فهو رد الفعل العدائي من طرف الأمريكيين والأوروبيين تجاه تغلغل المنتجات اليابانية في أسواقهم الداخلية، حيث أن قيمة الفائض التجاري الياباني مع الإتحاد الأوروبي في تزايد مستمر، و قد كان رد الفعل الأوربي أكثر صرامة و يتراوح بين تحديد الحصص للواردات و فرض قيود بيروقراطية، إلا أن الأمريكيين ضاقوا ذرعا بموقف تصدر فيه الولايات المتحدة الأمريكية المواد الغذائية والمواد الخام لليابان، و تستورد في مقابلها منتجات صناعية يابانية، وهو نوع من التبادل التجاري "**الاستعماري**" بين دولة "**متخلفة**" و أخرى متقدمة، وهو الأمر الذي لم¹. يألّفوه طيلة قرن ونصف قرن

لقد كانت اليابان أول دولة تتبنى إستراتيجية غير توسعية، إذ أنها سعت إلى التوسع اقتصاديا في الداخل بدلا من التوسع عسكريا في الخارج، و كان نجاحها بمثابة درس لكل من الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بأن إنفاق المبالغ الطائلة من المال في التنافس العسكري والإقليمي يشكل نوعا من السفه².

أن اليابان سوف **Richard Rosecrance** "و يعتقد **ريتشارد روزكرانس** تتولى رفقة الولايات المتحدة الأمريكية قيادة النظام الدولي في القرن الحادي و العشرين، حيث أن هذا النظام يحتاج إلى إدارة سياسية تمكن الاقتصاد العالمي من أداء دوره بفعالية. و تحاول اليابان و الولايات المتحدة تشكيل إئتلاف شامل من القوى الكبرى³.

¹ - بول كيندي. مرجع سابق، ص 638.

² - ريتشارد روزكرانس. مرجع سابق، ص 138.

³ - المرجع نفسه، ص 138.

إلا أن هذا لا يعني غياب المنافسة بين الطرفين، و الحذر من جانب الطرف الأمريكي من التفوق الياباني، خاصة و أن كثيرا من المعطيات و المؤشرات الاقتصادية و المالية هي في صالح اليابان وفي تطوير مستمر.

إن اليابان في توجه مستمر نحو الصناعة في قطاعات الاقتصاد الأكثر ربحية، في أوائل القرن الحادي و العشرين ألا وهي التكنولوجيا الراقية، بتعبير آخر فإن اليابان بانتقالها من ميدان إنتاج المنسوجات وبناء السفن و أساسيات الصلب، تركت الساحة للدول ذات تكاليف العمالة الرخيصة، مما يكشف عن عزمها الصعود إلى المرتبة الأولى في مجال الصناعات المتقدمة ذات القيمة المضافة الأعلى. و من خلال اقتباسها للتكنولوجيا الأمريكية، استطاعت الشركات اليابانية أن تستغل كل ميزاتها المحلية من أسواق محمية، و مساندة من وزارة التجارة، و جودة أفضل، و علاقة مواتية بين الين والدولار، و أسعار تنافسية، في توقف معظم الشركات الأمريكية عن إنتاجها في مجال صناعة الحواسيب، و مما يزيد من قلق صناعة الكمبيوتر الأمريكية عزم اليابان النشاط على دخول مجالين أعلى ربحية: أولهما تصنيع الحاسبات المتقدمة بأنفسهم وخاصة العملاقة من "الجيل الخامس" عالية التكاليف، و التي سرعتها تزيد بمئات المرات عن أكبر الآلات الموجودة حاليا، و التي تبشر بجلب أرباح¹. لمنتجاتها، و نفس الشيء ينطبق على مستلزمات الحاسب الآلي

كما تهتم اليابان أيضا بعدة قطاعات أخرى كمجال الأبحاث الخاصة بالصناعة النووية والتكنولوجيا الحيوية، و نتائجها في دعم إنتاجية المحاصيل، و الأهم في هذا كله هو تفوق اليابان الباهر في مجال الإنسان الآلي مما يُعد الحل الأمثل لتناقص القوة العاملة في البلاد.

و مما يعطي لليابان مميزات كبرى على منافسيها، ما تقدمه وزارة التجارة و الصناعية اليابانية من مساندة قيمة للأبحاث و التمويل، و الكم الهائل من الأموال المخصصة للبحث و التطوير، حيث ارتفعت حصة الأبحاث و التطوير من 2 % من إجمالي الدخل القومي عام 1980، لتصل إلى 3.5 % عام 1990، في حين استقرت عند 2.7 % النسبة الأمريكية عند 2.7.

يقول **بول كينيدي** بأن اليابان قد وصلت لتصبح أكبر دولة في العالم، و قد تزامن ذلك مع تحول الولايات المتحدة الأمريكية إلى أكبر دولة "مفترضة"، و قد حدث ذلك بسرعة بحيث يصعب تحديد نتائجها، وكانت الدولة الدائنة عبر التاريخ هي التي تقود النمو في كل حقبة من التوسع الاقتصادي العالمي، و الحقبة اليابانية قد بدأت². لتوها

3. الإتحاد الأوربي الشكل الجديد للقوة

¹ - بول كينيدي. مرجع سابق، ص 640.

² - بول كينيدي. مرجع سابق، ص 645.

« La Norme sans la force » يتساءل "زاكي العايدى" في كتابه هل يمكن لأوروبا أن تصبح قوة عظمى؟ هذا السؤال المركزي يتضمن بدوره سؤالين: هل من المعقول أن فاعلا سياسيا ليس بدولة مع أنه يسعى لأن يكون كذلك خصوصا على الساحة الدولية، يستطيع أن ينخرط في صفوف القوى العظمى؟ و الأهم من هذا هل هناك تساوق و انسجام بين المشروع الأوربي و فكرة القوة في حد ذاتها؟ و هذه الأسئلة يفرضها الشكل السياسي الأوربي الجديد و غير المسبوق فهو ليس دولة ولا حتى فدرالية¹

إن لغز القوة الأوربية هذا مبني في نفس الوقت على رفض القوة، لكن لا يمكن التملص من ذلك في عالم رَفُضُ القوة فيه يُنْضِرُ إليه كضعف.² لكن هذه التساؤلات قد يتغير مدلولها إذا نظرنا للقوة من المنظور الاقتصادي و حلت الآلة الاقتصادية محل الآلة العسكرية، و استبدلت العلاقات الدبلوماسية بالتفاعلات التجارية و المالية.

يعتبر **لستر ثارو** في كتابه "**الصراع على القمة**" بأن قواعد التجارة يكتبها أولئك الذين يتحكمون في سبل الوصول إلى أكبر سوق في العالم، " فكل بلد في هذا العالم في حاجة للوصول إلى تلك السوق، و لا يمكنه إلا أن يتفاعل و فقا للقواعد التي تحكم في تلك السوق. فبريطانيا فهي التي وضعت قواعد التجارة العالمية في القرن التاسع عشر، و قد وضعت قواعد التجارة العالمية في القرن العشرين الولايات المتحدة الأمريكية، أما القرن الواحد و العشرون فسوف يكتب قواعد التجارة فيه الإتحاد الأوربي بوصفه "أكبر سوق في العالم"، و سيكون لهما³ على بقية دول العالم أن تتعلم كيف تمارس اللعبة الاقتصادية وفقا لهذه القواعد

أثناء فترة الحرب الباردة كان يقال إن التكامل الأوربي طريقة لتقوية الشراكة الأطلسية، و اليوم يرى العديد من مناصريه أنه وسيلة إنشاء توازن مع الولايات المتحدة.⁴

إن الاختلافات في الميدان الاقتصادي هي أكثر عمقا مما نتصور، لأن الاحتكاكات في المبادلات التجارية الرئيسة جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تثير تهديدات بالانتقام من أوروبا، خاصة في مجال استيراد الموز و اللحوم. و ما اتخذته الإتحاد الأوربي ضد الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالضريبة الأمريكية على السلع التي تصدر إليها، و قد نشب بينهما خلاف حول كيفية إطلاق مفاوضات تجارية جديدة

¹ 1_ Zaki Laidi , La Norme sans la force : l'énigme de la puissance Européenne. Paris : sciences Po les presses. 2006. p 15.

ibid. p16.

²

³ - لستر ثارو. مرجع سابق، ص ص (84_85).

⁴ - هنري كيسنجر. هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية: نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ط 2، (تر: عمر الأيوبي). بيروت: دار الكتاب العربي. 2003. ص 25.

متعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية، حيث تلوح في الأفق مواجهة أخرى¹. تتعلق بسياسة الطاقة، خصوصاً إذا أستمّر ارتفاع أسعار النفط

في حين أن الأحادية « Henry Kissinger "يقول" هنري كيسنجر الأمريكية تبحث عن قرارات سياسية يمكن تعديلها، فإن تحدي التكامل الأوربي لأمريكا بنيوي يدور حول ثلاث قضايا رئيسية: نظرة الإتحاد الأوربي إلى نفسه، و تأثير التكامل الأوربي على العلاقات الأطلسية،² والمواقف الأمريكية تجاه مختلف خيارات التكامل الأوربي

فالقضية الأولى تتعلق برؤية الإتحاد الأوربي إلى نفسه، خصوصاً من خلال السياسة الخارجية الموحدة، و كذلك في محاولته لتشكيل قوات عسكرية مشتركة و رسم سياسة أمنية تملص تدريجياً من التزامات الحلف الأطلسي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة، فمن خلال هذه السياسات يكون الإتحاد الأوربي قد بدأ ينظر على نفسه بمنظار الندية للولايات المتحدة و ليس الحليف التابع. أما القضية الثانية التي تتعلق بتأثير التكامل الأوربي على العلاقات الأطلسية، فهي مرتبطة بالأولى فكلما زاد الطموح الأوربي بالوصول إلى هذا التكامل الأوربي إلى مراحل القصوى كلما قلص من روابط "التبعية" إلى الضفة الأخرى من الأطلسي، و لعل خير مثال على ذلك ما نشهده حالياً من منافسة قوية بين اليورو والدولار والتفوق الذي أحرزه الأول على الثاني، أما القضية الثالثة المتعلقة بالمواقف الأمريكية تجاه مختلف خيارات التكامل الأوربي فإنها تخص ردود الأفعال التي تتخذها الولايات المتحدة اتجاه الخطوات المنتهجة من قبل الإتحاد الأوربي، و التي ترى فيها تهديداً لهيمنتها على المنطقة و العالم ككل، لذلك نلاحظ أنها عارضت فكرة إنشاء قوة عسكرية أوربية، كما أنها تركز على حليفها بريطانيا في إجهاض أي محاولة من ذاك القبيل.

إن الإتحاد الأوربي يملك الكثير من عناصر القوة المالية و الاقتصادية والتكنولوجية، بل وتملك بعض دوله من عناصر القوة العسكرية أيضاً ما يمكن الإتحاد من أن يحتفظ بكلمة قوية و مؤثرة في صياغة الأحداث و القرارات الدولية، و بالتالي المنافسة على الريادة العالمية.

4. الطموح الصيني إلى الريادة

تبرز الصين في عالمنا اليوم كقوة عالمية تملك اقتصاداً قوياً ينبني على التصدير، المجال الذي لا يضاهاها فيه أحد، كما تشهد نمواً غير مسبوق تغذيه نسبة ادخار عالية ومعدلات استثمار مرتفعة. أما قطاعاتها الصناعية التي يتم تحديثها بوتيرة³ متسارعة فقد باتت تهدد صناعات أساسية في أوروبا والولايات المتحدة

¹ - هنري كيسنجر. مرجع سابق، ص 26

² - هنري كيسنجر. مرجع سابق، ص 41.

³ - لورنس سامرز. "الصعود الصيني و أخطاء التجربة اليابانية"، من الموقع:

و تسعى الصين جاهدة إلى كسر الهيمنة الأمريكية و أخذ مكانة في الريادة و مزاحمة القوى الكبرى في الساحة الدولية. و تعتبر الصين أول قوة تعارض الوضع الحالي للولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة في العالم، فقد صارت أقل تحفظا في إظهار طموحاتها على الصعيد الإقليمي في آسيا. فليس لدى الصين عقدة النقص تجاه القوى العظمى المتفوقة عليها لكنها، لا تعتمد على المتغير العسكري في بناء قوتها، بل على الاقتصاد الذي يعتبر المتغير الأساسي في مضامين القوة في عصر العولمة، فتحديث القوات الصينية على سبيل المثال للتكافؤ مع القوات الأمريكية يحتاج إلى تخصيص 20 % من الناتج القومي لمدة عشر سنوات (طبعا لتقديرات بريزنسكي).¹ وهذا ما لم تسقط فيه الصين كما حدث للإتحاد السوفياتي قبلها.

وقد تدخل زعماء الكونجرس الأميركي مطالبين باتخاذ تدابير جذرية لاحتواء التهديد الاقتصادي لهذه القوة الصاعدة. وحتى عندما يحذر الدبلوماسيون من عدم الانخراط في انتقادات علنية لما قد تفضي إليه من نتائج عكسية، إلا أنهم يشددون مع ذلك على أهمية القضايا الاقتصادية في صياغة العلاقات الثنائية. وفي هذا الإطار تنخرط وفود من كبار المسؤولين الأميركيين في "حوار" مع نظرائهم في القوة الآسيوية الصاعدة حول مختلف السياسات الاقتصادية المؤدية إلى الاختلالات في العلاقة مع أميركا، محذرين من "صقور" الكونجرس الذين ينتظرون بفرغ الصبر ما سيؤول إليه الحوار، ومهددين باتخاذ إجراءات قاسية في حال فشلت المباحثات.²

و على الرغم من اختلاف المدارس السياسية والفكرية الأمريكية في النظر إلى القوة المتنامية للصين ما بين من يرى هذه القوة تهديدا للولايات المتحدة ومنافسا لها على المكانة الدولية، و أنها ستكون في هذا الشأن فيما كان الإتحاد السوفيتي، ومن ثم يتوجب مواجهتها واحتواؤها، و بين من يرون أن الصين لا تمثل هذا التهديد، و يدعون إلى الارتباط والحوار والتعاون معها. و على الرغم من هذا الاختلاف، إلا أن ثمة إجماعا على أن الصين تمثل أكبر تحد للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين، كما أن ثمة اتفاقا لدى المتبعين لتطور النظام الدولي وطبيعته على أن الولايات المتحدة والصين ستكونان أكبر قوتين اقتصاديا وعسكريا في القرن الحادي والعشرين وأن طبيعة العلاقات بينهما سوف تحدد طبيعة هذا النظام.³

و في سبيل مواجهة هذا المسعى ظهرت في الدوائر الإستراتيجية الأمريكية ثلاث مدارس للتعامل مع النمو الصيني:

¹ - وليد عبد الحي وآخرون. مرجع سابق، ص 29.

² - لورنس سامرز. مرجع سابق.

³ - نائيس عبد الرزاق. "الصين في القرن الحادي والعشرين". من الموقع:

[http://www.siironline.org/alabwab/nadawat%20&%20motamarat%20\(08\)/036.htm](http://www.siironline.org/alabwab/nadawat%20&%20motamarat%20(08)/036.htm)

المدرسة الأولى هي **مدرسة الإدماج**، و تتضمن العمل على انتهاج سياسات معتدلة تجاه الصين، لدفعها على الإدماج التدريجي في المجتمع الدولي، و يرى أنصار هذه المدرسة من **جورج بوش** إلى **بيل كلينتون** أن الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع الدولة الأكثر نمواً في العالم هو أمر حيوي. و المدرسة الثانية هي **مدرسة الاحتواء**، و التي ترى أن النظام السياسي الصيني غير مؤهل لتعلم قواعد النظام الدولي المعاصر، و إنه يسعى لتقويض استقرار شرق آسيا و الهيمنة عليها، لذا و جب محاصرة هذه الطموحات. أما المدرسة الثالثة فهي **مدرسة الحل الوسط**، و تستند إلى الأخذ ببعض ما جاء في كلتا المدرستين السابقتين، و حيث أن السياسة الأمريكية تقوم على دفع التوجه الانفتاحي في الاقتصاد العالمي، لذا و جب عليها أن تشجع كل من الصين و روسيا على الالتزام بذلك، و على الولايات المتحدة مقابل هذا احتواء النفوذ الصيني.¹

أما التحدي الياباني للصين فإن هذه الأخيرة تسعى لتحجيم القدرات العسكرية لليابان، و هذه السياسة نابعة من موارث تاريخية، فقد خاضت الصين حربين ضد اليابان.

أما روسيا فقد عرفت في السنوات الأخيرة علاقات جيدة مع الصين في إطار الحوار الإستراتيجي الذي دار بينهما، و يبدو أن حالة الاستقرار التي تعيشها روسيا و نزاعها مع اليابان على جزر الكوريل يجعلها أقل اعتناء باستراتيجياتها القديمة التي انتهجتها زمن الإتحاد السوفياتي، بل يبدو أن الوجود العسكري الأمريكي في منطقة المحيط الهادي يروق للصين كمعادل للقوة الروسية.²

النمو الصيني مستمر منذ عقدين و جميع المؤشرات تؤكد أنه سيستمر بنفس المعدلات القياسية خلال العقدين القادمين بدون توقف، خاصة بع انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية سنة 2003. مما يسمح بدمج الاقتصاد الصيني في الاقتصاد العالمي فيساهم في زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 2 - 3 % سنوياً.³

والسؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو هل الصين مؤهلة فعلاً للعب دور القطب الفاعل الذي يتحدى القوى العظمى؟

و للإجابة على هذا التساؤل ظهر اتجاهان: اتجاه يعتبر الصين قوة إقليمية فقط يتوقف دورها على الهيمنة في آسيا، و اتجاه آخر يعتبر الصين قوة عالمية يمكنها لعب دور فعال في السياسة العالمية. فبالنسبة للاتجاه الأول الذي يرى بإقليمية القوة **Zbigniew Brzezinski** "الصينية يعتبر **بريزنسكي**

¹ - وليد عبد الحي. المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي (1978_2010)، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية. 2000. ص ص (148_166).

² - وليد عبد الحي. المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي (1978_2010)، مرجع سابق.

³ - عبد الخالق عبد الله. حكاية السياسة. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2006. ص

في كتابه " **رقعة الشطرنج الكبرى** " أن هناك ثغرات بشأن توقع مستقبل القوة الصينية و الدور الذي تلعبه في العالم، فهو يرى بأن الصين ستكون قوة إقليمية لعدة اعتبارات منها:

- عدم التعويل على الإحصائيات، فقد تم هذا بشأن استشراف مستقبل اليابان لكنها فشلت في لعب هذا الدور، فلا يمكن حسب رأيه أن تحافظ الصين على الاستمرار في نسب النمو لعقدين قادمين.
- يضاف إلى ذلك النمو الاقتصادي السريع قد يخلق آثارًا سياسية جانبية قد تحد من حرية الحركة للصين، و يتعلق الأمر بزيادة استهلاكها للطاقة و الغذاء.
- زيادة النمو الاقتصادي قد يتيح للصين زيادة بناء قوتها العسكرية و النووية على المدى القريب، لكن على المدى البعيد قد يحدث لها ما حدث للإتحاد السوفياتي في سباق التسلح مع الولايات المتحدة الأمريكية.
- بالإضافة إلى أسباب أخرى تتعلق بالفقر، و التمييز الجهوي في التنمية الذي قد يخلق امتعاضا لدى سكان المناطق الريفية.
- الانغلاق السياسي الذي يعرفه الحزب الشيوعي قد يفرز انفجارات سياسية داخلية.¹

لكل هذه الاعتبارات يرى **بريزنسكي** أن الصين غير قادرة على لعب دور عالمي حيوي، فلا يوجد شك أنها أحرزت مكاسب اقتصادية جوهرية خلال العقدين الماضيين، تحولت خلالهما من قوة اقتصادية محدودة إلى قوة نشطة أكثر، و لها دور فعال على الساحة الاقتصادية الدولية، إلا أنه يجب الاعتراف بالمستويات المنخفضة التي بدأ منها النمو الاقتصادي و العسكري العالي، فعندما بدأت الصين عملية الإصلاح الحالية كانت متأخرة كثيرا عن دول أخرى مماثلة لها في تطلعها الدولي، أما الآن فبالمقاييس التقليدية للقوة فهي قوة صاعدة، وهناك علامات استفهام عديدة بشأن مستقبلها القريب.²

إلا أن جل المحللين و الخبراء يقدرّون أن الصين سوف يكون لها دور عالمي مرموق في النظام الدولي، فإذا كانت قوانين التاريخ تقرر أن النمو الاقتصادي الفائق للدول الكبرى ينعكس حتما على قدراتها العسكرية، و أن تفوقها العسكري يقودها دفعا لاقتحام مهمة الصراع الدولي بغية تغيير موازين القوى لصالحها. فقد خلقت كل هذه التغيرات في البيئة الاقتصادية الداخلية و الخارجية للصين الإمكانيات المادية لرفع مستوى الإنفاق العسكري بشكل كبير، و أثارت اهتماما صينيا أكبر بالدفاع عن طريق التجارة، و توسيع حرية استخدامها للمياه الآسيوية القريبة من نفوذها، كما أتاح لها مصدرا جديدا للنفوذ الدبلوماسي المحتمل في العالم.³

¹ - زبغنيو بريزنسكي. رقعة الشطرنج الكبرى، (تر: أمل الشرقي). عمان: الأهلية للنشر و التوزيع، 2000. ص ص (199_200).

² - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. "توازن القوى في جنوب آسيا" أبو ظبي: 2001. ص 100.

³ - مايكل دي سوبن. "الصين" في : زلمي خليل زاد و آخرون، مرجع سابق. ص 215.

المطلب الثالث: الصراع على النفط كمورد إستراتيجي من أجل الهيمنة:

لقد كانت آليات السوق فيما مضى ناجحة إلى حد بعيد في تهدئة هذا النوع من الصراع، ما دام العرض كافياً لتلبية الطلب على المورد المتنافس عليه. إلا أنه عندما تنشج منابع النفط ويزداد الطلب العالمي عليه، يصبح الصراع فيما بين المستهلكين أكثر احتمالاً، وفيما بين القوى الكبرى أشد ضراوة، فقد ذهب ألمانيا إلى الحرب¹. مرتين في القرن العشرين للحصول على مستعمرات لها و أراضٍ و موارد طاقة

و تعتبر الصين اليوم ثاني أكبر مستورد للنفط في العالم (بعد الولايات المتحدة)، حيث نمت وارداتها من النفط 32,8 % في النصف الأول من سنة 2003. و سيأتي يوم تصبح فيه كمية النفط المتاحة في سوق التصدير غير كافية لتلبية طلب الدولتين معاً. و حين نستبعد الصراع المسلح المباشر، فإنه من المؤكد أن التنافس سيكون حاداً و ربما اتخذ أشكالاً متعددة. فالحل الذي يوفره السوق لمشكلة عدم كفاية العرض هو "تدمير الطلب"، و هذا ما يستلزم عادة رفع الأسعار إلى أن يخرج بعض المشتريين المحتملين من السوق. و لكن هناك أشكال أخرى ممكنة لتدمير² الطلب منها: أعمال التخريب السري لاقتصاديات الدول المنافسة

هناك سباق و تنافس غير مسبوق من جانب القوى الكبرى، للسيطرة على مصادر النفط والغاز الطبيعي الرئيسية مثل منطقة الخليج و آسيا الوسطى، و إفريقيا و حتى المناطق الجليدية، التي يتوقع أن تصبح أحد أهم أسباب اندلاع الصراعات الإقليمية والدولية خلال السنوات القادمة، لاسيما أن المخزون العالمي للطاقة لا ينمو بمعدلات تواكب الطلب المتزايد، خاصة من جانب الولايات المتحدة و الدول الآسيوية الصاعدة. و طبقاً لتقرير نشرته وزارة الطاقة الأمريكية، فإن استهلاك العالم من النفط سينمو بأكثر من 5 % خلال الربع الأول من القرن الحادي والعشرين ليصل إلى أكثر من 12 مليار برميل يومياً بحلول عام 2025، و سيزيد أيضاً استهلاك العالم من الغاز الطبيعي بنسبة 57% عما هو عليه الآن، مما سيترتب عليه نقص كبير في الكميات المعروضة وارتفاعات متواصلة في الأسعار، فضلاً عما ستواجهه شركات الطاقة العالمية من عجز عن تلبية الطلب المتزايد، و هذا الوضع سوف يؤدي إلى ضغوط شديدة داخل الدول المستهلكة لزيادة نصيبها من الطاقة، مما يدفع نحو مزيد³ من التنافس و الصراع من أجل الحصول على الطاقة

¹ - ريتشارد هاينبرغ. غروب الطاقة: الخيارات و المسارات في عالم ما بعد البترول، (تر: مازن جندلي). بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006. ص 93.

² - المرجع نفسه. ص ص (93 - 94).

³ - عبد الله صالح. "الصراع على مصادر الطاقة يشعل حروب المستقبل". من الموقع: <http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=6663>

جوهر معادلة الطاقة الحالية هو تزايد الطلب العالمي، في حين أن الإمدادات لا تنمو بما يكفي لتلبية المطالب العالمية، (أنظر ملحق 6) وهو الأمر الذي يتوقع معه أن يصبح الصراع العالمي للسيطرة على إمدادات الطاقة أكثر حدة وشراسة، فالطاقة ضرورية لمعظم الأنشطة الصناعية والتنمية الحديثة، وعندما تتناقص إمدادات الطاقة، فإن الاقتصاديات تتباطأ، وتزداد معها معاناة البشر. فمنذ الحرب العالمية الثانية، ارتفع استهلاك العالم من النفط من 1 إلى 8 مليون برميل يوميا، وأصبحت الدول الأكثر استهلاكاً للطاقة حالياً هي الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة وأوروبا، إضافة إلى الاقتصاديات الصاعدة في شرق آسيا، ويتوقع أن يزداد استهلاك هذه الدول بنسبة 54% في عام 2025، مما يشكل ضغطاً كبيراً على مصادر واحتياطيات النفط العالمي. وحسب وزارة الطاقة الأمريكية، فإن استهلاك النفط في الدول النامية سيزيد بنسبة 96% بحلول عام 2025، بينما سيرتفع استهلاك الغاز الطبيعي بنسبة 13% في كل من الصين والهند، وسيرتفع معدل استهلاك الصين من النفط بنسبة 156% والهند بنسبة 152%، الأمر الذي يعني أن الفترة المقبلة ستشهد تصاعداً في حدة التنافس بين الولايات المتحدة من جانب والدول الآسيوية الصاعدة من جانب آخر على مصادر الطاقة.¹

إن البترول كسلعة في إطار التبادلات الدولية لا تخضع لقانون السوق أي منطق العرض والطلب، وإنما يخضع لاعتبارات وحسابات إستراتيجية خاصة بكل دولة، فقد يستخدم كسلاح (مثل إيقاف الإمدادات العربية للدول الغربية المساندة لإسرائيل في حرب 1973) أو كوسيلة إغرائية (مثل السياسة الصينية في مجال الطاقة و التي تعرف بـ "دبلوماسية الطاقة")، فمنذ اكتشاف هذه المادة كطاقة بديلة عن الفحم تفجرت صراعات دولية للسيطرة على منابع التزود بهذه المادة الحيوية، فكثير من المعارك الرئيسية للحرب العالمية الثانية اندلعت بسبب سعي دول المحور للحصول على إمدادات النفط التي يسيطر عليها الخصوم. كما أنه كان من الأسباب الرئيسية التي حرّضت العراق على غزو الكويت (1990)، والولايات المتحدة لغزو العراق (2003).²

و الجاذبية التي تمثلها السيطرة الإستراتيجية على المخزون البترولي بينما هناك في آسيا و أوروبا خصوم محتملون يحتاجون إليه هم كذلك بصورة حادة، تتجمع هذه المعطيات لتؤكد أنه عندما يتعلق الأمر بسلعة إستراتيجية بخطورة النفط توضع قواعد العولمة و فتح الأسواق و التجارة الحرة جانبا، لتحل مكانها حسابات إستراتيجية تقليدية جدا.³

¹ - عبد الله صالح، مرجع سابق.

² - مايكل كبير، الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، (تر: عدنان حسن)، بيروت: دار الكتاب العربي، 2002، ص ص (34_35).

³ - غسان سلامة، مرجع سابق، ص 331.

أما في وقتنا الراهن فقد تفاقم هذا التنافس بين القوى العظمى، لكن الجديد في الأمر هو دخول فواعل جديدة إلى حلبة هذه المنافسة، فالصراع على النفط سوف يكون حسب الكثير من المحللين أحد المغذيات الأساسية لهذا الصراع، و كما في كتابه "الحروب على الموارد: Micheal T. Klare يرى "مايكل كليز الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية": « حتى عهد قريب كان أكبر تركيز للقدرة العسكرية يوجد على طول الخط الفاصل بين الشرق والغرب في أوروبا وفي المواقع الأخرى لتنافس القوى العظمى، غير أنه منذ 1990 إختفت هذه التركيزات إلى حد كبير، في حين تمت زيادة مستويات¹.» القوات في المناطق النفطية الكبرى

ما يفهم من كلام كليز أن الصراع على النفط عوض الصراع الإيديولوجي الذي ساد طيلة فترة الحرب الباردة، و من هنا يظهر دور الاقتصاد كما أسلفنا الذكر في الصراع الدولي حاضرا ومستقبلا. وقد دخلت أطراف جديدة حلبة المنافسة على النفط، فبالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية من منطلق أن النفط يشكل مصدرا أساسيا للأمن القومي الأمريكي، نجد الصين التي تريد إشباع آلتها الاقتصادية الجبارة، و النمو الهائل الذي حققته، و الذي فرض عليها زيادة كبيرة جدا في استهلاك الطاقة مما دفعها إلى البحث عن مصادر لتأمين التزود الآمن والمستمر لهذه المادة، و على هذا الأساس فإن هذه السياسة اصطدمت باستراتيجيات نفطية لقوى عظمى أخرى، و ما يحدث في إفريقيا خير دليل على ذلك، و نفس التحليل ينسحب إلى قوى أخرى مثل أوروبا السائرة نحو الوحدة و اليابان.

إن هذا المشهد الدولي المشحون، من المؤكد أنه سيخلق صدمات حاضرا و مستقبلا بين القوى العظمى التي تنافس على الريادة العالمية حول مصادر النفط، و بالطبع سوف يتركز هذا الصراع في مناطق و بؤر تنام على احتياطات هائلة من هذه المادة، مع وجود معابر و ممرات و قنوات سهلة لنقلها، و من بين هذه المناطق نجد الشرق الأوسط (الخليج العربي)، و آسيا الوسطى (بحر قزوين)، و إفريقيا خاصة (خليج غينيا). (أنظر ملحق 7)

و تعتبر منطقة الخليج العربي بالتحديد منطقة ارتهان إستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية بكل ما تحمله الكلمة من معنى، و هي تجد منافسة ضعيفة من طرف القوى الكبرى في هذه المنطقة. و يعتبر الخليج العربي أغنى منطقة نفطية في العالم، حيث يقول المفكر " عبد الخالق عبد الله " في ذلك: « إن نفط خليج يضل في مركز خريطة النفط العالمية، حيث تمتلك دوله احتياطات تقدر بـ 700 مليار برميل، و تزداد بمعدل 20 مليار برميل كل سنة، فإن

¹ - مايكل كليز . مرجع سابق، ص 35.

مركز ثقل هذا التأثير أخذ يتحول تدريجيا إلى النظام الإقليمي الخليجي»¹. فكل ما يشاع عن تراجع الخليج كمصدر نفطي هو أمر نسبي جدا

إن السياسة الأمريكية في المنطقة متعددة الأبعاد، فهي تتراوح بين ضمان أمن إسرائيل، و مكافحة التطرف أو ما تسميه "الإرهاب" لكن الأهم من ذلك هو وضع يدها على أكبر احتياطي عالمي من النفط الذي تعتبره مصلحة حيوية. و في هذا الشأن يقول "بريزنسكي" في كتابه رقعة الشطرنج الكبرى: «**يحتوي الشرق الأوسط على أكثر من 50% من النفط والغاز عالميا ومن المؤكد أن الغرب سيزداد اعتمادا على الطاقة في الشرق الأوسط بعد سنة 2020 وأمن الطاقة مصلحة حيوية مثل ضمان أن تظل مصادر النفط والغاز في متناول اليد البحرية، من دون قيود على توريدها أو تذبذبات ضخمة في الأسعار ناتجة عن اضطرابات في المنطقة أو ابتزاز سياسي. وكما أقر مبدأ كارتر بوضوح، لا يمكن السماح لقوة معادية بالسيطرة على الخليج أو على هذه الموارد**»².

ما يمكن استنتاجه من هذا الكلام هو أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر الخليج منطقة نفوذ تقليدية لا يمكن التفريط بها لأي قوة أخرى، و يأتي غزو العراق في سياق هذه النظرية الأمريكية. فالعراق يحوي أكثر من 12% من الاحتياطي النفطي العالمي.

كما يحدث الصراع النفطي أيضا في آسيا الوسطى (أنظر ملحق 8) بين لاعبين أساسيين هم: الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، والصين، و تشهد هذه المنطقة منافسة شديدة من أجل التموقع الإستراتيجي. فروسيا تعتبر آسيا منطقة إستراتيجية و مجالا حيويا غنيا بالنفط. فعند قيامها بتدشين قاعدة عسكرية في طاجاكستان صرح قائلاً: «**إن تواجدنا Vladimir Poutine** الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" عسكريا في طاجاكستان لن يكون فقط من اجل أهداف تتعلق بالسهر على ضمان تزودنا، فهي تمثل كذلك ضمان الاستقرار في هذه المنطقة»³.

و بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد أتاحت لها هجومات الحادي عشر من سبتمبر فرصة ذهبية تمحورت حول "التمركز في آسيا" لأهداف تتعلق بعدة أبعاد، ففي البعد النووي يتيح لها التمركز في هذه المنطقة الاقتراب من القوى النووية خاصة محور التعاون النووي الروسي الإيراني، و محور سباق التسليح بين الهند و

¹ - عبد الخالق عبد الله. " النفط والنظام الإقليمي الخليجي " المستقبل العربي، العدد 181، مارس 1994. المجلد 16.

² - زبغنيو بريزنسكي. مرجع سابق، ص 201.

³ - Vicken Cheterian, « Wachington, Moscou, Pékin : Le grand jeu ». Le Monde Diplomatique, mars, 2005. Cd rom.

باكستان.¹ ناهيك عن الرؤيا الأمريكية بشأن ضرورة الاقتراب من الهند بهدف الإشراف على المحيط الهندي و احتواء الصين. إلا أن أغلب المتتبعين يرون أن هناك أبعادا أخرى للإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى تتعلق بالبعد النفطي، و ذلك بسبب الاحتياطات النفطية التي تم اكتشافها في بحر قزوين. فقد دار الصراع في المنطقة حول النفط على أربعة محاور: المحور الأول (الشيستان - روسيا)، و المحور الثاني (أذربيجان - جورجيا - تركيا)، و المحور الثالث (تركمانستان - إيران) ، و المحور الرابع (كازاخستان - أوزباكستان - أفغانستان - باكستان). و يمثل نفط آسيا الوسطى و غازها ركيزة اقتصادية يمكن أن تغير معالم المنطقة.²

أما الصين فيمثل انتقال منطقة آسيا الوسطى مؤخرا إلى دائرة اهتمامات الأمن القومي الأمريكي سببا رئيسيا في دخولها حلبة الصراع، فهي في حاجة ماسة إلى إمدادات آمنة و كافية من النفط. و يأتي ذلك في سياق سياسة الصين في تنوع مصادر التزود بالنفط. حيث تشير الأرقام إلى أن الطلب الصيني من الواردات النفطية قدر بـ ثلاثة ملايين طنا عام 1994، غير أن هذا الرقم قد زاد بعد عامين فقط بنسبة تزيد عن 700 %، و وصل في عام 1996 إلى 22,6 مليون طن. بل إن التقديرات تتوقع أن تقوم الصين باستيراد 200 مليون طن عام 2020.³ لهذا سيزداد تركيزها في المدى القصير - السنوات العشر القادمة - على نفط آسيا، حيث عقدت اتفاقيات أمنية و حدودية مع كل من روسيا ، كازاخستان، قرغيزيا و طاجيكستان خلال الفترة بين 1996 و 1997. فمذ سنوات التسعينات و مصادر النفط في آسيا الوسطى تثير اهتمام الصين التي أحيت علاقاتها مع كازاخستان، فقد استفادت الشركة النفطية بعقود استثمار لاستغلال العديد **China National Petroleum Company** الصينية و هي منطقة تقع في الشمال الغربي **Aktyabensk** من الحقول النفطية من منطقة من كازاخستان.⁴

أما إفريقيا فتحتل موقعا مهما في خريطة النفط العالمية، حيث بلغ إنتاج القارة اليومي تسعة ملايين برميل يوميا حسب تقرير اللجنة الإفريقية للطاقة (**أفراك**) في العام 2005، أي 11 % من الإنتاج العالمي. أما احتياجات القارة من النفط الخام فتبلغ 80 مليار برميل وفقا لتقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، أي ما نسبته 8 %.⁵ من الاحتياطي العالمي الخام، و تتركز هذه الاحتياطات في خليج غينيا

¹ - Ibidem.

² - أيمن السيد عبد الوهاب. "تحولات السياسة الأمريكية تجاه القوى الآسيوية"، السياسة الدولية، العدد 147، يناير 2002.

³ - كريستيان كوخ. "الصين و الأمن الإقليمي في جنوب آسيا" في: توازن القوى في جنوب آسيا، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية. 2001. ص 97.

⁴ - وليد عبد الحى. "العلاقات العربية الصينية"، المستقبل العربي، العدد 322، ديسمبر 2005. المجلد 28.

⁵ - خالد حنفي علي. "الشركات العالمية: لعبة الصراع على الموارد في إفريقيا"، السياسة الدولية، العدد 169، يوليو 2007.

و قد تزايد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بترول القارة الإفريقية في السنوات الأخيرة، ليشكل مزاحمة كبيرة ضد الإستراتيجية الصينية، فحسب والتر كانتانبر سكرتير الدولة مهتم بقضايا إفريقيا "أن بترول القارة الإفريقية أصبح مصلحة إستراتيجية وطنية للولايات المتحدة الأمريكية"، كما صرح أن "البتترول الإفريقي أولوية للأمن القومي Ed Royce" "إد رويس الأمريكي بعد 11 سبتمبر 2001". فقد كان المسؤولون الأمريكيون صريحون جدا حول طبيعة الاهتمام الأمريكي المتزايد بالمنطقة، فقد ابغت مساعدة وزير الخارجية مجلس سياتل للشؤون Condoleeza Rice "في نوفمبر 1999" كوندوليزا رايس العالمية أن: "لنا مصلحة هامة في إفريقيا، إن إفريقيا هي المصدر لما يربو على 16 % من بترول أمتنا المستورد خلال العقد القادم، و يتوقع أن تتجاوز واردات النفط من إفريقيا تلك الواردات من الخليج العربي".¹

ثمة تحركات للولايات المتحدة الأمريكية في السنوات الخمس الأخيرة في إفريقيا، خاصة منطقة خليج غينيا الغنية بالنفط، من اجل توفير بيئة تستطيع فيها الشركات الأمريكية زيادة نسبة نصيبها من النفط في القارة الإفريقية عبر تكثيف التعاون العسكري في خليج غينيا، حيث توصلت إلى إبرام اتفاقيات عسكرية مع الكامرون، الغابون، غينيا الاستوائية، نيجيريا، بينين و ساحل العاج. كما بدأت في إيجاد بيئة مستقرة من خلال تسوية الصراعات كما حدث في أنغولا سنة 2002.²

و بعد تقليل الصين اعتمادها الكبير على نفط الشرق الأوسط، بدأت تتجه نحو إفريقيا وبالأخص منطقة خليج غينيا و شمال إفريقيا. و هناك أسباب عديدة جعلتها تتخذ إفريقيا كمصدر لإمداداتها البترولية منها: المزاحمة التي تواجهها في الخليج العربي من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة التوتر الدائم في المنطقة.

ضمن هذا الإطار يمكننا أن نتوقع احتدام الصراع بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في إفريقيا. فالصراع في دارفور و ما يتلبسه من تضارب في المواقف بين الصين و الولايات المتحدة خير دليل على ذلك.

و يرى جل المحللين السياسيين و الاقتصاديين أن المحرك الأساسي للسياسة الخارجية الأمريكية في السودان هي السيطرة على مصادر الطاقة و في مقدمتها البترول.³ و في نفس الوقت منع منافسين آخرين على الوصول إليها و السيطرة عليها و خاصة الصين. فقد انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة تركز على حق تقرير المصير في جنوب السودان، لأن الجنوب لو انفصل عن الشمال، في ظل علاقات الولايات المتحدة معه، تستطيع هذه الأخيرة أن تستخلص لنفسها نصيبا وافرا

¹ - Jean Cristophe Servant, « offensive sur l'or noir Africain », *Le Monde Diplomatique*, juin 2003. Cd rom

² - خالد حنفي علي. مرجع سابق.

³ - إجلال رأفت. "القرن الإفريقي و أهم القضايا المثارة"، *المستقبل العربي*، العدد 218، أبريل 1997. المجلد

Chevron من بتروليه. إن شركات البترول الأمريكية و في مقدمتها (**شيفرون**) تعرف من خلال عملها في السودان في ثمانينات القرن العشرين أن السودان يحوي بحيرة بترولية واسعة، و ربما تعتبر من أكبر المناطق الواعدة لإنتاج البترول في العالم.¹ و بما أن الشركات البترولية العاملة في السودان هي شركات صينية، وهي تستغل حوالي 50 % من البترول السوداني، فقد رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن التدخل في مشكلة دارفور إضافة إلى تدخلها في أزمة الجنوب، سيفتح الباب واسعا². أمام شركاتها البترولية العملاقة، و يتيح لها الفرصة لاستغلال الموارد النفطية هناك

المبحث الثاني: الريادة الإقليمية و التطلع إلى القمة

بعدها تعرضنا في المبحث السابق إلى الصراع و المنافسة الاقتصادية بين القوى الكبرى على الريادة العالمية، سنتناول في هذا المبحث الصراع الاقتصادي و المنافسة بين قوى متوسطة من أجل الريادة الإقليمية و في نفس الوقت طموحها المعلن و الخفي للعب دور مهم على المستوى العالمي. لذلك سيتضمن هذا المبحث أيضا ثلاثة مطالب، و قد خصص المطلب الأول للمنافسة بين القوى الأوربية خاصة بين فرنسا و ألمانيا، و المطلب الثاني للمنافسة بين القوى الآسيوية و خاصة الصعود المذهل للهند، أما المطلب الثالث فإنه يتناول المنافسة بين قوى أمريكا اللاتينية و خاصة الصعود المتعاظم للبرازيل.

المطلب الأول: المنافسة بين القوى الأوربية

إذا كان الإتحاد الأوربي يسعى للريادة العالمية ككيان موحد في مواجهة القوى العظمى الأخرى و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، فإنه لا يخلو على المستوى الداخلي من المنافسة بين الوحدات الرئيسية المشكلة له، و خاصة القوى التاريخية: (**ألمانيا، فرنسا، بريطانيا**). و لقد عوض العداء التاريخي بين ألمانيا و فرنسا منذ **واستغاليا** و ضم فرنسا لمنطقتي **الألزاس و اللورين**، و الحروب المدمرة التي دارت بينها، إلى تنافس اقتصادي و سياسي على لعب دور القوة المحورية داخل الإتحاد الأوربي، ففي بعض الأحيان تُسبِق الدولتان في مواقفهما السياسية في بعض القضايا الإقليمية و الدولية، و لكن سرعان ما يتحول هذا التنسيق و التفاهم إلى تنافس و صراع حين يتعلق الأمر بأمور اقتصادية يري كل طرف أنها تمس بأمنه الاقتصادي أو مصالحه الحيوية، و تلعب الشركات الكبرى و وكالات التخابر الاقتصادي دورا محوريا في هذا المجال.

و من سخریات التاريخ، « Henry Kissinger يقول " هنري كيسنجر ظهور ألمانيا أقوى في علاقاتها مع جيرانها بعد كل حرب عالمية مما كانت عليه قبل تلك الحرب... كانت ألمانيا فعالة في إشعال الأولى ... و

¹ - زكي البحيري. مشكلة دارفور. القاهرة: عربية للطباعة و النشر، 2006. ص ص (234 - 236).
² - المرجع نفسه.

سببا وحيدا في إشعال الثانية بغية تحقيق السيطرة على أوروبا وربما العالم، ولو لم تخض ألمانيا هاتين الحربين لكانت وصلت تلقائيا إلى الموقع الأبرز على الأقل ضمن أوروبا، والذي تقترب منه الآن بحكم قوة اقتصادها وحيوية شعبها¹.

فإذا كان محور إستراتيجية هتلر النازية هو اعتبار القوة العسكرية المهيمنة وسيلة، والنهوض الاقتصادي مصدرا للخامات و الطاقة، لا بد من السيطرة العسكرية عليه لتحقيق النهوض، فإن محور إستراتيجية ألمانيا منذ نهاية الحرب هو بناء القوة الاقتصادية، و اعتبارها وسيلة لتحقيق الأهداف السياسية مستقبلا، و قد ساعدها على ذلك دون قصد حرمانها من صناعة الأسلحة النووية، التي استهلكت الكثير من طاقات الدولتين المنافستين أوربيا: بريطانيا وفرنسا، مقابل تخصيص الطاقات الألمانية لأغراض اقتصادية فقط.

و قد تجسد التطبيق الفعلي لهذه الإستراتيجية في سياسات ألمانيا الدولية، فهي لم تكن تساوم على علاقاتها الاقتصادية المتنامية مع مختلف دول العالم من شرق آسيا إلى أمريكا الجنوبية، و رفض الاستجابة للضغوط الأمريكية غالبا للمشاركة في حصار دول أرادت الإدارة الأمريكية معاقبتها أثناء وبعد الحرب الباردة، بدءاً بالصين مروراً بكوبا و انتهاء بليبيا و إيران².

إن ألمانيا تدعم التكامل الأوربي و بشدة، لأن الزعامة الألمانية تعتمد اعتمادا رئيسيا على الأسواق الأوربية القريبة، و كلما ازداد توحيد أوروبا اقتصاديا و سياسيا، ازدادت أركان هذه الزعامة رسوخا³. ولا عجب حين نرى الشعب الألماني المعروف بنزعة القومية يصوت لصالح الدستور الأوربي، في حين يرفضه الفرنسيون.

إن هذا التفوق الاقتصادي الألماني على المنافسين التقليديين بريطانيا و فرنسا، جعل هاتين الأخيرتين تحاولان معادلته سياسيا و عسكريا، بتحالف الأولى الدائم مع الولايات المتحدة الأمريكية سياسيا و عسكريا، و مساعي الثانية الدائمة لتثبيت دورها السياسي العالمي الموروث من حقبة الاستعمار الفرنسي، و لعل مشروع الرئيس **الإتحاد المتوسطي** " يدخل في " Nicolas Sarkozy الفرنسي **نيكولا ساركوزي** هذا الإطار.

لقد تباين آراء الخبراء وصناع القرار في ألمانيا حول الدور الذي ينبغي أن تلعبه ألمانيا بصفتها "**قوة عظمى متوسطة**" على الصعيدين الأوربي و العالمي، فهناك اتجاه يميل إلى رفض العسكرية و التدخل في الصراعات الدولية و الإقليمية بشكل مباشر، و يفضل أن تبقى ألمانيا بعيدة عن كل محاولات لعب دور عالمي أو إقليمي

¹ - هنري كيسنجر، مرجع سابق، ص 28.

² - نبيل شبيب، « أين تمضي ألمانيا كقوة دولية كبرى؟ » من الموقع :

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DADD6AD5-A793-4C84-9397-97CFB602EDE5.htm>

³ - المرجع نفسه.

يهدد أمنها. في حين ترى غالبية الباحثين الإستراتيجيين بضرورة تكيف السياسة الخارجية و الأمنية لألمانية مع التغيرات التي تشهدها منظومة العلاقات الدولية، و¹.تتلاءم مع حجم ألمانيا الاقتصادي

و لقد كانت ألمانيا المستفيد الأكبر من انتهاء الحرب الباردة، فقد مهد انهيار الشيوعية إلى سقوط جدار برلين، و توحيد ألمانيا، و انسحاب قوات الإتحاد السوفياتي السابق إلى مسافة 1000 كلم شرقا، وأصبحت ألمانيا محاطة بعدد من الدول الصغيرة و الصديقة التي تعطي لألمانيا عمقا إستراتيجيا، و تمنحها مرونة دولية أعظم مما كانت تتمتع به في أي وقت خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية.²

إن المنافس الرئيسي كما ذكرنا سابقا لألمانيا على الريادة الإقليمية في أوروبا هي فرنسا التي كانت تتطلع هي الأخرى إلى استعادة مكانتها و دورها في أوروبا، خاصة ما اكتسبته في عهد ديغول في فترة الحرب الباردة، مستغلة الانقسام الأوربي و موقعها الجغرافي. و بقدر ما أثلجت نهاية الحرب الباردة وانهيار الإتحاد السوفياتي صدور الفرنسيين، بقدر ما أثار قلقهم سقوط جدار برلين و توحيد ألمانيا من جديد، و لم يكن مفاجئا أن تضطر فرنسا إلى إعادة تحديد أولوياتها إزاء هذا الوضع، و أن يحدث نتيجة لذلك توتر داخلي ملموس، إذ سرعان ما ظهرت تصدعات جديدة في السياسة الفرنسية، و برزت فجوة بين من يرون في الإتحاد الأوربي أفضل وسيلة للحفاظ على النفوذ الفرنسي و الحد من النفوذ الألماني، و بين الذين يخشون من أن ألمانيا سوف تهيمن على الإتحاد، و تكبح استقلالية فرنسا.³ و قد كانت الحجة التي ساقتها الحكومة الفرنسية من أجل إقناع الفرنسيين بالتصويت لصالح معاهدة هي الحاجة لاحتواء ألمانيا الموحدة **Maëstricht** **ماستريخت**.

ويدخل أيضا في إطار المنافسة الألمانية الفرنسية مبادرة باريس لمحاولة إقامة شراكة أوربية متوسطة بالتعاون مع أسبانيا و إيطاليا ضمن الإتحاد الأوربي، كرد على رغبة ألمانيا في استخدام موارد الإتحاد الأوربي لإرساء دعائم الاستقرار في الشرق⁴.

وكما ذكرنا سابقا فإن مشروع الإتحاد المتوسطي يدخل في نفس الإطار وفي **Foreign Affairs** في مجلة **"Pierre Lellouche"** هذا الشأن كتب **"بيار لالوش** في ربيع 1993: **«تميز أوروبا مرة أخرى بوجود ألمانيا قوية " Affairs محورية، و روسيا مختلفة و غير مستقرة، و عدد كبير من الدول الصغيرة و الضعيفة، و مرة أخرى تعجز فرنسا و بريطانيا العظمى عن**

¹ - كارل هانزكامب. « دور ألمانيا في السياسة الدولية: قوة عظمى خائفة تتأرجح بين المثالية والبراغماتية» من الموقع: <http://www.dw-world.de/dw/article/0,2144,2439005,00.html>

² - رونالد أزموس «أوروبا الغربية»، في زلمي خليل زاد و آخرون، مرجع سابق. ص 59.

³ - المرجع نفسه. ص 64. نقلا عن :

Hoffman Stanley " Europe's Identity Crisis Revisited" Daedalus, spring 1994 pp 1_25.

⁴ - رونالد أزموس. مرجع سابق، ص 65.

القيام وحدهما بموازنة القوة الألمانية، أو ضبط عدم الاستقرار الروسي، ناهيك عن إعادة هيكلة النظام الأوروبي بكامله حول محور¹. «**فرنسي- بريطاني**

:المطلب الثاني: المنافسة بين الأقطاب الآسيوية

إن الصراع الاقتصادي و المنافسة بين القوى داخل القارة الآسيوية ربما يكون أكثر شراسة من غيرها من مناطق العالم، و ذلك يعود لعدة اعتبارات نذكر منها: تعدد الوحدات الطامحة للعب دور مهم على المستوى الإقليمي بل وحتى العالمي، خاصة (اليابان والصين)، و العداء التاريخي و النزعات المزمنة بين مختلف الدول الآسيوية (الهند _ باكستان)، (كوريا الشمالية _ كوريا الجنوبية، اليابان)

الخ، و هي نزعات متعددة الأبعاد، فمنها الإيديولوجي، و ... (اليابان _ الصين) الجيوسياسي، والجيواقتصادي، بالإضافة إلى النمو الهائل و السريع الذي تشهده مختلف هذه القوى و الذي فضلا عن كونه يزيد من وتيرة المنافسة و الصراع بين هذه الوحدات على الأسواق والموارد وعلى المكانة داخل المنظومة الإقليمية والدولية، فهو من جهة أخرى يقلق على المستوى الدولي كل من الأوروبيين والأمريكيين للأسباب ذاتها.

وفي دراسة للبنك الدولي تحت عنوان "المعجزة الشرق آسيوية" تحدث فيها عن ذلك النمو المعجز لمجموعة من الوحدات السياسية و التي يرتبها كما يلي:

- 1.اليابان.
- 2.النمور الأربعة: (كوريا الجنوبية، "هونج كونغو" تايوان " سنغافورة).
- 3.الاقتصاديات الصناعية الحديثة: (أندونيسيا، ماليزيا، تايلاند).²

لكن رغم تعدد هذه "النمور"، و التنامي المستمر لقوتها الاقتصادية، إلا أن اللاعبين المرشحين للعب دور القطب الإقليمي أكثر هم: **(اليابان، الصين، بالإضافة إلى الهند)**، و بحكم أنه سبق وتناولنا اليابان و الصين في المطلب الخاص بالمنافسة على الريادة العالمية، فإننا سوف نهتم أكثر في هذا المطلب بالهند التي يرشحها بعض الإستراتيجيين للعب دور ليس على المستوى الإقليمي فحسب بل على المستوى العالمي.

إن الهند باعتبارها وريثة حضارة قديمة، و تملك مساحة جغرافية واسعة و مديدة، و قوة بشرية هائلة، و إمكانيات اقتصادية و تقنية و عسكرية ضخمة، ترى أن أمنها مرتبط أساسا بالعيش كقوة عظمى. فالأمن الحقيقي لا يمكن أن ينبع إلا من

²¹ - المرجع نفسه. نقلا عن: Pierre Lellouche, « Search of security », Foreign Affairs, Spring 1993. Pp 122-131.

² - أسامة محمد أحمد الفولي. « تقييم التجربة الماليزية في إقامة سوق نقدي إسلامي»، دراسات اقتصادية، العدد 2، 2000، ص 61.

اعتراف الجميع دون استثناء بمكانتها كدولة مهمة على وشك الاستفادة التامة من إمكانياتها الهائلة بعد عدة قرون من الانقسام و الرضوخ، و بالتالي فإن عدم الانسجام الإقليمي في آسيا عموماً، و في جنوبها بصفة خاصة، يجعل من عدم المساواة السياسية هو المبدأ المناسب في هذه المنطقة، و لن يحدث ذلك الانسجام الإقليمي إلا عندما تعترف الدول الأصغر حجماً بالخلل " الطبيعي " في توازن القوى ضمن شبه القارة،¹ و عليه تقرر عدم الاعتراض على المطالبة الهندية بالهيمنة

و قد انتهجت الهند إستراتيجية متعددة المحاور من أجل الحفاظ على موقع قوتها النسبية و التطلع إلى ما هو أكثر، و تركز هذه الإستراتيجية في محورها الأول على الجانب الاقتصادي نظراً لأهميته في بناء القوة في ظل العولمة و الصراعات الاقتصادية.

ثم باشرت بتنفيذ إستراتيجية اقتصادية للاكتفاء الذاتي تهدف إلى اكتساب الإمكانيات الصناعية و التقنية اللازمة لمساندة الأهداف الدفاعية و التنموية، مع الحد الأدنى من المعونة الخارجية. حيث تم توجيه اهتمام خاص بقطاعات التقنية المتطورة، و الطاقة الذرية، و الفضاء، و التي أعطيت مكانة بارزة خدمة لسياسة القوة².

و لقد نما الاقتصاد الهندي بين عامي 1950 و 1980 بمعدل نحو 3.5 % سنوياً، و في السنوات الخمس عشرة الأخيرة سجلت معدلات النمو في الهند ما يزيد على 5 %³، و في غضون الأعوام الثلاثة الماضية زادت نسبة النمو على 7

إن الهند تثق بالخدمات أكثر من الصناعة، و هي تركز كما سبق ذكره على التقنية العالية قبل تشغيل المصانع ذات المؤهلات المتدنية، و هي تفضل أن تكون مختبر العالم بدل أن تكون منضدة التشغيل له، و هناك أكثر من 120 شركة عالمية للبحث و التطوير تعمل في الوقت الراهن في الهند، حيث طورت المدينة الكبيرة " بانجلو " نفسها في الدولة لتكون إحدى أكثر المناطق الرائدة لتكنولوجيا المعلومات، و يعمل بها حوالي 150 ألف خبير في تكنولوجيا المعلومات لدى نحو 1500 شركة من⁴ " بينها " ساب " و " مايكروسوفت

المطلب الثالث: البرازيل كقطب إقليمي في أمريكا اللاتينية

إذا كانت بدايات القرن الماضي سجلت تفوق أوروبا الاقتصادي خصوصاً بريطانيا وفرنسا وألمانيا، و شهد نصفه الثاني بروز نجم الدولار و الاقتصاد الأميركيين بعد

¹ - أشلي جيه تيليس. "جنوب آسيا " في: زلمي خليل زاد و آخرون. مرجع سابق، ص 305.

² - أشلي جيه تيليس. مرجع سابق، ص 306

³ - ليزا نينهاوس. "الهند ثالث أكبر قوة اقتصادية في العالم عام 2035 " من الموقع

<http://www.hewaraat.com/forum/showthread.php?t=2187>

⁴ - المرجع نفسه

تدهور الجنيه الإسترليني في نهاية الحرب العالمية الثانية، فإن العقد الأول في الألفية الجديدة يحمل طلائع بروز نجوم اقتصادية جديدة بدأت بأخذ أماكنها بين الدول ذات التأثير الاقتصادي، ما ينبئ بتغيير خريطة التوازنات العالمية مالياً واقتصادياً. فبحسب تصنيف البنك الدولي عن 2006 تأتي البرازيل في المرتبة العاشرة من حيث ناتجها المحلي بـ 1.067 تريليون.

و تعتبر البرازيل من الاقتصاديات الناشئة، التي تتحضر لدخول نادي الستة الكبار في منتصف هذا القرن. انتقلت من التخصص بزراعة البن (70% من الصادرات)، إلى الدولة الصناعية الأكبر في أميركا اللاتينية (37% من الناتج). و لقد تحولت من الدولة ذات المديونية العالية 151 مليار دولار 1995 إلى دولة تستقبل 26.5 مليار دولار استثمارات أجنبية في النصف الأول من عام 2007 بنسبة تزيد عن 161% عن الفترة نفسها من عام 2006.

تعتبر الصناعة مفصلاً أساسياً في تغيير سياسة البرازيل الاقتصادية، فاعتمدت على تصنيع بعض السلع بدل استيرادها، وطورتها بقفزات كبيرة، حتى وصلت إلى البلد الأكثر تصنيعاً في أميركا اللاتينية، آخذة في عمالتها 24% من السكان النشطين، ومساهمة بـ 37% من الناتج المحلي الإجمالي وبثلثي الصادرات. و بهذا الإطار حازت الصناعة الغذائية على الاهتمام الأكبر، حيث يقوم بتلك الصناعة 20% من اليد العاملة، وتليها صناعة النسيج.

كما عرفت الصناعة الميكانيكية تطوراً سريعاً، متمتعة بالتكنولوجيات العالية، لذا اهتمت بها الشركات العالمية فاستثمرت بها، واعتمدتها مركزاً عالمياً للتصنيع مستفيدة أيضاً من وجود الصلب واليد العاملة الرخيصة. و بفضل هذه السياسة التشجيعية للإنتاج، واستناداً إلى التقاليد البرازيلية في التصدير ولو على حساب الحاجات الداخلية، استكملت مع التنوع الزراعي والثورة التصنيعية، فتطور حجم التجارة الخارجية، وباتت السلع المصنعة من أهم صادراتها. وتحولت البرازيل إلى بلد منافس للبلدان الصناعية المتقدمة في أسواق الدول النامية، إضافة إلى الاتحاد الأوروبي (32% من الصادرات) والولايات المتحدة 20%. ونتيجة لازمة الطاقة وصعوبات إنتاجها داخلياً، يعتبر النفط من أهم الواردات البرازيلية، بهذه المعادلة انتقل الميزان التجاري من العجز 0,7 مليار دولار عام 2000 إلى فائض بقيمة 46,2 مليار دولار عام 2006. (أنظر ملحق 9)

تدل جميع المؤشرات أن عملاق أميركا اللاتينية قادم، وسيدخل ميدان البلدان الصاعدة الكبرى، فبعد عقد من التناوب بين التفهقر والمراوحة في المكان، عرفت البرازيل، نمواً اقتصادياً، يظهر متصاعداً، وصل إلى 4% عام 2006، بعد أن كان 2,9% عام 2005 في حين أنه وصل إلى ذروته 5,7% عام 2004 بينما كان 1,1% عام 2003. و 2,7% و 1,3% و 4,3% أعوام 2002 و 2001 و 2000. هذا الثبات صعوداً، يؤشر إلى أن البرازيل سائرة إلى تجاوز الاقتصاد الألماني

والبريطاني في 2050، كما تجمع معظم التوقعات الاقتصادية. ويعود الفضل في هذا إلى تسيير اقتصادي حازم، واستغلال الموارد الطبيعية والأرض الشاسعة والتكنولوجيا العالية والاستثمارات المرتفعة. (أنظر ملحق 10)

لقد انتقلت من بلد مثقل بلعنة الدين، إلى بلد تتزاحم إليه الاستثمارات الأجنبية، وتتوازن كفة موازينه الخارجية عام، 2005 ويشهد انخفاضا لنسبة التضخم من 21% عام 1983 إلى 8,6% عام 2003 حتى 4% عام 2006.

و كان حجم المديونية قد بلغ عام 1995 ما يقارب 151 مليار دولار، فكانت البرازيل الأكثر مديونية في العالم، وقادت نادي الدول المدينة مطالبة بإسقاط الديون. لذلك كان تصنيفها الائتماني والاستثماري ساليا، باعتبارها دولة غير قادرة على سداد ديونها. لكنها اليوم أصبحت ذات تصنيف ايجابي، وتعتبر دولة استثمارية من الدرجة الأولى.

لاشك أن لهذا التطور مسار متعرج وصعوبات اقتصادية وتنموية جمة. فالدولة التي كانت تعتمد على 70% من صادراتها سلعة واحدة (البن) أصبحت اليوم تركز على التصنيع الغذائي والميكانيكي، ومن دولة تقتصر لتشغيل صناعاتها، إلى دولة تستقبل الاستثمارات الأجنبية بدرجة عالية، خصوصا الأميركية واليابانية والألمانية، التي تشغل 90% من صناعة السيارات والأدوية، و 70% من الكهربائية والالكترونية.

و نتيجة لكل ما سبق فإن البرازيل حققت صفة القطب الإقليمي بمنافسة من المكسيك والأرجنتين خرجت فيها متفوقة.

المبحث الثالث: البقاء الدولي والمحافظة على الذات

لقد تناولنا في المبحثين السابقين الصراع بين القوى العظمى من أجل الريادة العالمية والهيمنة، وكذلك الصراع بين القوى الكبرى و المتوسطة على الريادة الإقليمية والتطلع للعب دور مهم على الساحة العالمية، إلا أن تلك الدول تعد على الأصابع و الغالبية العظمى من دول العالم لا تعنيها تلك المنافسة من أجل نيل مراتب معينة في هرم النظام الدولي، و إنما تدخل في الصراع مع تلك القوى أو مع جيرانها أو أحيانا مع ذاتها أو فيما بينها من أجل هدف رئيسي أو مصيري هو المحافظة على

كيانها وضمن بقائها. لذلك سوف نتناول في هذا المبحث ثلاث مطالب يتضمن المطلب الأول المخاطر والتهديدات التي تواجهها الدول النامية، و في المطلب الثاني نتعرض لموضوع الحتمية "الاستراتيجي_اقتصادية" في مواجهة التهديدات الداخلية، أما المطلب الثالث فقد خصص للحتمية "الاستراتيجي_اقتصادي" لمواجهة التهديدات الخارجية.

المطلب الأول: التهديدات والمخاطر التي تواجهها الدول النامية:

بأن العالم النامي ما **Richard Rosecrance** "يعتبر **ريتشارد روزكرانس** دام يعتمد على منتجات الأرض في كسب عيشه فسوف تنشب حروب بين أعضائه، و سوف تظهر دول جديدة من عباءة الإمبراطوريات القديمة، مما يُعلي من أهمية مواقع الحدود. و تستعمل النزعة القومية لإثبات ذاتها، و سوف يؤدي هذا التقسيم للدول مثل (يوغسلافيا، اندونيسيا، وربما العراق) إلى تقسيم لأجزاء أصغر، مما يتمخض عن نشوء 200 دولة قومية على المسرح السياسي العالمي، و سوف تطالب الجزر بسيادتها، و سوف تفقد الإمبراطوريات الإقليمية القديمة (الفرنسية _ الإسبانية_ الهولندية_ البريطانية_ الأمريكية) ما تبقى من دول تابعة لها¹.

و يقسم **ريتشارد روزكرانس** العالم النامي إلى ثلاثة معسكرات مختلفة على أقل تقدير: **(الدول الحديثة العهد بالتصنيع، و الدول المنتجة للبترول في الشرق الأوسط، و الدول ذات النزعة الزراعية غير البترولية)**، حيث يعتمد النوعان الأخيران على منتجات الأرض بصفة رسمية.² فالنوع الأول عرف بأن الاقتصاد هو المحك الحقيقي الذي تقاس به قوة الدولة، و لكي تضمن بقاءها و تبني قوتها سلكت الطريق السليم. و النوع الثاني مازال يعيش على وقع الطفرات النفطية، فكلما ارتفعت أسعار النفط انتعشت هذه الدولة و استقرت نسبيا، وكلما انهارت الأسعار زاد القلق و اللاستقرار، و ربما لجأت إلى المديونية وما يتبعها من شروط قاسية للدائنين **(حالة الجزائر)**. أما النوع الثالث فهو الأكثر عرضة لأن تتحول هذه الدول إلى دول فاشلة مثل "النيجر" أو "تشاد" أو تفقد استقلالها و سيادتها مثل فلسطين أو المستعمرات التي مازالت تابعة إلى إمبراطوريات سابقة.

لقد سبقت الإشارة إلى التهديدات الجديدة التي تتعرض لها الدول و المجتمعات و الأفراد، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة و التسارع الكبير في مسارات العولمة، و ما ترتب عنها من اتساع الأسواق وفتح الحدود و التطور الهائل في وسائل الاتصال أو **(التكنولوجيا الإعلام والاتصال)**، فلم تعد التهديدات تعلق بالفعل الحربي المباشر من طرف عدو واضح المعالم والإمكانيات والأهداف، بل أصبح العدو في كثير

¹ - ريتشارد روزكرانس. مرجع سابق، ص 178.

² - المرجع نفسه، ص 179.

من الأحيان غير واضح، متنقل وحركي ومتغير التشكيل وشديد التأثير وسريع الانتشار. ولقد فاقمت عمليات الاعتماد المتبادل من إنكشافية الدول، و لم يعد بإمكان أي دولة أن تبقى بمنأى ومعزل عما يحدث في باقي مناطق العالم، فالتهديد الذي تتعرض له دول عظمى كالولايات المتحدة الأمريكية مثلا، قد يسبب أزمة اقتصادية عالمية يطال تأثيرها الدول فقيرة قبل الغنية، وكذلك التهديد الذي قد تتعرض له دولة صغيرة مثل الكويت فيهدد أو يعرقل تزويد الدول الصناعية بمورد هام مثل البترول مما يحدث أزمة دولية و إقليمية وتكون ذات نتائج وخيمة على الاقتصاد العالمي، و بالتالي تطال آثاره جميع الدول.

لكن درجة تأثر الدول بهذه التهديدات تكون حسب قوتها و تماسكها، و ما هيأته لنفسها من إستراتيجيات "**الجاهزية والتحصين**". و لهذا السبب يكون هامش المناورة و تأثير هذه التهديدات على الدول الفقيرة أكبر منه على الدول الغنية التي حصنت نفسها باستراتيجيات وقائية اقتصادية، فهي تمتلك من القوة الاقتصادية ما يمكنها من ذلك. وكما سبق و ذكرنا فإن للعوامل الاقتصادية دور محوري ورئيسي في بناء القوة اللازمة لمواجهة مثل هذه التهديدات، و إدارة الصراعات و الحروب الاقتصادية. فالفقر، و الجريمة المنظمة، و تجارة المحذرات، و الهجرة السرية، و الأمراض الجديدة العابرة للحدود (**السيدا، إنفلونزا الطيور، جنون البقر...**)، و ظاهرة الاحتباس الحراري، ومشاكل البيئة، والإرهاب كلها تهدد أمن الدول و بقاءها، و كلها لها عوامل و أسباب داخلية و خارجية، هذا بالإضافة إلى التهديدات المباشرة من طرف قوى أخرى تعارضت مصالحها فاستخدمت إستراتيجيات اقتصادية مفقرة ضد الدول المستهدفة تساهم بدورها في انتشار التهديدات السابقة، زيادة على كونها هي نفسها تهديدات.

فبالنظر إلى خريطة انتشار التهديدات الجديدة، نجد أنها تتركز بقوة في الدول الأكثر فقرا، ثم تنتشر إلى الدول المتوسطة محاولة التغلغل و النفاذ إلى الدول المتقدمة، إلا أن هذه الأخيرة تنتهج إستراتيجيات "**الحروب الوقائية**" في مواجهة و محاصرة هذه التهديدات خارج حدودها بوسائل وآليات مختلفة، و محاولات الاتحاد الأوربي للشراكة مع دول الجنوب، و مجموعة (5+5) وغيرها تدخل في هذا الإطار، فهي محاولة لصد أمواج الهجرة السرية نحو القارة "الغنية" من الدول الإفريقية "الفقيرة"، حيث تهدف هذه الإستراتيجيات إلى منعهم من الوصول إلى الشواطئ الأوربية، و لا حرج إن احتضنتهم شواطئ الجزائر أو المغرب، يزيدون من متاعب "دول العبور" بما ينقلونه من أمراض و مخاطر متعددة، فشبكات تهريب المهاجرين مرتبطة ارتباطا وثيقا بشبكات تهريب السلاح و المحذرات و الجريمة المنظمة.

كما تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بمحاصرة هذه التهديدات بإقامة قواعد أمنية متقدمة في الدول التي تعتبر مركزا أو مصدرا لها، أو تقوم ببعض العمليات العسكرية مثل ما حدث في أفغانستان والصومال وغيرها.

إن هذه التهديدات كما ذكرنا تتغذى من الفقر، و الفشل الاقتصادي، و العجز الديمقراطي، و عدم نجاعة السياسات التنموية لمعظم دول الجنوب، فكلما كانت الدولة فقيرة أو فاشلة أو منهارة، كلما وفر ذلك بيئة ملائمة لترعرع و نمو مثل هذه التهديدات. فالصومال و أفغانستان و دول الساحل الإفريقي و شرق آسيا تعتبر بمثابة المرتع الحقيقي لها. و تسجل أكبر نسبة أيضا لضحاياها. و حين تحاول القوى الكبر محاربة هذه التهديدات في عمليات متقدمة، أو تخوضها دول أخرى "بالوكالة" - حالة إثيوبيا في الصومال - فإنها تزيد من تفاقم الأوضاع، و تشعل حروبا أهلية و نزاعات مسلحة، تزيد بدورها من قوة و تأثير تلك التهديدات.

و بالإضافة إلى كل ما سبق، فإن هناك عوامل دولية تشارك فيها الدول الغنية و المؤسسات المالية الدولية و بالأخص صندوق النقد الدولي و منظمة التجارة العالمية تساهم في إفقار الدول الضعيفة، مما يهيئ الفرصة لتلك التهديدات للظهور و النمو و الفعل و التأثير.

إن رأس المال الغربي المتعاون مع الحكومات الغربية في تركيبة الاقتصاد العالمي الذي رسمته الحكومات الغربية، و الذي يهدف إلى جعل نصف الكرة الشمالي سوقا إنتاجية، مقابل جعل نصف الكرة الجنوبي أو "العالم الثالث" سوقا استهلاكية لإنتاج الشركات التابعة لهذا الشمال.¹ و عندما تعجز الدول النامية عن شراء السلع المنتجة في الدول الصناعية الغنية لافتقارها للموارد المالية اللازمة لذلك، يعرض عليها من قبل الدول الغنية اللجوء إلى الاستدانة، و حين تلجأ هذه الدول إلى طالب "المساعدات المالية" أو "القروض" يقال لها أنها إن لم توافق على بعض الشروط فإن أسواق الرساميل أو صندوق النقد الدولي سترفض إعطاءها قرضا، إنهم يرغمونها _ هنا جوهر المشكلة _ على التخلي على سيادتها، على "الانضباط"، وفقا لنزوات الأسواق المالية، و من بينها نزوات مضاربين لا يفكرون إلا بالربح السريع وليس بالنمو طويل الأمد، و لا بتحسين مستويات الحياة: هذه الأسواق وهؤلاء المضاربون هم الذين يملون على البلدان ما يجب و ما لا يجب أن تفعل.²

وهكذا تجد الدول النامية نفسها بين توفير الحاجيات لمواطنيها وبين خدمة الدين، و تبقى هشة ضعيفة في مواجهة كل التهديدات.

المطلب الثاني: الضرورة "الإستراتيجو - اقتصادية" لمواجهة التهديدات الداخلية:

إن جل التهديدات التي تواجه الدول النامية سواء كانت داخلية أو خارجية لها أسباب ودوافع (بصفة مباشرة أو غير مباشرة) اقتصادية، و قد سبق توضيح ذلك في مواضع مختلفة، و بالتالي فإن الإستراتيجيات التي يجب أن تتبعها الدول النامية

¹ - بدري يونس، مزالق العولمة الحديثة في النظام العالمي الجديد. بيروت: دار الفارابي، 1999. ص 98.

² - جوزيف ستيغليتز، خيات العولمة، (تر: ميشال كرم). بيروت: دار الفارابي، 2003. ص 339.

لمواجهة هذه التحديات و التهديدات هي حتما إستراتيجيات اقتصادية، و هناك غالبا تداخل بين ما هو داخلي و خارجي، سواء من جانب التهديدات أو الإستراتيجيات المنتهجة لمواجهتها، فالتهديدات الداخلية مثل العجز الديمقراطي و الفقر و الحروب الأهلية و الأمراض و ارتفاع نسبة الوفيات و فقدان الحق في العمل و التعليم و غيرها، كلها أمور مرتبطة بما توفره الدولة لمواطنيها من أجل تلبية حاجاتهم، و لا يمكن أن يحدث ذلك إلا بانتهاج استراتيجيات اقتصادية و تنمية تساهم الدول في انجازها و تنفيذها باعتمادها بالدرجة الأول على ذاتها ومقدراتها.

أنه عندما تكون **Rachel Bronson** " ترى الباحثة " **راشيل برونسون** المنطقة أو الدولة في حالة ضعف هيكلية ومالي، فإنها تفتقر إلى الإمكانيات التي تمكنها من مواجهة مشكلاتها الاقتصادية و تناقضاتها الداخلية، فتصبح هذه الدولة مؤهلة للانفجار، و تزداد احتمالات نشوب الصراعات داخلها و تنعكس الحال عندما تكون السلطة قوية و مدعمة بالموارد المالية الكافية، إذ يعني ذلك استبعاد احتمالات التدخل الخارجي، و أيضا الأسباب الاقتصادية للصراع الداخلي¹.

و تتمثل أهم محاور الإستراتيجية الاقتصادية لمواجهة التهديدات الداخلية في الأمور التالية :

- تهيئة بيئة اقتصادية متكاملة حيث تشمل في الجانب السياسي الديمقراطية و الحكم الراشد، وفي الجانب الاقتصادي تحرير الأسواق و تشجيع الاستثمار، و في الجانب الاجتماعي ترشيد الاستهلاك و تحديد الأولويات و توفير شفافية للقوانين، وسيادة القضاء، و وجود الكفاءة الإدارية، و محاربة الفساد السياسي و الإداري. وتكمن أهمية البيئة الاقتصادية و جذب الاستثمار في مقدراتها على تأمين الموارد الإستراتيجية لتحقيق أعلى درجات الأمن. و يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على القدرات المالية للدولة، مما ينعكس على حالة الأمن الذي يقاس بمعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات الفقر والبطالة ومستوى شمولية الخدمات لكافة المناطق والطبقات الاجتماعية كما تؤثر القدرات المالية للدولة على قدرات أجهزتها الأمنية و مدى جاهزيتها.
- توفر البنى التحتية و المرافق العامة و الخدمات، إضافة إلى توفير الكوادر الفنية العاملة والماهرة، و وفرة البيانات الاقتصادية و المعلومات الإحصائية، أو ما يسمى بالشفافية².

¹ - دراسات إستراتيجية " قراءة في كتاب الأبعد الدولية للصراع الداخلي " عدد جانفي 2006. ص 87.

² - جمانة غنيمات " البيئة الاقتصادية والأمن الوطني علاقة تكاملية ومتشابكة " من الموقع:

<http://www.hewaraat.com/forum/showthread.php?t=996>

للحدود كأنفلونزا الطيور و غيرها. و من جهة أخرى تواجه هذه الدول تهديدات من طرف دول أخرى أقوى منها تحاول فرض سياساتها و توجهاتها عليها، وتتدخل حتى في شؤونها الداخلية، مستعينة في ذلك بالمؤسسات المالية و التجارية الدولية التي تسيطر عليها.

و دائما تبقى الاستراتيجيات الاقتصادية وحدها القادرة على مواجهة التهديدات الخارجية، فالدول التي لا تمتلك قوة اقتصادية لا يمكنها أن تواجه تهديد الأمراض العابرة للحدود مثلا إن لم تكن تتوفر على منظومة صحية متطورة، و هذه الأخيرة مرتبطة ارتباطا وثيقا بمستوى الرفاه الاقتصادي الذي تعيشه الدولة، وكذلك نفس الشيء بالنسبة لباقي التهديدات، فحتى لو كانت هذه التهديدات عسكرية مباشرة فإن صدها يتطلب قوة عسكرية و التي بدورها تتطلب قوة اقتصادية داعمة لها تسلحها. وتدفع رواتب موظفيها.

لكن النجاح في الاستراتيجيات الاقتصادية يتطلب كما قلنا بناء قوة اقتصادية و تنمية شاملة. لكن بالنسبة للدول النامية صعب تحقيقها في إطار العولمة و المنافسة المحترمة في الساحة الاقتصادية الدولية. و بالتالي سوف تكون أهم إستراتيجية تعتمد عليها الدول النامية في هذا المجال هي إستراتيجية الاقتصاد المشترك أو الموحد أو التعاوني بين بلدان الجنوب كما يتصور ذلك **مالك بن نبي**¹ أو على مستوى أقاليم محددة. لأن نظام المنافسة الدولية و القواعد الجديدة للتبادل الدولي تحتم على هذه البلدان النامية مواجهة هذه التحديات في شكل كتل متكاملة.

ففي دراسة أجريت حول المواد الأولية في العالم تبين أن ثلاث عشرة مادة من هذه المواد الأساسية في الصناعة موجودة في بلدان العالم النامي، و الدول الصناعية و على الأخص الولايات المتحدة الأمريكية مضطرة إلى استيراد 12 مادة منها من دول العالم النامي، فإذا استطاعت هذه الدول الاتفاق على ضبط أسعار هذه المواد، لاستطاعت الحصول على جزء كبير من النقد الذي تحتاجه في عمليات التنمية لديها، و لقلل ذلك من هيمنة و نهب الدول الغنية لمواردها.

إن التفاعلات الاقتصادية في الوقت الراهن تتسارع باستمرار مضطرد، لذلك فعلاقات الحاضر والمستقبل تتجلى بواحد من اتجاهين: إما الصراع أو التعاون. فإذا تم التوجه نحو التعاون المشترك والحلول العادلة للمشاكل العالمية العالقة أو التي² تستجد، فإن زيادة الازدهار ستكون النتيجة المتوقعة لصالح البشرية بوجه عالم.

¹ - ناصر دادي عدون، شعيب شنوف. مرجع سابق، ص 129.

² - بدري يونس. مرجع سابق، ص 150.

إن وتيرة الاندماج هامة جدا، فإذا سارت الأمور بصورة تدريجية فيمكن للمؤسسات وللقواعد التقليدية أن تتكيف و تتجاوب مع التحديات الجديدة بدلا من أن تغرق.³

إن البلدان التي رفضت مطالب صندوق النقد الدولي "القاسية" في شرق آسيا مثلا _ حصلت على نمو أسرع، و على مزيد من المساواة، و تقليص أشد للفقير من البلدان التي رضخت لأوامره.²

والدول التي استفادت في مجالات العولمة هي تلك التي أخذت مصيرها بيدها و فهمت الدور الذي يمكن أن تقوم به الدولة في التنمية، لم تتكل على الفكرة القائلة بان السوق تنظم نفسها بنفسها و هي تستطيع بمفردها أن تحل المشاكل التي تولدها.³

³ - جوزيف ستيغليتز. مرجع سابق، ص 339.

² - المرجع نفسه، ص 339.

³ - المرجع نفسه.

الفهرس

الصفحة	الموضوع
01	مقدمة
10	الفصل الأول: الإطار النظري و المجال المفاهيمي للدراسة
11	المبحث الأول: التحليل المفهومي للمصطلحات
11	المطلب الأول: مفهوم الصراع
13	المطلب الثاني: مفهوم الحرب و الحرب الاقتصادية
18	المطلب الثالث: مفهوم الإستراتيجية
21	المبحث الثاني: المرتكزات النظرية لدور الاقتصاد في الحروب و الصراعات الدولية
21	المطلب الأول: المضامين الاقتصادية للموروث النظري في العلاقات الدولية
23	المطلب الثاني: البعد الاقتصادي للحرب و السلام من منظور ليبرالي
29	المطلب الثالث: البعد الاقتصادي للصراع الدولي من منظور ماركسي
35	المبحث الثالث: التغير في مضامين القوة كنتيجة للتغير في مفهوم الأمن
35	المطلب الأول: التغير في مفهوم الأمن و طبيعة التهديدات
42	المطلب الثاني: القوة و محدداتها في المنظومة الأمنية الجديدة
50	المطلب الثالث: المداخل المختلفة لمنهج قياس قوة الدولة
57	الفصل الثاني: الفعل الإستراتيجي و آليات التفاعل في الصراعات الاقتصادية الدولية
58	المبحث الأول: استراتيجيات التفاعل في الصراعات الدولية من منظور اقتصادي
58	المطلب الأول : إستراتيجيات العقاب و الانتقام و الردع "العصا"
70	المطلب الثاني : إستراتيجيات الإغراء و التحفيز "الجزرة"
73	المطلب الثالث: إستراتيجيات الجاهزية و التحصين
77	المبحث الثاني: التوظيف الإستراتيجي للسلاح الاقتصادي بعد نهاية الحرب الباردة
78	المطلب الأول: استعمال السلاح الاقتصادي في الحرب اليوغسلافية

83	المطلب الثاني: التوظيف الإستراتيجي للسلاح الاقتصادي في أزمة الخليج
90	المطلب الثالث: التوظيف الاستراتيجي للسلاح الاقتصادي في قضية البرنامج النووي الإيراني
94	المبحث الثالث: التكتلات الإقليمية و التوازنات الإستراتيجية
95	المطلب الأول : الأهمية الإستراتيجية للتكتلات الإقليمية في ظل العولمة
99	المطلب الثاني: دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن لوحدها
102	المطلب الثالث: دور التكتلات الإقليمية في بعث الصراع و المنافسة الدولية
106	الفصل الثالث: أبعاد و مستويات الصراع الاقتصادي الدولي
107	المبحث الأول: الريادة العالمية و الهيمنة
107	المطلب الأول: نظام عالمي متعدد الأقطاب اقتصاديا
111	المطلب الثاني: الصراع الاقتصادي بين القوى الكبرى على الريادة و الهيمنة
127	المطلب الثالث: الصراع على النفط كمورد استراتيجي من أجل الهيمنة
135	المبحث الثاني: الريادة الإقليمية و التطلع إلى القمة
135	المطلب الأول: المنافسة بين القوى الأوربية
138	المطلب الثاني: المنافسة بين القوى الآسيوية
140	المطلب الثالث: البرازيل كقطب إقليمي في أمريكا اللاتينية
143	المبحث الثالث: البقاء الدولي و المحافظة على الذات
143	المطلب الأول: التهديدات و المخاطر التي تواجهها الدول النامية
146	المطلب الثاني: الضرورة " الإستراتيجي - اقتصادية " لمواجهة التهديدات الداخلية
149	المطلب الثالث: الضرورة " الإستراتيجي - اقتصادية " لمواجهة التهديدات الخارجية
151	الخاتمة
157	الملاحق
168	قائمة المراجع

قائمة المراجع

باللغة العربية

الكتب:

- 1- أمين سمير ، ما بعد الرأسمالية. الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 2003. ص 210.
- 2- البحيري زكي. مشكلة دارفور. القاهرة: عربية للطباعة و النشر، 2006.
- 3- برقاي أحمد وآخرون. الدولة الوطنية و تحديات العولمة في الوطن العربي، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004.
- 4- بن عنتر عبد النور ، العهد المتوسطي للأمن الجزائري. الجزائر: المكتبة العصرية، 2005.
- 5- بريزنسكي زبغنيو. رقعة الشطرنج الكبرى، (تر: أمل الشرقي). عمان: الأهلية للنشر و التوزيع، 2000.
- 6- بشارة مروان ، بيل كلينتون الحملة الإدارة والسياسة الخارجية. بيروت : دار الساقى 1993. (نسخة PDF).
- 7- بيليس جون و سميث ستيف ، عولمة السياسة العالمية ، (تر: مركز الخليج للأبحاث). دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
- 8- جراد عبد العزيز. العلاقات الدولية. الجزائر: موفم للنشر، 1992.
- 9- دادي عدون ناصر ، شنوف شعيب. الحركة الاقتصادية في الدول النامية بين عالمية مالك بن نبي والعولمة الغربية. الجزائر: دار المحمدية العامة. 2003.
- 10- دويتش كارل. تحليل العلاقات الدولية، (تر: شعبان محمد محمود شعبان). [د.م.ن]: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006.
- 11- دورتي جيمس ، بالستغراف روبرت. النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، (تر: وليد عبد الحي)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985.
- 12- هاينبرغ ريتشارد. غروب الطاقة: الخيارات و المسارات في عالم ما بعد البترول، (تر: مازن جندلي). بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006.
- 13- هارت ليدل. الإستراتيجية و تاريخها في العالم (تر: الهيثم الأيوبي) ط 4. بيروت : دار الطليعة، 2000.
- 14- زهران جمال. منهج قياس قوة الدولة واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
- 15- يونس بدري. مزلق العولمة الحديثة في النظام العالمي الجديد. بيروت: دار الفارابي، 1999.
- 16- كلير مايكل ، الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، (تر: عدنان حسن). بيروت: دار الكتاب العربي، 2002.

- 17- كيندي بول. القوى العظمى: التغيرات الاقتصادية و الصراع العسكري من 1500 إلى 2000. (تر: عبد الوهاب علوب). الكويت: دار سعاد الصباح، 1993.
- 18- كيسنجر هنري. هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية: نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ط 2، (تر: عمر الأيوبي). بيروت: دار الكتاب العربي. 2003.
- 19- لابييه ماري هيلين. الصراع الاقتصادي في العلاقات الدولية ، (تر: حسين حيدر). بيروت: منشورات عويدات، 1996.
- 20- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. توازن القوى في جنوب آسيا. أبو ظبي: 2001.
- 21- ناي جوزيف. مفارقة القوة الأمريكية ، (تر: محمد توفيق البجيرمي) الرياض: مكتبة العبيكان، 2003.
- 22- نافع إبراهيم. انفجار سبتمبر بين العولمة و الأميركية. الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار. 2003.
- 23- سالم صلاح ، عن العولمة: التاريخ، البنية، المستقبل، القاهرة: المكتبة الأكاديمية. 2001.
- 24- سلامة غسان. أمريكا و العالم: إغراء القوة و مداها، ط 2 (تر: مصباح الصمد). بيروت: دار النهار للنشر. 2006.
- 25- ستيغليتز جوزيف. خبات العولمة، (تر: ميشال كرم). بيروت: دار الفارابي. 2003.
- 26- عبد الحي وليد. المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي (1978-2010)، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية. 2000.
- 27- عبد الحي وليد. تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية. الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994.
- 28- عبد الخالق عبد الله. حكاية السياسة. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2006.
- 29- عبيد الله مصباح زايد. السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، طرابلس: دار الرواد، 2002.
- 30- فوكوياما فرانسيس. نهاية التاريخ والإنسان الأخير، (تر: فؤاد شاهين، جميل قاسم، رضا لشبيبي). بيروت: مركز الإنماء القومي، 1993.
- 31- فونتال جاك. العولمة الاقتصادية والأمن الدولي: مدخل إلى الحيواقتصاد، (تر: محمود إبراهيم). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. 2006.
- 32- فوق العادة سموحي. معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية، ط 2. بيروت : مكتبة لبنان، 2004.
- 33- روزكرانس ريتشارد. توسع بلا غزو: دور الدولة الافتراضية في الامتداد للخارج، (تر: عدلي برسوم). القاهرة: مركز الأهرام للترجمة و النشر، 2001.
- 34- ثارو لستر. الصراع على القمة: مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا و اليابان، (تر: أحمد فؤاد بليغ). الكويت: عالم المعرفة. 1995. (نسخة PDF).

- 35- خليل زاد زلمي وآخرون. التقييم الاستراتيجي، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. 1997.
- 36- غارودي روجي. الولايات المتحدة الأمريكية طلعة الانحطاط: كيف نحاه القرن الحادي والعشرين، (تر:صياح الجهم و ميشيل خوري). الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر والإشهار. 2004.

المجلات و الدوريات:

- 1- الفولي أسامة محمد أحمد. « تقييم التجربة الماليزية في إقامة سوق نقدي إسلامي»، دراسات اقتصادية، العدد 2، 2000.
- 2- بوقاره حسين " مشروع السوق الشرق أوسطية: الخلفيات الواقع و الآفاق " مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية. عدد 1. 2006.
- 3- حنفي علي خالد. "الشركات العالمية: لعبة الصراع على الموارد في إفريقيا"، السياسة الدولية، العدد 169، يوليو 2007.
- 4- محمد أحمد صافيناز. "ثروات بحر قزوين: تنافس دولي في وسط آسيا"، السياسة الدولية. المجلد 40، (العدد 159،، جانفي 2005).
- 5- عزي خضر، جلطي غالم. " قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد: إسقاط على التجربة الجزائرية " دراسات استراتيجية، عدد 1، 2006.
- 6- عبد الله عبد الخالق، " النفط والنظام الإقليمي الخليجي " المستقبل العربي، العدد 181، مارس 1994. المجلد 16.
- 7- رأفت إجلال. "القرن الإفريقي و أهم القضايا المثارة"، المستقبل العربي، العدد 218، أبريل 1997. المجلد 19.
- 8- " قراءة في كتاب الأبعد الدولية للصراع الداخلي "، دراسات إستراتيجية، عدد جانفي 2006.

الأنترنت:

- 1- هانزكامب كارل. « دور ألمانيا في السياسة الدولية :قوة عظمى خائفة تتأرجح بين المثالية والبراغماتية» من الموقع: <http://www.dw-world.de/dw/article/0,2144,2439005,00.html>
- 2- مخلوف محمد. "قراءة في كتاب" : لوران كوهن تانوجي. حرب أم سلام، من الموقع: <http://www.arraee.com/modules.php?name=News&file=article&sid=22400>

- 3- نانيس عبد الرزاق. " الصين في القرن الحادي والعشرين ". من الموقع:
[http://www.siironline.org/alabwab/nadawat%20&%20motamarat%20\(08\)/036.htm](http://www.siironline.org/alabwab/nadawat%20&%20motamarat%20(08)/036.htm)
- 4- نينهاوس ليزا " الهند ثلث أكبر قوة اقتصادية في العالم عام 2035 " من
الموقع: <http://www.hewaraat.com/forum/showthread.php?t=2187>
- 5- سويلم حسام. " مواجهة التحدي النووي الإيراني " من الموقع:
<http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/RE1D30.HTM>
- 6- عبد الله صالح. " الصراع على مصادر الطاقة يشعل حروب المستقبل ". من
الموقع: <http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=6663>
- 7- علوش إبراهيم ، " العقوبات المعدلة و الحرب المستمرة على العراق "، من
الموقع:
<http://www.freearabvoice.org/arabi/maqalat/al3aqubatuLMu3addalatu.htm>
- 8- علوش محمد مصطفى ، " إيران وأمريكا مواجهة أم امتصاص ". من الموقع:
<http://www.islamicnews.net/Document/ShowDoc08.asp?DocID=82473&TypeID=8&TabIndex=2>
- 9- علي مدين ، " العولمة الإقليمية و نظرية الأمن الاقتصادي " من الموقع:
<http://www.cssr-syria.org/OneStudy.php?StudyNum=54>
- 10- شبيب نبيل. « أين تمضي ألمانيا كقوة دولية كبرى؟ » من الموقع :
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DADD6AD5-A793-4C84-9397-97CFB602EDE5.htm>
- 11- غنيمات جمانة " البيئة الاقتصادية والأمن الوطني علاقة تكاملية ومتشابكة
" من الموقع: <http://www.hewaraat.com/forum/showthread.php?t=996>
- 12- "مجلس الأمن يشدد العقوبات على إيران". من الموقع:
<http://alwikala.com/reports/archives/7>

باللغة الأجنبية

Livres :

- 1-Battistella Dario . Théories des relations internationales, 2ed. Paris : Sciences Po Les Presses,2006.
- 2-Benantar Abdenour, L'ONU Après la Guerre Froide : L'Impératif de réforme, Alger : Casbah éditions. 2002.

- 3-Braillard Philippe, Reza- Djalili Mohammad. Les Relations internationales, 8^e ed. Paris : Presses Universitaires de France, 2006.
- 4-Clausewitz Karl Von. War Politics and Power, (trans: Edward M Couins) Indiana: Regrery Gateway inc. 1962.
- 5-Defarges Philipe Moreau. Problemes Stratégiques Contemporains, 2e ed.[S.L.E], Hachette, 1994.
- 6-Fontanel Jacques.Geoconomie de la globalisation. Alger : Office des publications universitaires. 2005.
- 7-Fontanel Jacques, Guerres et conflits économique. Alger : Office des Publications Universitaires. 2005.
- 8-laidi Zaki, La norme sans la force l'énigme de la puissance européenne. Paris : sciences po les presses. 2006.
- 9-Roche Jean Jaques. Théories des relations internationales, 5ed. paris: Montehrestieen e.g.a 2004.

Internet :

1. Cordesman Anthony H., Khalid R. Al-Rodhan. "Iranian Nuclear Weapons: Options for Sanctions and Military Strikes". Siteinternet: http://www.csis.org/media/csis/pubs/060830_iranoptionssanctions.pdf
2. Dubreuil Bertrand Hériard, « Risques et inégalités sociales ». site internet : <http://www.ceras-projet.com/index.php?id=1013>
3. Jean Francois Daguza "Qu'est ce que la puissance aujourd'hui ", site inernet:http://www.frstrategie.org/test/barreCompetences/questionsDefense/jfd_asm2003-1.pdf.
4. Rossignol Michel, "Les Sanctions: " L'Arme Economique dans le nouvel Ordre Mondiale". Site Internet: : <http://dsp-psd.tpsgc.gc.ca/Collection-R/LoPBdP/BP/bp346-f.htm>
5. Smouts Marie-Claude, « Risque global et politique mondiale », site internet : http://www.developpement.durable.sciences-po.fr/publications/cahier4_Smouts.pdf

Cd Rom :

6. Jean Cristophe Servant, « offensive sur l'or noir Africain », Le Monde Diplomatique, juin 2003. Cd rom
7. Vicken Cheterian, « Washington, Moscou, Pékin : Le grand jeu ». Le Monde Diplomatique, mars, 2005. Cd rom.